جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم اقتصادية

الموضوع:

دراسة واقع وأفاق الشركات التأمين الخاصة في الجزائر
دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تأمينات و بنوك

إعداد الطالبة:
مرسلي راضية

إشراف الأستاذ(ة):
د/ لعقريب كمال

لجنة المناقشة

رئيس اللجنة	د/ الأستاذ موالدي سليم
مقررا	د/ الأستاذ لعقريب كمال
ممتحنا	د/ الأستاذ بوحرب حكيم

السنة الجامعية: 2015_2016

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة واقع و آفاق شركات التأمين الخاصة في الجزائر

الشكر

لا يطيب الليل إلا بشكره و لا يطيب النهار إلا بطاعته.... و تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. و لا تطيب

الجنة إلا برؤيتك الله جل جلالك.

يطيب لي أن أجزي عظيم شكر و امتناني للأستاذ الدكتور كمال لعقريب على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة و تتبع أجزائها

بالنصح و الإرشاد.

نشكر كل من ساعدني على إتمام هذا البحث و قدم لنا العون ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث،

كما يسرني أن أتقدم بوافر الشكر و أسمى عبارات و الامتنان إلى الأستاذ خلوفي ياسين الذي قدم لي الكثير من النصح و الإرشاد.

كما أتقدم بجزيل الشكر لمدير وكالة أليانس و مدير وكالة الجزائرية للتأمينات بعين الدفلى على المساعدات المقدمة .

راضيـــة

دراسة واقع و آفاق السوق التأمين الخاصة في الجزائر

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة .. و نصح الأمة .. إلى نبي الرحمة

و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء.

إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة و الهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي إلى طريق النجاح

الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بالحكمة و الصبر إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي رندة-خولة-خيروز ..

إلى من بها أكبر و عليه أعتمد... إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي

إلى من عرفت معها معنى الحياة أصدقائي شفيقة- سعاد....

إلى من بوجوده اكتسبت القوة و محبة لا حدود لها عبد القادر..

الذين لم تلدهم أمي.. إلى من تحلو الإخاء و تميزوا بالوفاء و العطاء إلى الينابيع إلى الأخوة

إلى من معهم سعدت، و برفقتهم في دروب الحياة الحلوة و الحزينة سرت الصدق

كانوا معي على طريق النجاح و الخير إلى من عرفت كيف أجدهم

و علموني أن لا أضيعهم أصدقاء العمل.

راضيـــــة

ملخص
دراسة واقع و آفاق شركات التأمين الخاصة في الجزائر

الملخص:

شهد قطاع التأمينات الجزائر كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، تحولات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. و تم من خلال هذا البحث دراسة موضوع واقع وأفاق شركات التأمين الخاصة في الجزائر و الذي يهدف إلى اكتشاف مجالات و فروع التأمين و كذا استثمارات هذه الشركات في السوق، و لقد تمكنا من الإجابة على الإشكالية المطروحة، و معرفة أفاق شركات الخاصة للتأمين في الجزائر، و لمعالجة الموضوع و اختبار الفرضيات. تم تناول المفاهيم النظرية للموضوع و دراسة حالة في الجانب التطبيقي لإحدى شركات التأمين الخاصة في سوق التأمين الجزائري.

و لقد توصلنا في الأخير إلى نتائج جيدة من خلال ما وصل إليه قطاع التأمين الجزائري من نمو في فروعه، حيث تبين أن شركات التأمين الخاصة لا تزال تشكل حصة قليلة في السوق التأميني مقارنة بشركات التأمين العمومية، رغم دخول إحدى شركات التأمين الخاصة إلى البورصة و هي شركة أليانس للتأمينات الجزائرية و ما شهدته من تطور و لكن انخفاض قيمة أسهمها لم يمس مركزها في السوق، و لكن هذا لم يسمح لشركات التأمين الخاصة من تحقيق مستوى أكبر في السوق.

الكلمات المفتاحية: التأمين، شركات التأمين الخاصة، الاكتتاب، البورصة.

Resumé :

Comme les autres secteurs économiques, le secteur des assurances en Alger a connu des mutations profondes après cinquante ans de l'indépendance. D'après cet exposé, et le but est de découvrir les différents domaines et aussi les attestations des sociétés privée sur le marché. Alors, on a pu répondre à ce problème posé et reconnaitre les buts lointains des sociétés privées d'assurance en Algérie, an a choisi le cat pratique à l'une des sociétés d'assurances privée sur le marché d'assurance Algérien. Enfin, on est arrivé vers de bons résultats à travers le domaine d'assurance Algérien. Alors qu'on a constaté que la société d'assurance privée présente le peu par apport à la société d'assurance public, malgré l'entrée l'une des sociétés d'assurances privée à la bourse, c'était Alliance d 'assurance Algériennes vue le développement qu'a vécu mais le baissement de ces action, n'a pas l'aidé à améliorer sa plaçe sur le marché, cela n'a pas parmi à la société d'assurance privée. La réalisation d'un bon niveau sur le marché.

Les mots clés : l'assurance, les sociétés privées d'assurances, l'abonnement, la bourse.

قائمة الجداول

دراسة واقع و آفاق تأمين التأمين الخاصة في الجزائر

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع التأمين حسب الخطر المؤمن منه و مدة العقد	09
02	أهم قوانين التأمين من قبل فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية	14
03	تطور رقم أعمال حسب فروع التأمين المباشر خلال 2007-2014	34
04	هيكل سوق التأمين حسب الفرع للفترة الممتدة من 2007إلى 2014	36
05	تطور إنتاج التأمين المباشر في الشركات التأمين الخاصة و حصتها في السوق	40-41
06	هيكل شركات التأمين الخاصة حسب الفرع للفترة الممتدة 2011-2014	42
07	تطور قيم فروع التأمين و نسبها المئوية لشركة أليانس للتأمينات لسنتي 2014/2013	56
08	تطور مجموع الأصول لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011-2014	58
09	تطور رقم الأعمال لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011-2014	59
10	حجم الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011-2013	61
11	نمو فروع تأمين أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011-2013	63
12	أرباح السنة لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011-2014	66
13	الفئة المساهمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية قبل دخولها بورصة الجزائر	68
14	حصة شركة أليانس للتأمين من قيمة السوق التأمين الجزائري	70
15	تطور سعر سهم أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011-2014	71

قائمة الأشكال

دراسة واقع و آفاق الشركات الخاصة في الجزائر

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدل اختراق قطاع التأمين في الجزائر من 2000إلى 2014	21
02	تطور رقم الأعمال حسب فروع التأمين خلال مرحلة 2007-2014	35
03	تطور منتوج تأمينات الأضرار و الأشخاص في الجزائر من 2007إلى 2014	36
04	تطور حجم التعويضات خلال الفترة 2007-2014	37
05	تطور الإنتاج من 2012 إلى غاية 2014	43
06	تطور الحصة السوقية لفروع إنتاج شركات التأمين الخاصة للفترة 2014/2011	43
07	الهيكل التنظيمي لشركة ألجيانس لتأمينات الجزائر	52
08	منتجات شركة ألجيانس للتأمينات	55
09	نسب فروع التأمين لشركة ألجيانس للتأمينات	57
10	تطور مجموع الأصول لشركة ألجيانس للتأمينات خلال الفترة 2014/2011	59
11	تطور رقم الأعمال لشركة ألجيانس للتأمينات خلال الفترة 2014/2011	60
12	تطور رقم الأعمال للمناطق الجهوية لسنتي 2014/2013	61
13	حجم الأموال الخاصة لشركة ألجيانس للتأمينات خلال الفترة2014/2011	62
14	نمو التأمين لشركة ألجيانس للتأمينات خلال الفترة 2014/2011	64
15	محفظة شركة ألجيانس للتأمينات الجزائرية لسنة 2014	65
16	أرباح السنة لشركة ألجيانس للتأمينات خلال الفترة 2011-2014	66
17	تطور مساهمة شركة ألجيانس في سوق التأمين الجزائري خلال 2011-2014	70
18	تطور سعر سهم ألجيانس للتأمينات خلال الفترة 2011-2014	71

دراسة واقع و آفاق الشركات المالية الخاصة في الجزائر

فهرس المحتويات

مقدمة:

الفصل الأول: واقع سوق التأمين في الجزائر.....01

تمهيـــد 02

المبحث الأول: نظرة حول التأمين.....03

المطلب الأول: تعريف التأمين.....**03**

المطلب الثاني: مبادئ عقد التأمين.....**05**

المطلب الثالث: أنواع وأهمية التأمين.....**07**

المبحث الثاني: نشاط و تطور قطاع التأمين في الجزائر.....13

المطلب الأول: التأمين الجزائري غداة الإحتلال.....**13**

المطلب الثاني: التأمين الجزائري في مرحلة الإستقلال.....**15**

المطلب الثالث: مرحلة تحرير قطاع التأمين (من 1995- إلى يومنا هذا).....**18**

المطلب الرابع: نتائج تحرير قطاع التأمين في الجزائر.....**20**

خلاصة 22

الفصل الثاني: واقع مؤسسات التأمين الخاصة في الجزائر.....23

تمهيـــد 24

المبحث الأول: المؤسسات الناشطة في سوق التأمين الجزائري.....25

المطلب الأول: المؤسسات العمومية.....**25**

المطلب الثاني: المؤسسات الخاصة.....**29**

المطلب الثالث: التعاضديات و التعاونيات.....**32**

المبحث الثاني: نشاط المؤسسات التأمينية الخاصة في سوق الجزائري.....34

المطلب الأول: تطور هيكل سوق تأمين الجزائر.....**34**

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: واقع نشاط مؤسسات التأمين الخاصة بالجزائر.....40

المطلب الثالث: وضعية مؤسسات التأمين الخاصة في السوق الجزائر.....45

خلاصة 47

الفصل الثالث: دراسة حالة شركة مؤسسة أليانس التأمينات.....48

تمهيد 49

المبحث الأول: التعريف بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية.....50

المطلب الأول: تقديم بشركة أليانس لتأمينات جزائر.....50

المطلب الثاني: محتوى أنشطة التأمين في الشركة.....53

المطلب الثالث: قيم فروع التأمين لشركة أليانس.....56

المبحث الثاني: واقع التأمين في شركة أليانس لتأمينات الجزائر.....58

المطلب الأول: تطور نتائج شركة أليانس للتأمينات.....58

المطلب الثاني: رأسمال الشركة و دخولها البورصة.....67

المطلب الثالث: وضعية الشركة أليانس للتأمينات في سوق التأمين الجزائري.....70

خلاصة 74

خاتمة 75

قائمة المراجع.....78

الملاحق.

دراسة واقع و آفاق الشركات الخاصة في الجزائر

مقدمة:

تطور التأمين و انتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة، و من أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة ، فالشركات و الهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي و الوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها و رؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة و ضمان استمرارها.

مما تقدم نجد أن معظم دول العالم فطنت إلى الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للتأمين فعملت على تشجيعه و تطويره بكافة الوسائل فدفع التقدم التكنولوجي الهائل الذي فرض نفسه في الآونة الأخيرة و الجزائر شأنها شأن تلك الدول التي عرفت تطورات عديدة من الوجود الفرنسي، حيث كان يخضع للتنظيمات و القوانين الفرنسية، وغداة الاستقلال واصلت الجزائر العمل بهذه التنظيمات إلا أن هذا لم يمنعها من اتخاذ بعض الإجراءات للسيطرة على هذا القطاع ، حيث أصبحت شركات التأمين تمارس الاكتتاب و تنفيذ عقود التأمين أو إعادة التأمين، لمواجهة الأخطار التي قد تحدث مستقبلا، و بتغيير شكل وبنية قطاع التأمين الجزائري، أصبح يضم شركات عمومية وأخرى خاصة يسودها جو المنافسة من أجل تحقيق الربح و الرخاء الاقتصادي، عملت هذه الشركات بأنواعها على تلقي طلبات التأمين من العملاء أو شركات التأمين الأخرى، و دراستها و اتخاذ القرارات المناسبة.

ونجد من بين شركات التأمين الشركات الخاصة للتأمين و هي ملك للخواص فهي شركات تسعى لتحقيق و نمو و أخذ حصة سوقية في سوق التأمين الجزائري و تطويرها عبر الزمن من أجل الاستمرارية والبقاء.

❖ **الإشكالية:**

و على هذا الأساس و للقيام بدراسة مفصلة يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع شركات التأمين الخاصة و آفاقها في سوق التأمين الجزائري ؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

- ما المقصود بالتأمين، و فيما تكمن خصوصياته؟
- ماهي خصائص سوق التأمين في الجزائر و ما هي أفاقه المستقبلية؟
- هل حققت شركات التأمين الخاصة مكانتها في سوق التأمين الجزائري؟
- ما هو واقع شركة أليانس للتأمينات الجزائر في سوق التأمين؟

❖ **الفرضيات:**

ولتحقيق ذلك يمكن صياغة و بلورة مجموعة من الفرضيات و التي يمكن أن نلخصها في:

- تعمل شركات التأمين منها الشركات الخاصة التي تنشط في السوق على المساهمة في تطور سوق التأمين بالجزائر و الحفاظ على حصتها السوقية في جو تسوده المنافسة؛
- لاتزال شركات التأمين الخاصة تشكل نسبة قليلة من سوق التأمين الجزائري؛
- رغم هيمنة القطاع العمومي على قطاع التأمين الخاص، إستطاعت مؤسسات التأمين الخاصة إقطاع حصة من السوق و هي في تنامي مستمر؛
- حققت شركة أليانس تطورا مهما منذ ظهورها في السوق و دليل ذلك دخولها البورصة رغم كل العراقيل.

❖ **أهداف الدراسة:**

يهدف بحثنا هذا إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعريف بالتأمين كأداة للحماية من المخاطر و كوسيلة لجذب و جمع و توظيف الأموال؛
- معرفة التطور التأميني في الجزائر؛
- الإطلاع على واقع التأمين في الجزائر بشكل عام و شركات التأمين الخاصة بشكل خاص؛
- إبراز مكانة التي تلعبها شركات التأمين الخاصة على كل المستويات و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- نشر الثقافة التأمينية لدى الأفراد و المؤسسات.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

تتجلى مبررات اختيار الموضوع فيمايلي:

- الاهتمام الشخصي للموضوع باعتباره من المواضيع التي أثارت ثورة كبيرة في عالم الاقتصاد.
- سياسة التحرير المالي و الانفتاحات على الاقتصاديات العالمية التي انتهجتها الجزائر مما جلب الخواص للسوق.
- الدور الإيجابي الذي تلعبه شركات التأمين الخاصة في بيئة الأعمال.
- بيان و تشخيص مكانة التأمين و الشركات التأمين الخاصة.

❖ **أهمية البحث:**

تأتي أهمية البحث من تأكيد ضرورة وجود شركات التأمين الخاصة إلى جانب الشركات الموجودة في السوق التأميني الجزائري، و دور الاصلاحات التي عرفها قطاع التأمين في الجزائر منذ سنة 1995 و الذي فتح المجال أمام المستثمرين الخواص محليين منهم و الأجانب، إلى جانب حدوث كوارث كبيرة الحجم التي عرفتها الجزائر في هذه السنوات الأخيرة كفيضانات باب الواد 2001، حادث سقوط الطائرة الجزائرية 2003، زلزال بومرداس 2003، و الحريق الكبير لسكيكدة في 2004، أضف إلى ذلك واقع السوق المالي الحديث.

❖ **الدراسات السابقة:**

لقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع بحثنا نذكر منها:

– مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة التسويقية بن عمروش فائزة، "**واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين** دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA"، هدفها معرفة مفهوم تسويق الخدمات التأمينية لشركات التأمين من أجل الحفاظ على حصتها السوقية، و بقاء هذه الأخيرة في الأسواق.

– مداخلة الأستاذين: بلقوم فريد و خليفة الحاج، " **تطور سوق التأمين و آفاقه المستقبلية في الجزائر**" (دراسة مقارنة مع الدول المغاربية: تونس و المغرب) تهدف المداخلة إلى تحديد موقع سوق التأمين في الجزائر و مقارنته مع باقي الدول المغاربية و معرفة و معرفة خصائص السوق و أفاقه.

– مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية برغوتي وليد، " **تقييم جودة خدمات شركات التأمين و أثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية 1995–2009**" (دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات– saa–) و كان هدفها هو إبراز تطبيق الخدمة التأمينية من جوانبها المختلفة، وتحديد مدى تجاوب الطلب على ما هو معروض من هذه الخدمات.

❖ **حدود الدراسة:**

1– **الحدود المكانية:** للوصول إلى الاجابة عن الاشكالية الرئيسية كان لازما التقيد بالجانب المكاني و الذي اقتصر على حالة الجزائر.

2– **الحدود الزمنية:** غطت الدراسة فترات زمنية متباينة بسبب ارتباط الموضوع بأهم الإصلاحات التي عرفتها الجزائر، و خاصة التطورات خلال فترة 2014/2011.

❖ **المنهج المتبع في الدراسة:**

بغية الوصول إلى أفضل الأساليب و الطرق لتوضيح آلية عمل شركات التأمين الخاصة، و ما حققته من تطور و تنويع لمنتجاتها حسب فروعها اعتمدنا المنهجين العلميين كالتالي:

– **المنهج الوصفي التحليلي:** اعتمدنا على هذا المنهج في الدراسة النظرية قصد وصف الجوانب النظرية للموضوع المتمثلة في واقع شركات التأمين الخاصة في سوق التأميني الجزائري، و رهاناتها و أفاقها المستقبلية.

– **منهج دراسة حالة:** اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي وذلك من خلال دراسة واقع شركة أليانس للتأمينات الجزائرية و ذلك باستخدام الملاحظات وتحليل إحصائيات و دراسة المعطيات المقدمة.

❖ **الخطة المتبعة في الدراسة:**

من أجل تحقيق أهداف البحث و معالجة مشكلته بصورة علمية قمنا بتقسيم البحث إل ثلاث فصول متكاملة فيما بينها فصلين نظري و فصل تطبيقي، وهذا النحو التالي:

مقدمة: تم فيها طرح إشكالية البحث.

في **الفصل الأول:** "**واقع سوق التأمين في الجزائر**" تطرقنا فيه إلى نظرة حول التأمين و ذلك بذكر تعريف التأمين و مبادئ عقد التأمين وكذا أنواعه و الأهداف التي يتميز بها، بالإضافة إلى نشأة التأمين في الجزائر و مراحل تطوره، و في الأخير تناولنا نتائج تحرر قطاع التأمين الجزائري.

أما **الفصل الثاني:** " **واقع مؤسسات التأمين الخاصة في الجزائر**" تم التطرق إلى المؤسسات الناشطة في السوق التأمين الجزائري و التي شملت مؤسسات التأمين العمومية، الخاصة و التعاضديات، بالإضافة إلى التعرف على نشاط المؤسسات التأمينية الخاصة في سوق تأمين الجزائر و بينا تطور هيكل سوق التأمين بالجزائر، وكذا واقع نشاط مؤسسات التأمين الخاصة و وضعيتها في السوق الجزائري.

و في **الفصل الثالث:** " **دراسة حالة مؤسسة أليانس التأمينات**" و هنا تعرفنا على التعريف بشركة أليانس للتأمينات و الأنشطة التي تميزها وحتى قيم فروعها، إضافة إلى واقع التأمين في الشركة أليانس للتأمينات الجزائر وصولا إلى وضعية الشركة في سوق التأمين الجزائري.

و**الخاتمة** تم فيها التوصل إلى نتائج الدراسة و نتائج اختبار الفرضيات و اقتراح بعض التوصيات و آفاق للبحث.

الفصل الأول

واقع سوق التأمين في الجزائر

دراسة واقع وآفاق الشركات الخاصة في الجزائر

تـــــمهيد:

إن التأمين نشاط قديم النشأة، نشأ مع فكرة التعاون و التطور بتقدم الإنسان إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن، لذلك فقد أصبح التأمين ضرورة ملحة لدرء الأخطار التي لا يمكن للأفراد والمجتمعات إهمالها، و إغفال دورها في الحياة الاقتصادية و الأهم من ذلك أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة و التي تعتبر ركيزة للتقدم.

و على اعتبار أن صناعة التأمين صناعة عالمية و جزء لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية الدولية فيتوجب على هذه الصناعة مواكبة و مرافقة تلك الحياة الاقتصادية لذلك فقد عملت الدول المتقدمة على توفير المناخ الخاص به و الجزائر كغيرها من الدول النامية أعطته أهمية بالغة و ذلك من خلال إنشاء عدة شركات وطنية وشركات خاصة تعمل على تأمين الأخطار الموجودة في الحياة الإقتصادية، و تطوير فكرة التأمين و تحقيق المستوى المرغوب.

وقد ظهرت عدة أراء حول مفهوم التأمين فهناك من ينظر إليه على أنه تعاون بين مجموعة من الأفراد و ما شركة التأمين إلا منظم لهذا التعاون و هناك من ينظر إليه على أنه مجرد عقد بين طرفين، و باعتبار التأمين من أهم وسائل مواجهة الأخطار فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد و المنشآت، لذا دراستنا في هذا الفصل قسمت إلى مبحثين:

- التعرف على الصورة العامة للتأمين وكذا واقع التأمين في الجزائر و مراحل تطوره.

المبحث الأول: نظرة حول التأمين

يعتبر التأمين وسيلة لحماية الفرد من الأضرار و الخسائر الناتجة عن المخاطر التي يتعرض لها، فهو من أهم الوسائل لمواجهة الخطر و أكثرها شيوعا، و الواقع أنّ فكرة التأمين تقوم على التكافل و التعاون بين أفراد المجتمع بتصميم نظام منسجم مع التطورات المالية و الاقتصادية و خلاصته أن مجموعة من الناس الذين يتعرضون لمخاطر متشابهة يقومون بضم تلك المخاطر إلى بعضها البعض عن طرق شركة متخصصة، و يشتركون في رصيد ما يكفي من المال من أجل مواجهة أي خطر ممكن خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الأول: تعريف التأمين

نظرا لأهمية التأمين في حياتنا اليومية وجب علينا الإحاطة بمفهومه، حيث أن إطلاق مصطلح ما أو تسمية معينة على ظاهرة أو نشاط أو مؤسسة تختلف مدلولاته و تتباين مفاهيمه و تتفرع معانيه، وعليه يمكن إعطاء عدة تعريفات للتأمين نذكرها فيما يلي:

- **التعريف اللغوي:**

التأمين: من آمن أي اطمأن وزال خوفه و بمعنى سكن قلبه[1]، و من ذلك قوله تعالى في الآية الرابعة من سورة قريش: "... **و آمنهم من الخوف** ...."

- **التعريف القانوني:**

لقد عرف المشرع الجزائري التأمين في **المادة 619** من القانون المدني:

التامين هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن (شركة التأمين) أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد راتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع أو تحقق الخطر المبين في العقد و ذلك مقابل قسط أو دفعة مال أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن خلال فترة زمنية معينة[2].

- **التعريف الاقتصادي:**

يعرف التامين من **الناحية الاقتصادية** بأنه: أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طرق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة، المنزل، المستودع.....) لجعل الخسائر التي

---

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، "**موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية**"، بيروت، دار النهضة العربية، 1980، ص52.

[2] محمد جودت ناصر، "**إدارة اعمال التأمين بين النظرية و التطبيق**"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،1998، ص59.

يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، من ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر[1].

كما يعرفه **مختار الهانس** بأنه: وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقهما استبدال خسائر كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة و التي تتمثل في قسط التأمين[2].

- **التعريف الفني:**

التأمين هو وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة التي تحل به نتيجة لوقوع الخطر[3].

و عرف "**هيمار**" التامين في كتابه على أنه: عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من طرف آخر و هو المؤمن تعهد بمقتضاه، يدفع هذا الأخير مبلغا معين عند تحقق خطر معين، و يستخدم في ذلك تجميع عدد كبير من الأخطار و إجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء[4].

وعرفه "**سليمان بن إبراهيم بن ثنيان**": أن التأمين هو عملية فنية تزاولها هيئات منظمة مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من الأخطار المتشابهة و تحمل تبعتها عن طرق المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء، و من مقتضى ذلك حصول المؤمن لهم حالة تحقق الخطر المؤمن عليه على عوض مالي يدفعه المؤن في مقابل وفاء الأول بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين[5].

و من مختلف التعريفات التي تطرقنا لها يمكن القول على أن التأمين هو عقد أو عملية يتم من خلالها اجتناب خسائر مالية كبيرة محتملة مقابل تحمل خسائر مالية صغيرة مؤكدة، و هذا من شأنه تدعيم المركز المالي للأفراد و المؤسسات، لأن في غياب التأمين يلجأ الأفراد و المؤسسات إلى تكوين احتياطات كبيرة لمواجهة الخسائر المحتملة، لكن من خلال التأمين يتم استغلال هذه الاحتياطات في أوجه الاستثمار المختلفة بدلا من الاحتفاظ بها، بالإضافة إلى تعويض الخسائر المحتملة.

---

[1] صلاح عزالدين، "**التامين: مبادئه و أنواعه**"، دار أسامة للنشر، عمان، 2007، ص14.

[2] مختار الهانس و ابراهيم عبد النبي حمودة، "**مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية و التطبيق**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص42.

[3] حربي محمد عريقات و سعيد جمعة عقل، "**التأمين و إدارة الخطر بين النظرية و التطبيق**"، دار وائل للنشر والتوزع، ص32.

[4] رمضان أبو السعود، "**أصول التأمين**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000، ص39.

[5] سليمان بن ابراهيم بن ثنيان، "**التأمين و أحكامه**"، دار ابن حزم، بيروت ، الطبعة الأولى، 2003، ص38.

المطلب الثاني: مبادئ عقد التأمين

يعرف عقد التأمين بأنه ذلك العقد (الاتفاق) الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف (شركة التأمين) بخطر تأميني هام من طرف آخر (حامل الوثيقة) بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عند تحقق حدث مستقبلي غير مؤكد الوقوع (الحدث المؤمن منه) و الذي يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة [1].

حيث يخضع عقد التأمين لمجموعة من المبادئ لعل أهمها فيما يلي:

1. مبدأ المصلحة التأمينية: يقال أن للشخص مصلحة تأمينية في الشيء موضوع التأمين عندما يعود عليه هذا الشيء بمنفعة مادية هذا في حالة بقاء الشيء على ما هو عليه، أما في حالة تحقق حادث لهذا الشيء فإنه يلحق بالشخص خسارة مادية، و حتى توجد مصلحة تأمينية يجب أن تكون مصلحة مادية و بذلك لا تعتبر المصلحة العاطفية كافية لإبرام عقد التأمين، فمثلا أسرة لها مصلحة تأمينية في بقاء رب الأسرة أي المؤمن عليه على قيد الحياة، فهذا جانب معنوي في هذه المصلحة إلا أن هناك جانبا ماديا يتمثل فيما ينفقه رب الأسرة لكفالتها، كما يجب أن تكون المصلحة مشروعة فلا يجوز التأمين على بضائع مسروقة [2].

2. مبدأ حسن النية: يقضي هذا المبدأ على أن يفصح طرفي العقد عن كل البيانات و الحقائق، فلا يخفي بذلك أي بيانات تكون جوهرية بالنسبة للتعاقد، فإذا أخل أحد الطرفين بهذا المبدأ فغن العقد يصبح باطلا، فبالنسبة للمؤمن له يكون الإخلال بمبدأ حسن النية إما بحسن نيته فيعطي بيانات خاطئة و لكنه لا يعرف ذلك و في هذه الحالة لا يبطل التعاقد و إما أن يكون بقصد غش المؤمن و تضليله ففي هذه الحالة يبطل العقد و يحتفظ المؤمن بالأقساط التي دفعها المؤمن له، و ترجع أهمية هذا المبدأ إلى أن المؤمن لابد أن تتوفر لديه جميع الحقائق الخاصة بالتعاقد حتى يستطيع أن يقرر رفض أو قبول التأمين من أجل تحديد الأقساط [3].

3. مبدأ السبب القريب: يقصد بهذا المبدأ أنه لقيام المؤمن بدفع التزاماته و هو التعويض أن يكون الخطر المؤمن منه هو السبب القريب لا السبب البعيد لحدوث الخسارة، و كلمة " القريب" لا يقصد بها القرب في الزمن و لكن المقصود بها القرب في السبب و عليه فالسبب القريب هو السبب الفعال في وقوع الخسارة و المباشر [4].

---

[1] احمد حلمي جمعة، "**محاسبة عقود التأمين**"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص25.

[2] مختار الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص99.

[3] عبد العزيز فهمي هيكل، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

[4] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، "**التأمين و رياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة و إعادة التأمين**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002- 2003 ، ص64.

4. **مبدأ التعويض**: إن كلمة تعويض تعني القيمة المستحقة للمؤمن له نتيجة الأضرار المترتبة على وقوع الخطر المؤمن ضده و ينص هذا المبدأ على أن تكون قيمة التعويض المقدمة للمؤمن له بقدر ما لحقه من خسائر عند تحقق الخطر المؤمن ضده هذا من أجل منع المؤمن له من المقامرة على وقوع الخطر أو افتعاله[1].

5. **مبدأ المشاركة في التأمين:** يقضي هذا المبدأ على أن يقوم المؤمن له بالتأمين على نفس الشيء موضوع التأمين و على نفس الخطر لدى أكثر من مؤمن، بحيث تشترك مجموعة من المؤمنين في تحمل الخسارة نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه مع مرعاة مبدأ التعويض و بهذا تكون جملة المبالغ المؤمن بها أكثر من قيمة الأصل المؤمن عليه [2].

6. **مبدأ الحلول**: يقصد به أن شركة التأمين تحل محل المؤمن له في كافة حقوقه اتجاه الغير، أي مطالبة الغير بالتعويض عن الخسارة التي لحقت به، على أن يكون هذا الإحلال في حدود قيمة التعويض التي قام المؤمن بدفعها للمؤمن له، و ترجع أهمية مبدأ الحلول في كون أن المؤمن له يحصل على قيمة التعويض من طرف الغير المسبب في الضرر هذا متن جهة، و من جهة أخرى يحصل على قيمة التعويض من المؤمن بقيمة الخسارة الفعلية وفقا لشروط العقد و بالتالي يكون المؤمن قد يحصل على تعويض مضاعف للخسارة الفعلية التي لحقت به و منه يصبح التأمين وسيلة لكسب الغير مشروع [3].

---

[1] عبد الإله نعمة جعفر، "**النظم المحاسبية في البنوك و شركات التأمين**" ، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص317.

[2] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

[3] مؤيد عبد الرحمان دوري، فلاح حسن حسين، "إدارة البنوك"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص192.

المطلب الثالث: أنواع و أهمية التأمين

نتيجة لتعدد المخاطر التي يتعرض لها المؤمن له و تحديد الشروط الواجب توفرها في الخطر حتى يمكن للتأمين تغطيتها، على هذا الأساس تم تحديد الأنواع المختلفة للتأمين و الأهمية التي يتسم بها و هذا ما سنراه.

أولا: أنواع التأمين

يقسم الباحثون التأمين من ناحيتين، تقسيم من ناحية الشكل و آخر من ناحية الموضوع و يشمل كل تقسيم أنواع مختلفة :

- التقسيم من ناحية الشكل: يضم نوعين أساسين[1]:

1. **التأمين التبادلي:** و هو تعاون مجموعة من الأشخاص على الأشخاص على تحمل تبعات خطر معين عن طرق تجميع الاشتراكات التي يدفعها كل مؤمن له.
2. **التأمين مقابل قسط:** في هذا النوع من التأمين يتعهد المؤمن له بتعويض المؤمن لقاء أن يدفع هذا الأخير قسط محدد.

و الفرق الجوهري بين كليهما يكمن في استخدام مصطلح اشتراك في التأمين التبادلي بدل من مصطلح قسط في النوع القاني، و يظهر الفرق جليا في تصنيف الأنواع المختلفة لشركات التامين.

- التقسيم من ناحية الموضوع: يضم كذلك[2]:

1. **تأمين اجتماعي و التأمين الخاص:** يعرف "**بيفرج** "التأمين الاجتماعي: " تأمين دخل معين يحل محل الدخل عندما ينقطع"، بسبب البطالة، المرض، الشيخوخة و الموت، ويقوم بتغطية النفقات الاستثنائية التي تنجم عن الزواج الولادة و الوفاة على أن يكون ذلك مقرون بالعمل على إنهاء حالة انقطاع الكسب بأسرع وقت ممكن.

غالبا ما يكون التأمين الاجتماعي إجباري تديره هيئات حكومية، كما لا يتحمل المؤمن له القسط كليا ويتشارك في ذلك مع كل من صاحب العمل و إعانات الحكومة، و لقد نظام الضمان الاجتماعي تراجعا لصالح قضية المديونية الخارجية و جراء السياسات الحديثة للخصخصة[3]. أما التامين الخاص هو تأمين اختياري إذا

---

[1] مختار محمد الهانسي و آخرون، "**التأمين التجاري و الاجتماعي**، مطبعة الإشعاع، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص30.

[2] عبد اللطيف محمود المحمود، "**التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية**"، دار النفائس، لبنان، الطبعة الأولى، 1996، ص 56.

[3] عبد الجبار محمد عبيد السبهاني، "**شبكات الأمان و الضمان الإجتماعي في الإسلام**"، مجلة الملك عبد العزيز، رقم 23

استثنينا تأمين المسؤولية المدنية، و تعود مسؤولية دفع القسط في التأمين الخاص إلى المؤمن له وحده، بما في ذلك التأمين من المسؤولية المدنية، تسيطر على العمل في هذا المجال شركات التي تهدف إلى الربح من وراء ذلك.

2. تأمين الأضرار و تأمين الأشخاص: يعبر هذا التقسيم عن تقسيم عملي في أغلب الدول و هو التقسيم الذي يعنينا بدرجة كبيرة في دراستنا هذه و يضم:

أ . تأمينات الأضرار: يمكن لأي شخص له مصلحة مباشرة أو غير مباشر في خفض مال أو أصل أن يؤمنه من الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها و يضم تأمين الأضرار كل من:**البضائع، الحريق و الأخطار الملاحقة، الحماية القانونية، القروض، الكفالة، المسؤولية المدنية**" تأمين المسؤولية المدنية هي حماية الشخص نفسه من رجوع الغير عليه مسؤولية الناتجة عن الأخطاء التي يرتكبها ومن دون عمد في حق الغير أو إن يكون أحد أصول المؤمن له طرفا في إحداث ضرر للغير"[1].

ب . تأمينات الأشخاص: هي اتفاقية احتياطي بين المؤمن له و المؤمن يلتزم بموجبها المؤمن أن يدفع للمؤمن له أو المستفيد رأسمال كان أو ريعا في حالة تحقق الخطر المؤمن منه أو حلول الأجل المحدد في العقد حسب جدول الاستحقاق المتفق عليه [2].

و يضم تأمين الأشخاص نوعين من التأمينات:

1. تأمينات الحياة: و نجد فيها ثلاثة أشكال:

- تأمينات الحياة من أجل الحياة: هو عقد يلتزم بموجبه المؤمن بدفع رأسمال أو ريع للمؤمن له إذا بقي على قيد الحياة إلى تاريخ محدد[3] .
- تأمينات الحياة من أجل الوفاة: هو اتفاق يلتزم بموجبه المؤمن بدفع رأسمال أو ريع للمستفيد(الزوجة أو الأولاد) الذي عينه المؤمن له إذا توفي قبل تاريخ محدد في العقد[4] .

عدد 1، المملكة العربية السعودية، 2010.

[1] قرار مؤرخ في 14 يوليو 2011، "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية"، العدد 56.

[2] المادة 60 من الأمر 06/04 المتعلق بالتأمينات و الصادر في 08 مارس 1995.

[3] جابر أحمد عبد الرحمان، "**أثر التأمين على الالتزام بالتعويض**"، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2006، ص81.

[4]محمد جودة ناصر، "**إدارة أعمال التأمين بين النظرية و التطبيق**"، دار محمد لاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1998، ص61.

- تأمينات الحياة المختلطة[1]: عقد تأمين الحياة المختلطة يحوي على الشرطين المذكورين، إذ يمكن من خلال تأمين الحياة المختلط للمؤمن له أن يحصل على عائد أو رأسمال إذا بقي إلى تاريخ محدد على قيد الحياة، و يحصل المستفيد الذي حدده المؤمن له في العقد إذا توفي المؤمن له خلال المدة المحددة في العقد.

2. تأمين الأضرار الجسدية و الرسملة[2]: كالزواج، الولادة، الرسملة، تسير الأموال الجماعية، الاستثمار، التأمين الصحي" نقصد به النظام الذي يسمح بجمع جزء من المال من المستفيدين في صورة أقساط سنوية، تقع مقابل توفير الرعاية الصحية لهم عند حاجتهم إلى ذلك خلال سنة التعاقد و يمكن تلخيص الأنواع المختلفة للتأمين في الجدول التالي:

الجدول(01):أنواع التأمين حسب الخطر المؤمن منه و مدة العقد

	الخطر المؤمن عليه	مدة العقد
تأمينات الأشخاص	**تأمين الحياة**	طويل الأجل
	الأضرار الجسدية	**قصيرة الأجل، سنويا غالبا**
تأمينات الأضرار	الأخطار المتعلقة بالممتلكات و أخطار المسؤولية المدنية	

Source: Monnier Philippe est paris dunod, bancaires, techniques outre, 2008, p 271.

ثانيا: أهمية التأمين:

للتأمين أهمية اقتصادية و اجتماعية و حتى نفسية حيث يسمح للفرد بالشعور بالأمان على نفسه و ممتلكاته و فيما يلي نلخص الأهمية المشار إليها:

1. الأهمية الاقتصادية:

[1] مختار أبو بكر، "**الحل الشرعي للتأمين على الحياة**"، مؤتمر الدولي حول الصيرفة الإسلامية، التوجيهات النظرية و الممارسات العملية، 15- 16 جوان 2010.

[2] قرار يتضمن اعتماد شركات التأمين على الأضرار مؤرخ في 14 يوليو 2011.

يعتبر التأمين من أهم وسائل الادخار و الاستثمار:

إن قطاع التأمين بشقيه التجاري و الاجتماعي يعتبر أداة هامة و متميزة من أدوات تجميع المدخرات، و من ثم الاستثمار بكافة دول العالم و خاصة في الدول النامية و ذلك بواسطة تجميع رؤوس الأموال المكونة من أقساط و اشتراكات المستأمنين، لأن تجربة الشركات تثبت أن المخاطر لا تتحقق دائما و إذا تم ذلك فهذا لا يكون في وقت واحد، حيث تدفع شركات التامين بجزء كبير من ادخاراتها في أوجه استثمارات متعددة، كالأوراق المالية (أسهم، سندات، شهادات استثمار) و القروض للأفراد و الشركات المختلفة (صناعية و تجارية) و الودائع البنكية ....الخ و بذلك فإن قطاع التأمين يلعب دورا هاما كأداة لتجميع المدخرات و المساهمة في تمويل المشروعات الصناعية و الزراعية و التجارية سواء كانت عامة أو خاصة بالإضافة إلى المساهمة في تمويل الحكومات لمساعدتها في حل مشاكل الخدمات العامة.

- العمل على زيادة الإنتاج:

نظرا لما تميز به التامين من توفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة، مما شجع الأفراد و المؤسسات بالدخول في مجالات إنتاجية جديدة أو بالتوسع في مجالات إنتاجهم الحالية دون تردد، و بالتالي يساعد في الوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير، كما يعمل على زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المشروعات.

و من ناحية أخرى فإن وافر التغطية التأمينية، للأفراد العاملين بالمؤسسات و المشروعات من الأخطار المختلفة سواء كانت هذه التغطية تتعلق بهم أو بأسرهم فهذا يساعد على استمرارهم في العمل بمثل هذه المشروعات لمدة طويلة نسبي و هذا سينعكس على تنمية قدراتهم العملية بالإضافة إلى ما يوفره من استقرار و أمان لهم بما يعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية لدى هؤلاء العاملين[1].

- تشجيع عملية الائتمان و زيادة الثقة التجارية:

إن اتساع الائتمان و زيادة الثقة التجارية في دولة ما فيه تدعيم للحياة الاقتصادية بها، و يلعب التأمين في هذا المجال دورا بارزا و أساسيا، فنجد أن البنوك لا توافق على إقراض المشروعات أو رجال الأعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم، و أيضا الدائن المرتهن لا يوافق على الإقراض برهن العقار ما لم تتوافر التغطية التأمينية من خطر الحرق لهذا العقار المرهون.

[1]ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 74.

كما يلعب التأمين دورا آخر في تدعيم الثقة التجارية، حيث نجد أن تاجر الجملة لا يبيع لتجار التجزئة إلا إذا تأكد من أن هذا الخير قد أمن على بضاعته و مخازنه من خطر الحرق و السرقة، و بائع السلع المعمرة بالتقسيط كالسيارات مثلا لا يطمئن إلى بضمان حقه إلا إذا قام المشتري بالتأمين على السيارة تأمينا شاملا [1].

- **العمل على تحقيق التوازن بين العرض و الطلب في الحياة الاقتصادية:**

ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية، حيث يساعد ذلك على زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من الموجة التضخمية فهذا الإجراء يساعد على التقليل من الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية لأنه يعمل على التقليل من حجم الدخل الممكن التصرف فيه، و في فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة قيمة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم، بما يساعد مستوى إنفاقهم على السلع و الخدمات و هذا ما يساعد على زيادة الطلب الفعال على مثل هذه السلع و الخدمات.

- **المساهمة في اتساع نطاق التوظيف و العمالة:**

يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من العمالة في المجتمع، ذلك أن التوسع في التأمين بالقطاع التجاري يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية و إدارية و مهنية في فروعها المختلفة من تأمينات الحياة أو تأمينات عامة كالحرق و التامين الهندسي و السيارات....الخ من إداريين و كتابيين و منتجين و عمال في المراكز الرئيسية للشركات و فروعها و وكالتها المختلفة.

أما بالنسبة لقطاع التأمين الاجتماعي، فنظرا لأن الاتجاه الحديث هو تطبيق فروع هذا النوع على قطاعات الشعب المختلفة بصورة تدريجية فإن ذلك سيساعد على توظيف جزء كبير من العمالة المختلفة بصورة مباشرة في الهيئات القائمة على تنفيذ هذه الفروع، و بصورة غير مباشرة في إدارات و أقسام التأمين بالجهاز الإداري للدولة و الهيئات العامة و شركات قطاع العمال العام و الخاص، و بذلك تساعد قطاعات التامين المختلفة في محاربة البطالة.

- **المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات:**

تتميز إعادة التأمين بالصفة الدولية أي التعاون بين دول العالم المختلفة، و يمكن تقسيم دول العالم في هذا المجال إلى نوعين:

- دول مصدرة للتأمين و فيها نجد أن مجموع ما نحصل عليه من أقساط و تعويضات يفوق ما تدفعه إلى الدول الأخرى فتظهر في العمليات التجارية من ميزان المدفوعات.

[1] ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 74.

– ودول مستوردة للخدمة التأمينية فإن الفروق التي يتحمل بها ميزان مدفوعاتها يقابلها تغطية تأمينية إذا ما أصاب هذه الدولة كارثة كبرى في إحدى السنوات، فنسبة كبيرة من خسائر هذه الكارثة ستأتي على شكل تعويضات من الدول الخارجية المعاد التامين لديها على الشيء الذي تحققت له الكارثة.

2. الأهمية الاجتماعية:

و تكمن الأهمية الاجتماعية في[1]:

- **تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد و الأسرة:**

يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز و الحاجة، بما يضمن له الحد الأدنى لمستوى المعيشة له و لأسرته عن طرق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو بلوغه سن الشيخوخة أو تعرضه للبطالة.

كما أن التأمين التجاري يحقق الغرض المشار إليه عند تعرض ممتلكات الفرد لأخطار الحرق أو الغرق أو السرقة، كل هذا يعود على المجتمع بالاستقرار و التماسك.

- **تنمية الشعور بالمسؤولية و العمل على تقليل الحوادث:**

إن ما يتميز به التأمين أن المستأمن لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا كان هناك إرادة للمستأمن في تحقق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، و وجود مثل هذه الاشتراطات و التحفظات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان، كما نجد شركات و هيئات التأمين تتعامل من جانبها بإعداد البحوث و الدراسات لاستكشاف أسباب تحقق الأخطار و العوامل المساعدة على زيادة حدتها، وذلك تمهيدا للعمل على تقليل تكرار حدوث هذه الأخطار و مدى انتشارها، وإن مثل هذه الجهود من شركات التأمين للعمل على التقليل من الحوادث لا يعود بالفائدة عليها أو على المؤمن عليهم فقط بل يعود بالفائدة على المجتمع ككل.

[1] ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 76.

المبحث الثاني: نشأة و تطور قطاع التأمين في الجزائر

إن الجزائر شأنها شأن سائر الدول عرفت فكرة التأمين منذ القدم و لكن كنظام عرفته بعد دخول الاستعمار الفرنسي شهد تطورات عديدة منذ نشأته، حيث كان يخضع للتنظيمات و القوانين الفرنسية و غداة الاستقلال واصلت الجزائر العمل بهذه التنظيمات و القوانين لكن هذا لم يمنعها من اتخاذ إجراءات و إصلاحات على هذا القطاع، فقد مر بعدة مراحل، ارتأينا أن نقسم هذا التطور إلى مراحل متتالية تعكس كل منها التغيير الذي طرأ على قطاع التأمين بدءا بالمرحلة الإستعمارية فالإستقلالية.

المطلب الأول: **التأمين الجزائري غداة الاحتلال**

عرفت الجزائر التأمين بعد دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1830، حيث أنشأت أول مؤسسة تأمين تعاونية في الجزائر سنة 1861 و كانت مخصصة للتأمين ضد الحرائق، و لقد تميزت هذه الفترة بوفود المستوطنين إلى الجزائر مما أدى إلى زيادة عددهم و معاملاتهم، فمع بداية القرن العشرين ارتفع الطلب و الحاجة إلى التأمين ضد المخاطر التي تهددهم سواء في شخصهم أو أملاكهم[1]، واستجابة لهذا الطلب عملت فرنسا على إنشاء عدة وكالات تأمين تتولى مهمة و ممارسة و تنظيم عمليات التأمين، حيث عرفت هذه الفترة سريان القانون الفرنسي المتعلق بالتأمينات على الجزائر باعتبار التعامل معها كان كمقاطعة فرنسية كتلك المترتبة من استغلال الموارد المنجمية و الزراعة و حوادث المرور و التأمين على الحياة، فصدر أهم قانون فرنسي في13 جويلية 1930 الذي يعد من أقدم القوانين المنظمة لعقد التأمين[2] . و تميز بخاصيتين:

. أنه لم يطبق في الجزائر مباشرة و إنما أعلن عن تطبيقه سنة 1933 و ذلك بمقتضى مرسوم صدر في 10 أوت، أعلن بمقتضاه المشرع الفرنسي على سريان قانون التأمينات الفرنسي المذكور أعلاه على الجزائر.

. أن مجال تطبيقه يتعلق بالتأمين البري فقط، و هذا ما أكدته المادة 01 منه، و التي استثنت من مجال تطبيقه التأمينات البحرية و الجوية و المتعلقة بائتمان القروض، و قد تضمن هذا القانون تنظيم التأمينات البرية في قسمين خصص الأول في التأمين على الأضرار و الثاني في التأمين على الأشخاص[3].

---

[1]Boualem Tafiani, "Les assurances en Algérie", office de publication universitaire, Alger 1978,P 23.

[2]Boualem Tafiani, "Les assurances en Algérie : étude pour une meilleure contribution à la stratégie de développement", édition ENAP, Alger, 1988,P 25.

[3] محاضرات السنة الرابعة، أستاذ خذري حمزة، "**في مقياس التأمينات**"، كلية حقوق، جامعة المسيلة،2011-2012 .

و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التفتت فرنسا للتأمين في الجزائر عملت منذ سنة 1947 على إصدار عدة نصوص قانونية لتنظيم عملية التأمين منها :

الجدول(02): أهم **قوانين التأمين من قبل فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية**

النوع	التاريخ	المضمون
مرسوم	1947/03/06	الخاص بتنظيم الإدارة العامة لمراقبة شركات التأمين و الذي تم على إثره إنشاء التأمين بصفة فعلية في الجزائر.
قرار	1947/05/05	القاضي بإنشاء لجنة استشارية جزائرية للتأمينات و التي تقوم بتنظيم سوق تأمين و وكالات التأمين.
قرار	1947/08/28	حدد النسبة الإجبارية من المؤونات النقدية لشركات التأمين التي تستثمر في الجزائر، حددت هذه النسبة أنذاك ب 50% .
مرسوم	1950/05/04	المتعلق بالتنظيم النهائي لرسوم التأمين .

المصدر: من إعداد الطالبة

أما بالنسبة لوكالات و شركات التأمين المتواجدة آنذاك فلقد تم تسجيل 355 شركة في سنة 1950 منها 165 تتمركز بالعاصمة، و في سنة 1952 من بين 218 شركة تأمين نجد 127 شركة فرنسية مقرها بفرنسا يضاف إليها 03 شركات مقرها بالعاصمة و الباقي يتوزع بين مؤسسات دول أخرى (حيث كانت رؤوس أموال هذه الشركات فرنسية و أورية)، و من أهم ما يمكن ذكره في هذه الفترة أن التأمين اقتصر على المعمرين من خلال تحويل المدخرات المتحصل عليها من مجموع الأقساط إلى البلد الأم ،فلم يستفد الجزائريون منه إلا نسبة ضئيلة، و ذلك نتيجة الأهداف السياسية الاستعمارية التي تسعى من وراءها إلى ترك الشعب الجزائري في معاناة اجتماعية و اقتصادية، خاصة إذا علمنا أن التأمينات الاجتماعية ظهرت متأخرة بالجزائر مقارنة بفرنسا و باقي الدول الأخرى، أما في سنة 1953 قدر عدد شركات التأمين ب 256 شركة منها 05 شركات جزائرية [1].

[1] **مجلة الشركة الجزائرية للتأمينات**، العدد 33، مارس 2000، ص ص17 – 19.

المطلب الثاني: **التأمين الجزائري** في مرحلة الاستقلال

عمدت الجزائر لتطبيق القوانين الفرنسية على جميع القطاعات الاقتصادية نظرا لوجود فراغ قانوني بعد استقلالها مباشرة، و استمرت هذه الوضعية إلى غاية إصدار قوانين خاصة بالجزائر، و لتتبع أهم التطورات الحاصلة عمدنا لتقسيم هذه المرحلة إلى مراحل متتالية تعكس التغيرات الحاصلة و هي:

أولا: مرحلة **التأمين** بعد انتهاء الحرب (1962- 1966)

رغم حصول الجزائر على استقلالها السياسي إلا أن الشركات الأجنبية واصلت سيطرتها على عمليات التأمين، حيث كانت تقدر ب 270 شركة[1]، تعمل على مستوى مختلف مجالات التامين خاصة الفرنسية منها، و في ضل انعدام مراقبو الدولة لها، اعتمدت هذه الشركات الفرصة لتحصيل أرباح طائلة من خلال عمليات إعادة التأمين، حيث تحول أكبر نسبة من الأقساط إلى فرنسا مما ترتب عنه حرمان الخزينة العامة الجزائرية من الادخار، لذلك اتخذ المشرع الجزائري عدة تدابير قصد منها الحفاظ على مصالح الشعب و الدولة في لمواجهة المؤسسات الأجنبية و هذا بإصدار القانونيين الأساسيين في 1963/06/08 حيث نصا على:

– إنشاء عمليات إعادة التأمين قانونية و إجبارية لجميع عمليات التأمين المحققة بالجزائر، و هذا من خلال تأسيس الصندوق الوطني الجزائري للتأمين و إعادة التأمين (CAAR) كهيئة وظيفية بمقتضى قانون رقم 63-201 [2] وهنا أجبرت الشركات الأجنبية على ترك ما معدله 10% من العلاوات و الاشتراكات لصالح CAAR[3] .

– على كل مؤسسة تأمين تقديم ضمانات مسبقة و طلب الاعتماد لدى وزارة المالية لتمكينها من مزاولة نشاطها بالجزائر و من الأهداف التي كان يرمي إليها هذا التدخل :

- مراقبة استعمال الأموال المجمعة من الأقساط المحصلة.
- تجنب تحويل الأموال العمومية إلى الخارج عن طرق عمليات إعادة التأمين و نظرا لكون الأحكام السابقة لا تتوافق مع مصالح شركات التأمين الأجنبي، فإن هذه الأخيرة فضلت توفيق نشاطها والانسحاب متناسية بذلك مسؤولياتها اتجاه المؤمن لهم و المستفيدين، حيث لم يبق سوى 17 شركة منها SAA .

---

[1]Boualem Tafiani, "les assurance en Algerie", office de publication universitaire, OP.CIT, P 65 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 08 جوان 1963، العدد 39.

[3]Ali Hassid, "Introduction à l'étude des assurances économiques", édition ENAL, 1984, P 34.

إن هذه الوضعية جعلت الدولة تقوي من نشاط الشركة العمومية القائمة التي كانت تهتم فقط بإعداد التأمين، و ابتداءا من 1964 أصبح لها حق المشاركة في عمليات التأمين، و لقد كان هذا التحول هو بداية الإجراءات إلى استثمار قطاع التأمين من طرف الدولة الذي تحقق سنة 1966[1] .

ثانيا: مرحلة تأميم و احتكار الدولة لقطاع التأمين (1966- 1995)

تميزت هذه الفترة باحتكار الدولة لقطاع التأمين فقد بدأت بصدور الأمر 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966 المتعلق باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين، و الذي وضع حدا لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية[2]. و في هذا الصدد أشارت المادة الأولى من الأمر المذكور على أنه " من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين إلى الدولة ".

و لهذا الغرض أنشأت الدولة مؤسسات تأمين جزائرية لتحتكر هذا النشاط و حسب الأمر 66- 129 المؤرخ في 27 ماي 1966 تم تأميم الشركة الجزائرية للتأمين SAA، كما تبنت السلطات الجزائرية سنة 1973 سياسة إعادة تنظيم قطاع التأمين و هذا يجعل كل شركة وطنية متخصصة في عدد محدد من أنواع التأمين حيث كانت[3]:

- الشركة الجزائرية للتأمين (CAAR) متخصصة في الأخطار الصناعية و الإنفجار، النقل البحري و الجوي.

- الشركة المركزية لإعادة التأمين(CCR) مجال تخصصها كان في إعادة تأمين المخاطر التي تلتزم الشركات الوطنية بالتنازل عنها، حيث تحتفظ بجزء من المخاطر و سند تأمين الأجزاء المتبقية إلى شركات أجنبية.

- الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) تؤمن أخطار السيارات، تأمينات الأشخاص.

و لقد قام المشرع الجزائري في سنة 1975 بتنظيم العلاقات بين مختلف شركات التأمين العمومية، و كذلك إطار عمل كل شركة و تطبيق مبدأ الاستقلالية.

حيث نجد أن المشرع الجزائري في القانون 80-07 المؤرخ في 1980 الذي أكد على كل العمليات الخاصة بالتامين و العلاقات الموجودة بين كل الشركات و احتكار الدولة لعمليات التأمين كما يتضمن كل أنواع التأمين

---

[1] راشد راشد، "**التأمينات البرية في ضوء قانون التأمين الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص03.

[2] جديدي معراج، "**مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص03.

[3] نفس الرجع السابق، ص 04.

و رقابة الدولة عليها و إنشاء عدد من التأمينات الإجبارية من خلال إلزام الهيئات العمومية العقارية بالاكتتاب في تأمينات الحرق وأضرار الحياة، إلى جانب إلزام المهندسين و المعماريين والمقاولين و أعضاء الشبه الطبي بالاكتتاب في تأمينات المسؤولية المدنية الحرفية[1].

قامت السلطات في سنة 1982 بإعادة هيكلة جميع الشركات الوطنية بما فيها شركات التأمين و في هذا الإطار تمت إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين(CAAR) و نتجت عنها شركة جديدة هي الشركة الجزائرية للتأمينات النقل(CAAT) بموجب مرسوم الصادر ب 30 أفريل 1985 و المتخصصة في تأمينات النقل البحري و البري و الجوي و هذا نظرا لمكانة تأمين النقل فيما يخص الحجم الكلي للأقساط حولي 16%، كما كان هناك مشروع لإنشاء شركة مختصة في تأمينات الحياة تنشق عن شركة SAA إلا أن هذا المشروع باء بالفشل[2].

أما في سنة 1990 تم إلغاء التخصص بالنسبة لشركات التأمين حيث تم تعديل قانونها الأساسي لتتمكن من ممارسة جميع عمليات التأمين و بكل حرية، ولقد تجلى تأثير الإصلاحات الاقتصادية ببداية ظهور المنافسة ما بين شركات التأمين، وحتى تستطيع مؤسسات التأمين و إعادة التأمين في الجزائر مسايرة التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني بصفة عامة و قطاع التأمين بصفة خاصة تم في 22 فيفري 1994[3] إنشاء الاتحاد الجزائري لمؤسسات التأمين و إعادة التأمين UAR، و هي عبارة عن جمعية مستقلة جمعت كل مؤسسات التأمين من أجل تنظيم و ترقية هذا القطاع، و ضمان منافسة نزيهة بين مؤسسات التأمين بالجزائر.

---

[1] Boualem Tafiani,"les assurance en Algerie", office de publication universitaire", op.cit., p 100.

[2] **مجلة الشركة الجزائرية للتأمينات**، مرجع سبق ذكره، ص19 .

[3] Revue Algérienne des assurances, publication trimestrielle, 2ditée par l'UAR, Mai 1997 N°=04.

المطلب الثالث: مرحلة تحرير قطاع **التأمين** (من 1955- **إلى يومنا هذا**)

في إطار التمهيد للانتقال إلى اقتصاد السوق، قامت الدولة الجزائرية بتغيير الإطار القانوني لعدة قطاعات من بينها قطاع التأمين قصد التلاؤم مع وضع الاقتصاد الدولي الجديد، حيث تم إصدار قانون تأمينات جديد وفق الأمر رقم 07.95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات و هذا بهدف تحرير النشاط الاقتصادي و فتح السوق للمتعاملين الخواص، حيث تميز برفع احتكار الدولة لقطاع التأمين ،فأصبح سوق التأمين يتميز بحرية و منافسة واسعتين، و بهذا أصبحت مؤسسات التأمين تتمع بحرية المتاجرة، و لقد تضمن هذا الأمر كيفية إنشاء و اعتماد شركات التأمين فحسب المادة 215 الفقرة الأولى: تخضع شركات التأمين في تكوينها إلى القانون الجزائري و تأخذ الشكلين الآتيين[1]: شركة ذات أسهم، شركة ذات شكل تعاضدي.

تضمن هذا الأمر إنشاء المجلس الوطني للتأمين الذي يقوم بتنظيم و مراقبة نشاط التأمين، و ظهور ما يسمى بوسطاء التأمين كقنوات توزيع جديدة لهذه الخدمات، ولقد قام المشرع الجزائري باعتماد قائمة للتأمينات و حصرها، و هذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 338.95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، فحسب المادة الثانية من هذا المرسوم تصنف عمليات التأمين في أصناف و فروع تأمينية مبينة فيمايلي:

ولقد أعطى هذا القانون هدفا جديدا لقطاع التأمين حيث فتح مجال المنافسة أمام شركات التأمين دون التقيد باختصاص معين، كما أنه منح الفرصة للقطاع الخاص الجزائري أو الأجنبي للاستثمار في هذا الميدان، مما ساعد على ظهور شركات أخرى منها تراست الجزائر و الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات.....الخ.

إضافة إلى أن الشركات العاملة في الميدان و التي أصبحت تتمتع باستقلالية تامة، و بذلك أضحت شركات التأمين تراهن بقوة للبحث على منتجات توافق المعطيات الاقتصادية الجديدة فازدهر النشاط التأميني بتبنيها استراتيجيات لغزو السوق و ذلك بإغراء الزون. و أحدث كذلك بعض التغيرات المتعلقة بالتأمينات الإجبارية فلم يبقى إلا تأمين المسؤولية المدنية و التأمين ضد الحرق للمؤسسات العمومية.

أما فيما يخص إعادة التأمين فقد فسح التنظيم المجال تدريجيا أمام الشركات المعتمدة أن تمارس عمليات إعادة التأمين بعدما كانت حكرا على الشركة المركزية لإعادة التأمين، فمن خلال المرسوم 409. 95 الصادر في 10/09/ 1995 تم تقليص نسبة التنازل الإجباري و الجوي إلى 80% و40%و 25% بالنسبة للأخطار الأخرى، أما المرسوم 312. 98 الصادر في 1998/09/30 فقد زاد من تقليص نسبة التنازل الإجباري في تأمين الأخطار الصناعية و النقل البحري و الجوي إلى 10% و نسبة 5% بالنسبة للأخطار الأخرى.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25 جانفي 1995، و الصادرة في 08 مارس 1995، العدد 13.

وفي الفترة ما بعد زلزال 21 ماي 2003 شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة عدة كوارث طبيعية منها زلزال 2003،من أجله أصدر المشرع الجزائري بعض النصوص التشريعية منها الأمر 03. 12 المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية و بتعويض الضحايا[1].

كما أصدر المرسوم التنفيذي 04-268 المؤرخ في 29 أوت 2004 و الذي تضمن تشخيص الحوادث الطبيعية المغطاة بإلزامية التأمين على آثار الكوارث الطبيعية و تحدد كيفيات إعلان حالة الكارثة الطبيعية، و البنود النموذجية الواجب إدراجها في عود التأمين، و توضيح الالتزامات التقنية الناتجة عن التأمين آثار الكوارث الطبيعية و تبعه القرار المؤرخ 2004/10/31 و الذي تم فيه تحديد معايير التعرفة و التعرفات و الإعفاءات المطبقة على الكوارث الطبيعية [2].

و عرف قانون 95-07 تعديلا سنة 2006 بموجب قانون رقم 06- 04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 عدل بمقتضاه أحكاما مختلفة من أهمها رقابة الدولة على شركات التأمين، و الفصل بين تأمينات الحياة و تأمينات غير الحياة وكذا إعطاء دعم لنشاط تأمينات الأشخاص في الجزائر، كما عمدت الدولة لتحديد كيفيات و شروط فتح مكاتب تمثيل شركات التأمين و إعادة التأمين وذلك وفقا لتراخيص تمنح بقرار من الوزير المكلف بالمالية و هذا من خلال القرار 2007، و تبعه المرسوم رقم (07-152، 07-153، 07-220) المؤرخة في2007 و الذي جاء في محتوى كل منهم:

شروط منح شركات التأمين و إعادة التأمين الاعتماد و كيفيات منحه، طرق و شروط توزع منتجات التأمين عن طرق البنوك و المؤسسات المالية و ما شابهها، و شروط اعتماد خبراء و محافظي العوربات و خبراء التأمين و شروط ممارسة مهامهم و شطبهم و يتم اعتمادهم عن طرق جمعية شركات التأمين.

و في سنة 2010 حدد قرار المؤرخ في 19 أكتوبر 2010 شروط وكيفيات مشاركة سماسرة إعادة التأمين الأجانب في عقود أو تنازلات إعادة التأمين لشركات التأمين أو إعادة التأمين المعتمدة و فروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في الجزائر و هي تخضع إلى الجنة الإشراف على التأمينات [3].

---

[1]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في26 أوت 2003.

[2]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في29 أوت 2004، و الصادرة في 01 سبتمبر 2004، العدد 55.

[3] قرار المؤرخ في 19 أكتوبر 2010.

المطلب الرابع: نتائج تحرير قطاع التأمين في الجزائر

كان الهدف من تحرير السوق هو حرية دخول مختلف الشركات و توسيع الشبكة، وكذا استقطاب المزيد من رؤوس الأموال، بالزيادة في المنافسة و تحسين الخدمات و توسيع السوق نحو تقسيمات جديدة محققة بذلك نتائج ذات مؤشرات جيدة.

والهدف الثاني يشمل ارتفاع عدد الأعوان الاقتصاديين المعنيين ماليا بالحماية و الاحتياط و بتقليل المخاطر، الزيادة في التوفير (حجما و نوعا) و حفظ الثروة (الأسر ومخزون رؤوس الأموال)، و حتى المساهمة في التنمية الثقافية (الإحساس بمبدأ توقع الكوارث، التدارك للأخطار).

و أخيرا حفظ الممتلكات و الأشخاص، و التنظيم الذاتي للمجتمع، والزيادة في الطلب على التأمين.

نتائج تحرير السوق الجزائري: منذ أن تم تحرير قطاع التأمين في الجزائر كانت النتائج على هذا الأخير كالتالي[1]:

- تشبع الناشئة جراء التحرير المؤسساتي:

. الأعوان العاملين للتأمين (AGA): من 400 إلى 450 منذ سنة 2001، أما في سنة 2014 وصل العدد إلى 990.

. شركات التأمين: من 17 إلى 16 منذ سنة 2002، أما في سنة 2014 بلغ عددها الإجمالي 1071 مركز و مجموعهما (AGA_ AGENCES) هو 2016 شركة.

. وزن القطاع الخاص:

1. نمو ثابت إلى غاية 2003 (يقدر ب 19,6 %) .
2. ركود في سنة 2004 (19,4%): فكان ركود نوعي في جانب العرض (نفس المنتجات بين 80 إلى 85 نوع) ، و تحيز المنافسة إلى المنافسة السعرية أكثر من المنافسة على أساس جودة الخدمة التأمينية.
3. تدهور مؤشرات النتيجة (الأداء): فكانت على المستوى الجزئي :

. انخفاض النتائج و انخفاض إيرادات رؤوس الأموال.

. أما على المستوى الكلي: ركود شهدته المساهمة في الاستثمارات ثم انخفاض ابتداءا من 2004، أما معدل الإختراق (أي أقساط التأمينات بالنسبة المئوية مقارنة بـPIB) قدر ب 1.1 % سنة 1990 لكنه بقي من

[1] Source: Conseil National de l'Information et des Statistiques –CNIS.

غير تغيير تقريبا منذ 2001، و هذا ما يوضحه الشكل[1] :

الشكل (01): تطور معدل اختراق قطاع التأمين في الجزائر بين سنة 2000 إلى غاية 2014 .

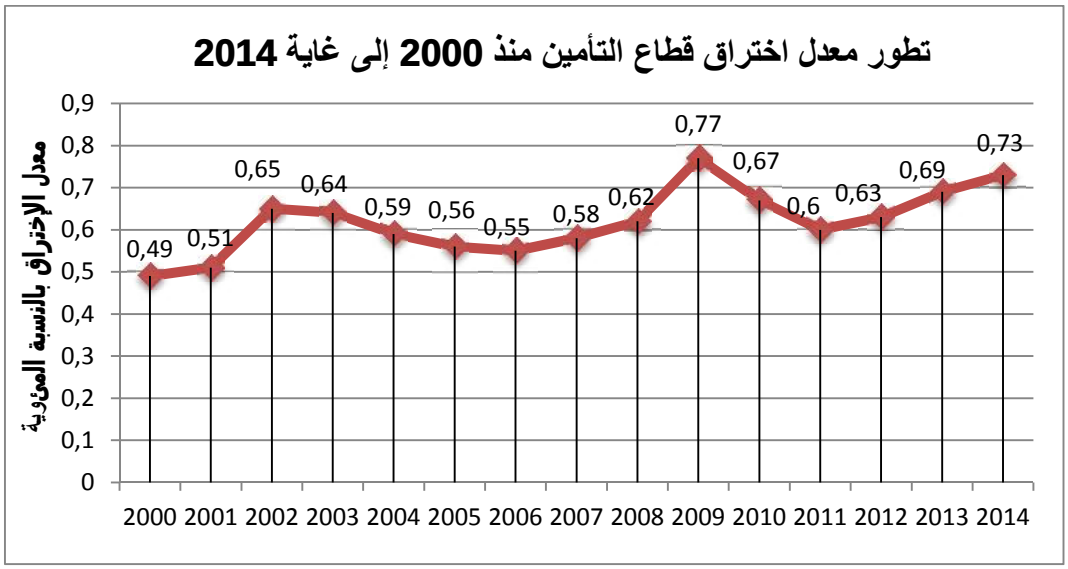

Source : Office National des Statistiques (ONS)

في حين أن كثافة التأمين في الجزائر (يعني قسط التأمين حسب النسمة) كانت أقل من 16 أورو لذا قد أعلنت الوزارة المالية أن هناك تحسن طفيف في الكثافة التأمينية، ففي سنة 2007 كانت الأقساط المدفوعة حسب النسمة تقدر ب1561دج مقارنة بسنة 2006 فكانت1373دج.

إن من الأسباب التي جعلت تلك الأرقام ضعيفة راجعة في الأصل إلى الصورة السيئة التي يرى بها التأمين في الجزائر، والى غياب الثقافة التأمينية فوق ذلك من قبل المواطنين الجزائريين، و ذلك من خلال دراسة قام بها المجلس الوطني للتأمينات تتعلق ب :" موقف الجزائريين اتجاه التأمين على آثار الكوارث الطبيعية"، و إضافة على ذلك غياب الرؤية و الاتصال بين الوحدات و العناصر التأمينية (نقصد هنا الأعوان الاقتصاديين والناشطين في المجال الأكاديمي و الميدان العملي للقطاع)، كما تم إرجاع السبب إلى الضعف النسبي لمداخيل الأسر الجزائرية، و ذلك ما يجعلها تهرب من دفع الأقساط الشهرية على تأميناتهم ضد الكوارث الطبيعية، إضافة أخرى تتمثل في غياب السوق المالي المهيكل. و كذلك اللامبالاة التأمينية أي ضعف النتائج بشأن الاحتياط والحذر لدى المجتمع و داخل الاقتصاد بحد ذاته[2].

[1] Source : Office National des Statistiques(ONS).

[2] http://www.cna.dz ,le18/12/2015

الخلاصة:

حاولنا في هذا الفصل و لو بشكل مختصر إبراز توضيح مختلف المفاهيم و المبادئ التي يستند عليها نشاط التأمين، و التي تميزه عن باقي الأنشطة الأخرى، و كذا الأهمية الاجتماعية و الاقتصادية، كما أعطينا نظرة عن نظام التأمين في الجزائر الذي نعتقد أنه لا يزال قوة كامنة على السلطات المشرفة عليه ببذل الجهد اللازم لتطويره و إنعاشه بالنظر إلى أهميته.

شهد قطاع التأمين الجزائري كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى تحولات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا الناتجة عن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات في هذا المجال، و التي كانت على مراحل انتهت بالمرحلة المتعلقة بقانون 95- 07 الرامية إلى نهاية احتكار الدولة لهذا القطاع و الانفتاح و تحرير القطاع من الهيمنة العمومية، و فتح المجال للخواص المحليين و الأجانب و إنشاء شركات تأمينية خاصة أو برأس مال مختلط، التي أثمرت عن نمو و تطور إنتاج الصناعة التأمينية بشكل مستمر، حيث تبشر بمستقبل واعد في الجزائر.

الفصل الثاني

واقع المؤسسات الخاصة في الجزائر

دراسة واقع و آفاق الشركات الخاصة في الجزائر

تمهيد:

بعد التحولات التي شهدها قطاع التأمين الجزائري وتحرير السوق مع قدوم المؤمنين الخواص و ذلك بإنشاء شركات تأمينية خاصة أو مختلطة إضافة إلى تلك العمومية، جاءت عدة قوانين تضبط النشاط التأميني للحفاظ على أموال المؤمن لهم من الضياع، و كذا توجيه مختلف المعاملات التي تكون بين أطراف التعاقد، كما توجد رقابة على كافة العمليات التأمينية التي تتم داخل التراب الوطني أو خارجه، و ذلك من أجل الوصول إلى إمكانية تقييم أدائها بطريقة عملية حتى تضمن استمراريتها و بقائها في جو تسوده تحولات اقتصادية في شتى المجالات.

و لقد ألزمت الدولة شركات التأمين بأنواعها أن ترفع من رأسمالها سنة2009 بهدف تعزيز قدرة الشركات على حماية مصالح المؤمن لهم، حيث جعلت رأس مال شركات التأمين على الأشخاص 1 مليار دينار جزائري عوض 200مليون دينار، أما شركات التأمين على الأضرار أصبح 2 مليار دينار جزائري عوض 500 مليون دينار، شركات إعادة التأمين ب 5 مليار دينار و 500مليون دينار للتعاضديات التي تمارس التأمين على الأشخاص وكذا التعاضديات التأمين على الأضرار ب 1 مليار دينار جزائري.

نظرا للأموال التي بحوزة شركات التأمين و حتى الشركات الخاصة منها سوف نتعرف في هذا المبحث على مختلف الشركات المساهمة في سوق التأمين الجزائري و الواقع الذي يميزها عن باقي القطاعات لنبين مميزات حصة شركات التأمين الخاصة في السوق.

الفصل الثاني: واقع مؤسسات التأمين الخاصة في الجزائر

حقق سوق التأمين الجزائري رقم أعمال قدر ب 42 مليون دينار جزائري في 2005 و تطور هذا الرقم إلى يومنا هذا حيث قدر سنة 2013 إلى 115 مليون دينار، و ينشط فيه عدة شركات للتأمين بمختلف أنواعها من اجل تنفيذ عقود التأمين أو إعادة التأمين تنشط ضمن إطار قانوني لتوفير الأمان للمجتمع من خلال تعويض الأخطار التي قد تحدث مستقبلا.

المبحث الأول: المؤسسات الناشطة في سوق تأمين الجزائر

تمارس شركات التأمين الجزائرية اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين أو إعادة التأمين، تنشط ضمن إطار قانوني و تهدف لتوفير الأمان للمجتمع من خلال تعويض الأخطار التي قد تحدث مستقبلا، و انطلاقا من قانون 95-07 تغير شكل و بنية قطاع التأمين، حيث أصبح يضم شركات عمومية، شركات تأمين خاصة و التعاضدية سوف نتعرف عليها فيما يلي.

المطلب الأول: المؤسسات العمومية

حيث نجد مؤسسات عمومية حديثة و أخرى تقليدية و متخصصة [1]:

أولا. المؤسسات العمومية التقليدية:

- **الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (CAAR) :**

هي أول شركة جزائرية أنشأت في 08 جوان 1963 بهدف السماح للدولة الجزائري بمراقبة سوق التأمين[2]، و كانت تسمى بالصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين، بمقتضى القرار 26 فيفري 1964 أصبحت تمارس جميع عمليات التأمين ماعدا التأمين الزراعي الذي خصص لمؤسسة (CRMA) ، وابتدءا من جانفي 1976 أصبحت متخصصة في الأخطار الصناعية، ولقد عرف قانونها الأساسي تعديلات لاحقة خاصة في سنة 1985، وفي 30 أفريل 1985 صارت تحمل اسم الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين و أصبحت تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .

CAAR هي الآن شركة مساهمة بلغ رأسها سنة 1997، 2,7 مليار دينار جزائري ، و تعد من أهم الشركات على مستوى الوطني، و تتكون من05 وحدات و 79 وكالة محلية كما قدر رقم أعمالها سنة 1999ب 3,946

[1] بن عمروش فائزة، "**واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة التسويقية، جامعة بومرداس ،2007-2008، ص93.

[2] www.cna.dz, le 18/12/2015.

مليار دينار جزائري أصبحت تتحكم في 27 %أصبحت من سوق الجزائري للتأمينات ، و من الأخطار التي تهتم بها نجد في المرتبة الأولى الحرائق بنسبة 38,55 % ، السيارات 22,5 % ،النقل 12,75% ،الطاقة 7,16% ، أخطار متعددة 15% ، تأمين الأشخاص 4,26% .

- **الشركة الوطنية للتأمين Saa:**

أنشأت بعد الاستقلال بمقتضى قرار الاعتماد الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 و كانت شركة مختلطة، جزائرية بنسبة 61% و مصرية بنسبة 39%، و تم فيها بعد تأميمها في 27 ماي 1966 في إطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين، و في 21 ماي 1975 و مع ظهور قانون التخصيص احتكرت الشركة كل من فرع السيارات، الأخطار البسيطة و التأمين على الحياة.

Saa هي الآن شركة مساهمة و تؤمن إلى جانب الشركات الأخرى كل فروع التأمين، ولقد قدر رأسمالها الاجتماعي في سنة 2001 ب 3,8[1] مليار دينار جزائري، وهي تتكون من شبكة تجارية كبيرة حوالي 24 وحدة جهوية و أكثر من 300 وكالة، و تستخدم أكثر من 5000 موظف، من بين التأمينات التي تشغلها نجد التأمين على السيارات، التأمين على المخاطر التي تتعلق باستغلال الفلاحة، التامين المتعدد المخاطر و الذي يشمل تغطية المخاطر التي تتعرض لها المزارع المغطاة بالبيوت البلاستيكية من الأضرار التالية: البرد، العاصفة، الفيضانات، الجليد، الثلج، الحريق، الانفجار، الصواعق، سقوط الآلات أو أجهزة الملاحة الجوية، التأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية، التأمين على السكن و التأمين على الرعاية أثناء السفر ضد المخاطر أو الحوادث الجسمانية [2].

- **الشركة الوطنية للتأمين CAAT:**

أنشأت في 30أفريل1985 و هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، و غرضها يتمثل في:

. عمليات التأمين البحري . عمليات التأمين الجوي . عمليات التامين البري

و في 1989 و بعد الإصلاحات الاقتصادية و إلغاء التخصص تحولت إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل

---

[1] Société Nationl d'assurance, police d'assurance contre les effets des catastrophes naturelles 02/08/2008, p01.

[2] برغوتي وليد،" **تقييم جودة خدمات شركات التأمين و أثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية (1995/2009)- دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات-saa**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، 2013-2014، ص ص 93- 94.

و أصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية و شرعت في ممارسة مختلف فروع التأمين، لقد بدأت ب 10 وكالات، و تحوز حاليا على 05 فروع و أكثر من 70 وكالة، يبلغ رأسمالها الاجتماعي 1,5 مليار دينار جزائري، لقد حازت على 18% من الحصة السوقية في 2005 و هي تعتبر رائدة في التأمينات على النقل، و نجدها تستحوذ على 18,65% في تأمين الحرائق، و 15% في تأمين السيارات، و 12,4% في تأمين الأشخاص من الحصة السوقية[1] .

ثانيا. المؤسسات المتخصصة في إعادة التأمين:

- **الصندوق المركزي لإعادة التأمين (CCR):**

أنشأت في 01 أكتوبر 1973 تعود ملكيتها كليا للقطاع العام و كان ينحصر دورها في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عليها الشركات الوطنية، فهي تحتفظ بجزء من هذه المخاطر و تعيد تأمين الأجزاء الأخرى لدى شركات أجنبية قادرة على ضمن هذه المخاطر، في 30 أفريل 1985 أصبحت هذه الشركة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و كان غرضها يتمثل في القيام بعمليات إعادة التأمين على اختلاف أشكالها، و المشاركة في تنمية السوق الوطنية لإعادة التأمين بدفع قدراتها على الحجز طبقا لمبادئ إعادة التأمين الأساسية و تقنية تحقق هذا التوازن، و تطوير المبادلات و التعاون الدولي مع مراعاة الاختيارات الأساسية للبلاد.

قدر رأس مالها ب 10 مليار د.ج في سنة 2010 و تساهم في رأسمال عدة شركات و هي[2] :

- الشركة المتوسطية للتأمين و إعادة التأمين مقرها بلندن ؛
- الشركة الإفريقية لإعادة التأمين AFRICA-RE و مقرها نيجيريا؛
- الشركة العربية لإعادة التأمينARABE-RE و مقرها بيروت بلبنان؛
- شركة تروست للتامين و إعادة التأمين و مقرها بحيدر الجزائر؛
- شركة التأمين لقطاع المحروقات CACH و مقرها الجزائر؛
- شركة EXAL-EXPERTISE ALGERIE و مقرها الجزائر.

[1] **www.algeriesite.com,le 29/12/2015.**

[2] **Revu algérienne des assurances, OP.CIT, p 08 .**

ثالثا. المؤسسات العمومية الحديثة: نجد أربع مؤسسات حديثة و هي[1]:

- **الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX:**

نشأت في 10 جانفي 1996 بموجب الأمر 96-06 المتعلق بتأمين الموجه للتصدير[2]، و اعتمدت في 2جويلية 1969 حيث تحديد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير كيفياته، فحسب هذا الاعتماد "يعهد تأمين القرض عند التصدير إلى الشركات ذات الأسهم المسماة الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات".

بدأت برأسمال اجتماعي قدره 250 د ج ليصل حاليا إلى 450 مليون دج و تتمثل مهام الشركة في ضمان تمويل الصادرات و تزويده بالمعلومات الاقتصادية القانونية، تستحوذ المؤسسات العمومية على أكبر حصة من الصادرات بنسبة 87%، و تشمل الصناعة، المواد الغذائية، معدات البناء و الخدمات، أما المصدرين الخواص فيساهمون في إجمالي الصادرات بنسبة 13% فقط، و تشمل المواد الغذائية، النسيج و الألبسة.

- **شركة ضمان القرض العقاري SGCI:**

و هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، أنشأت في ديسمبر 1997 برأسمال قدره 1 مليار دج بمساهمة عدة بنوك إلى جانب شركات التأمين و تتمثل مهام الشركة في تقديم ضمانات القروض الممنوحة من المؤسسات المالية من أجل الحصول على عقار، حققت رقم أعمال قدره 3000مليون دينار سنة 2010.

- **الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار AGCI:**

اعتمدت في 1998 بمساهمة الخزينة ب 25% البقية مساهمة من قبل البنوك العمومية، تمارس عمليات التأمين المرتبطة بقروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي شركة بالسهم يقدر رأسمالها 2 مليار دج.

- **شركة تأمين المحروقات CACH:**

أنشأت سنة 1999 و بدأت نشاطها في 2000، و هي شركة ذات أسهم برأسمالها قدره 1,8دج و تباشر عمليات تأمين المحروقات إلى جانب فروع التأمين الأخرى كتأمين محطات تصفية مياه البحر، حققت رقم أعمال قدره 120 مليون دج خلال سنة 2010.

---

[1] بن عمروش فائزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، المؤرخة في 10 يناير 1996 و الصادرة في 14 جانفي 1996، العدد 03.

المطلب الثاني: المؤسسات الخاصة

1. شركة تروست الجزائر Trust Algeria:

أنشأت هذه الشركة في 25 أكتوبر 1997 و هي متخصصة في التأمين و إعادة التأمين، ومكونة من أربع مساهمين برأسمالها قدره 30 مليون دولار مقسمة كمايلي[1]:

- 60% تروست البحرين؛
- 17,5% الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين؛
- 17,5% الشركة المركزية لإعادة التأمين؛
- 05% قطر للتأمين العام.

و مقر هذه الشركة في البحرين و له عدة فروع في عدة بلدان مثل تروست بالولايات المتحدة الأمريكية، لندن، لبنان، اليمن، و بالجزائر في حيدرة.

و بدأت تروست الجزائر في تطبيق عملية التأمين و إعادة التأمين بعد تحصلها على قرار الاعتماد من وزارة المالية بتاريخ 18 نوفمبر 1997.

2. الجزائرية للتأمينات A2:

أنشأت بعد فتح السوق الجزائرية للتأمين على القطاع الخاص و هي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها ب 1مليار دج، تحصلت على اعتمادها من وزارة المالية في 5 أوت 1998، و لديها 11 في منطقة الوسط و 10 وكلاء في منطقة الشرق، 06 وكلاء في الغرب الجزائري، و لتطبيق مجمل العمليات الخاصة بالتأمين و إعادة التأمين، أهم النشاطات التي تقوم بها هذه الشركة هي التأمين السيارات و ما يتعلق بها من مسؤولية مدنية من أضرار السيارات، أخطار النقل و يشمل المخاطر الجوية و البحرية، الأخطار المتعددة كأخطار البناء و الهندسة و التأمين على الأشخاص و قد تحصلت على معيار الجودة ISO 9001 في 19ديسمبر 2004 على نشاطاتها في عمليات التأمين و إعادة التأمين.

3. الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين CIAR:

اعتمدت في 5أوت 1998 لتباشر عمليات التأمين و إعادة التأمين برأسمال خاص جزائري قدر ب 450 مليون دج، و تضم 25 وكيلا عاما .

[1] برغوتي وليد، مرجع سبق ذكره، ص96.

4. شركة أرويست الجزائر (IRUIST Algeria):

هي شركة مختلطة ذات رأس مال أغلبية أجنبي، اعتمدت سنة 1997 و تمارس كل عمليات التأمين و إعادة التأمين.

5. العامة للتأمينات المتوسطية (GAM):

اعتمدت من طرف وزارة المالية، و تمارس كل عمليات و فروع التأمين، هي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها الاجتماعي ب 500 مليون دج، و لقد بيعت الشركة سنة 2007 لصندوق أمريكي مقره تونس، قدر رقم أعمالها سنة 2014 ب 3489087 مليار دينار .

6. أليانس للتأمينات(ALLIANCE):

أنشأت في 30 جويلية 2005 برأسمال مبدئي قدر ب 500 مليون دينار جزائري، و هي مختصة في التأمينات العامة، عملت على تطوير رقم أعمالها إذ وصل في 2014 إلى أكثر من 4.43 مليار دينار.

7. شركة الريان:

تم إنشائها سنة 2001 برأس مال مشترك، و بدأت بممارسة نشاطها التأميني سنة 2001، و تتمتع هذه الأخيرة بشبكة توزيع دولية واسعة خاصة في دول الخليج و ساعت لاكتساب مكانة في سوق الجزائري لكن الحظ لم يحالفها لان المجمع أعلن إفلاسه سنة 2006 .

8. شركة سلامة للتأمينات الجزائر(البركة و الأمان سابقا)SALAMA:

ظهرت بموجب اتفاق بين مجموعة من المشاركين، و قد تأسست في 26 مارس 2000 لممارسة عمليات تأمين و إعادة التأمين في شكل شركة ذات أسهم برأس مال قدره 2 مليار دينار جزائري، تساهم فيه كل من تونس و السعودية بنسبة 60% أما الجزائر بنسبة 40%، و هذا في إطار تطوير نشاط مجتمع الجزائري السعودي في مزاولة نشاط تأمين و إعادة التأمين، حققت رقم أعمال في 2014 قدر ب 4491723 مليار دينار[1].

[1]برغوتي وليد، مرجع سبق ذكره، ص97.

9. كارديف الجزائر (CARDIF):

أنشأت في 2006 و متخصصة في التأمين على الأشخاص، و قد صنفت الشركة الأم " كارديف أ س أ" في المرتبة الرابعة بفرنسا في قائمة المؤمنين على الحياة، و هي ناشطة في 36 بلدا و تؤمن 35 مليون شخص و هي لا تمتلك شبكة خاصة بل تعتمد على شبكات بنكية لشركائها عبر 150 بنكا في العالم[1].

10. تأمين لايف الجزائر (TAMINE LIFE):

أنشأت في 09 مارس 2011، برأسمال 2 مليار دينار جزائري، و تهتم بالتأمين على الأشخاص.

11. الكرامة للتأمينات (CAARAMA):

تعد من أحد مخلفات الفصل بين تأمينات الحياة و تأمينات الأضرار في الجزائر، و تأسست بموجب القرار المؤرخ 09 مارس 2011، وتعود ملكية رأسمالها إلى الشركة الجزائرية للنقل، وهي مختصة في تأمينات الحياة.

12. تأمين الاحتياط و الصحة (SAPS):

هي فرع من فروع الشركة الوطنية للتأمينات أنشأت في 10 مارس 2011، برأسمال 2 مليار دينار جزائري، و تهتم بالتأمين على الأشخاص.

13. مصير الحياة (MACIR VIE):

هي شركة جزائرية للتأمين على الحياة ذات أسهم، و هي فرع من الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين، و لقد حصلت على الاعتماد بقرار مؤرخ ب11 أوت 2011 برأسمال يقدر 2 مليار دينار، بغرض مزاولة نشاط التأمين على الحياة و الرسملة [2].

14. أكسا للتأمينات الجزائر (AXA):

بالاشتراك مع البنك الخارجي الجزائري و الرأس المال الوطني للاستثمار، تأسست بفرعين: التأمينات على الأضرار برأس مال قدره 2 مليار دينار جزائري، التأمينات على الحياة برأس مال قدره 2 مليار دينار جزائري.

---

[1] برغوتي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] قرار مؤرخ في 11 أوت 2011 الجريدة الرسمية، العدد 56.

المطلب الثالث: التعاضديات و التعاونيات

و هي مؤسسات لا تهدف للربح و هي تتمثل في[1]:

1. مؤسسة التأمين التبادلي:

كانت موجودة منذ 1964 و مازلت لحد الآن و هي:

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي الفلاحي CCRMA و الذي أنشأ بموجب قرار منح الاعتماد المؤرخ في 28 أفريل 1964؛

- التأمين التبادلي الجزائري لعمال التربية و الثقافة MAATEC أنشأ بمقتضى قرار الاعتماد في 28 ديسمبر 1946 و تسمى بالتعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة حيث بدأت تمارس نشاطها في 01 جانفي 1965 لتمارس مختلف عمليات التأمين الشامل على السكن.

2. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA:

أنشأ عام 1972 حيث يقوم على مبدأ التعاون و التضامن بين أعضائه المنخرطين و يتعامل مع الفلاحين و الصيادين، و يمارس كل عمليات التأمين على الأخطار المتعلقة بالفلاحة.

3. الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية :

أنشأ في 02جويلية1983 و هو خاص بالتأمينات الاجتماعية، ومقره الرئيسي ببن عكنون و نميز نوعين هما:

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء(CNAS) الذي أنشأ عام 1985؛

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء(CASNOS) الذي تم إنشائه في 04 جانفي 1992.

و بصفة عامة يقوم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بتأمين نوعين من المخاطر:

- النوع الأول: المخاطر ذات الصفة الإنسانية و تتمثل في التأمين على المرض، الولادة، العجز و الوفاة.

- النوع الثاني: المخاطر المتعلقة بممارسة المهنة و هي حوادث العمل و الأمراض المهنية، تتمثل مداخيل هذا الصندوق في الاشتراكات المدفوعة من المستخدمين و العمال، حيث تساعد هذه الاشتراكات في تمويل مجموع الأداءات المتمثلة في التأمينات السالفة الذكر.

[1] بن عمروش فائزة، مرجع سبق ذكره، ص ص102- 103 .

4. الصندوق الوطني للتقاعد(CNR):

أنشأ بموجب القانون رقم 83. 12 المؤرخ في 02 جويلية 1983 و المتعلق بالتقاعد ،تم تأسيس نظام وحيد للتقاعد، و شهد قانونه الأساسي عدة تعديلات و ذلك حسب الأمرين: الأمر 96-18 المؤرخ في 06 جويلية 1996 و الأمر 97-13 المؤرخ في 31 ماي 1997.

و كذا القانون رقم 99-03 المؤرخ في 22 مارس 1999 يمنح للأجير معاش للتقاعد، يقوم هذا الصندوق بمنح معاش تقاعد الأجير عندما يصل سن معين و بشروط معينة.

5. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

لقد تم إنشائه في 26 ماي 1994 حيث تعهد إدارة نظام التأمين عن البطالة و تسييره إلى صندوق وطني مستقل و يحدد القانون الأساسي للصندوق و مهامه و تسييره بمرسوم تنفيذي، و في 06 جويلية 1994 أصبح الصندوق يتمتع بالشخصية المعنوية الاستقلال المالي، تتمثل مهام الصندوق في[1]:

- ضبط باستمرار بطاقة المنخرطين و ضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التامين عن البطالة و رقابة ذلك و منازعته ؛

- يساعد و يدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل و إدارتي البلدية و الولاية، إعادة الانخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة ؛

- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة و يؤسس و يحفظ صندوق الاحتياطات حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف ؛

و لقد تم تعديل المرسوم التشريعي رقم 94-11 بالقانون رقم 98-07 المؤرخ في 02 أوت 1998 الذي يحدث التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية لكن أغلبية الجزائريين يتوجهون إلى التأمين لدى الشركات التقليدية أو يمكن القول العمومية، لأن 70% من الحصة السوقية مستحوذة من طرف الشركات التقليدية و هي: Saa، CAAT ، CAAR ، CNMA MAATEC ، CNMA مقابل 30% لشركات التأمين الحديثة.

[1] بن عمروش فائزة، مرجع سبق ذكره، ص ص103- 104.

المبحث الثاني: نشاط المؤسسات التأمينية الخاصة في سوق الجزائري

من أجل الوصول إلى تقييم مؤسسات التأمين الخاصة في الجزائر، كان لازما أن نعرف مكانة سوق التأمين بالجزائر الذي احتل المرتبة 61 عالميا سنة 2012 من ضمن 147 دولة شملتها الدراسة، أما حصة الجزائر في سوق العالمية تقدر ب 0.03%، و حصة مؤسسات التأمين الخاصة نعرفها بعد الدراسة في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور هيكل سوق تأمين الجزائر

أولا: رقم الأعمال حسب الفروع التأمينية

الجدول (03): تطور رقم الأعمال حسب فروع التأمين المباشر خلال 2014/2007

الوحدة: مليون دينار جزائري

الفروع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السيارات	24540	29566	35337	39645	43552	52466	60922	63879
IARD	19403	25641	28533	26507	28909	32055	36470	41834
النقل	5128	5761	6185	6093	5708	5333	5436	6497
أخطار الزراعية	520	717	1044	1237	1626	2247	2786	3269
تأمين الأشخاص	3547	5430	5760	7180	7044	7499	8619	8976
تأمين القروض	723	895	820	422	489	582	873	1017
المجموع	**53861**	**68009**	**77678**	**81082**	**87329**	**100182**	**115107**	**125472**

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات2007-2014

الشكل(02): تطور رقم الأعمال حسب فروع التأمين خلال المرحلة 2014/2007

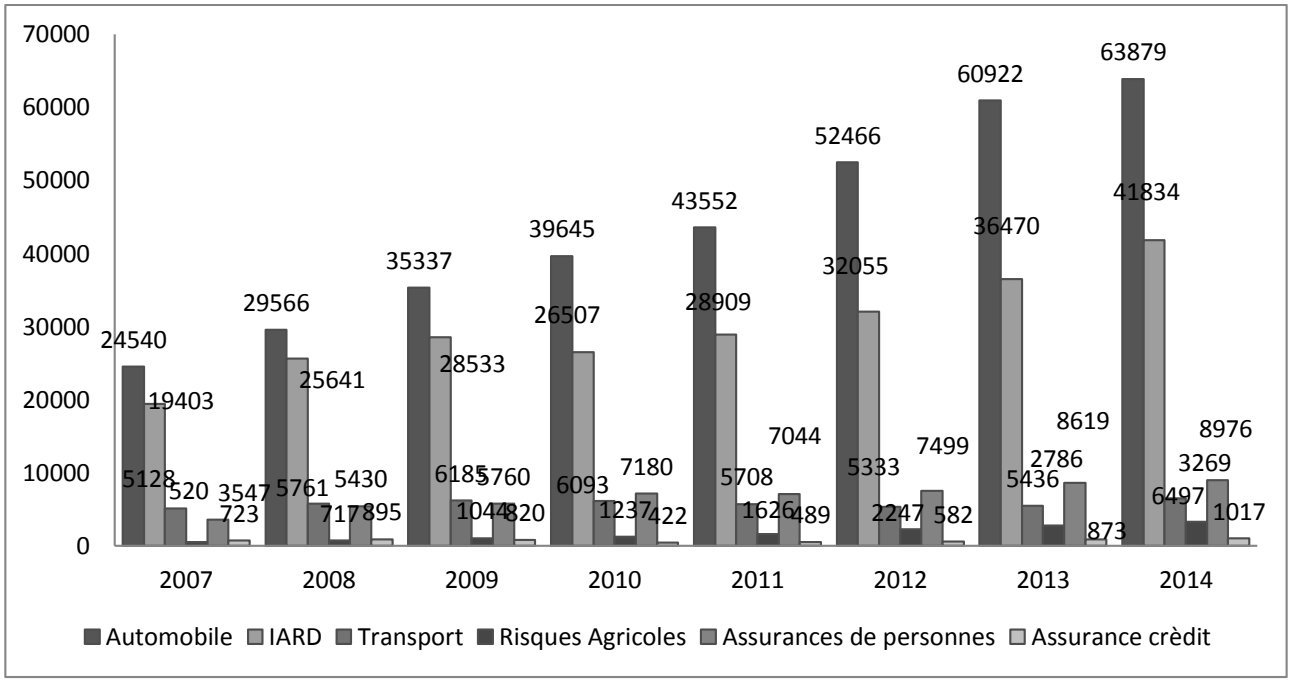

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (03)

نلاحظ أن رقم الأعمال شركات التأمين الجزائرية في تزايد مستمر من سنة لأخرى، و على ضوء التقارير السنوية للمديرية العامة للتأمينات لوزارة المالية الجزائرية، فإن ميل المعطيات يؤول الى صالح الفرع التقليدي ألا و هو فرع التأمين على السيارات(هو إجباري)، يليه فرع IARD و الذين سجلا تطورا ملحوظ عبر السنوات المدروسة، في حين الأخرى تلك المرتبطة بالأشخاص و الأخطار الزراعية تميزا بتطور طفيفا، و يبقى بعيدا مقارنة بنظيرة فرع السيارات، مما يفسر وجود زيادة في الأسعار الجارية و حتى الطلب على المنتجات التأمينية من قبل المؤمن لهم، نظرا لظهور أنواع جديدة من الأخطار المغطاة من قبل الشركات و كذا فرض الدولة لبعض التأمينات الإجبارية .

ثانيا: تطور الإنتاج لتأمينات الأضرار و تأمينات الأشخاص

الجدول(04): هيكل سوق التأمين حسب الفرع للفترة الممتدة من 2007 إلى 2014

مليون/ دج	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تأمينات الأشخاص	3547	5430	5760	7180	7044	7499	8619	8976
تأمينات الأضرار	50314	62579	71918	73903	80286	92683	106488	116495
المجموع	**53861**	**68009**	**77678**	**81082**	**87329**	**100182**	**115107**	**125472**

Source :Office National des statistiques (ONS)

الشكل(03): تطور منتوج تأمينات الأضرار و الأشخاص في الجزائر من 2007 إلى غاية 2014

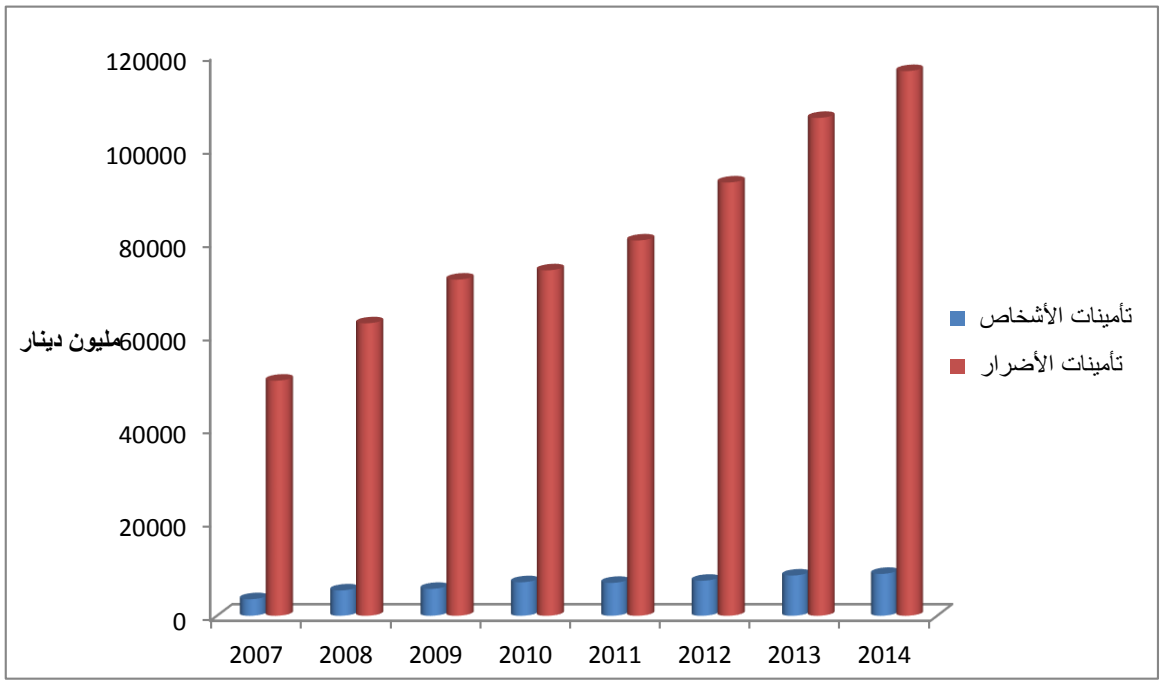

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد عل الجدول(04)

من خلال الشكل نلاحظ أن إنتاج شركات التأمين في تزايد مستمر عبر السنوات، وما يميز الشكل هو الحصة الأكبر التي تحتلها تأمينات الأخطار مقارنة بتأمينات الأشخاص الذي قدرت نسبته سنة 2011 ب 8% وقابلتها92% تأمينات الأضرار فهو محتكر، و ذلك راجع غياب الثقافة التأمينية على الحياة باستثناء الإجباري

المقتطع من الرواتب و الأجور، ومصدر أقساط التأمين لفرع الأضرار هو السيارات الذي يعتبر إجباري و مع ارتفاع قياسي لحظيرة السيارات في الجزائر.

ثالثا: حجم التعويضات

الشكل (04): تطور حجم التعويضات خلال الفترة 2007-2014

الوحدة: مليون دينار جزائري

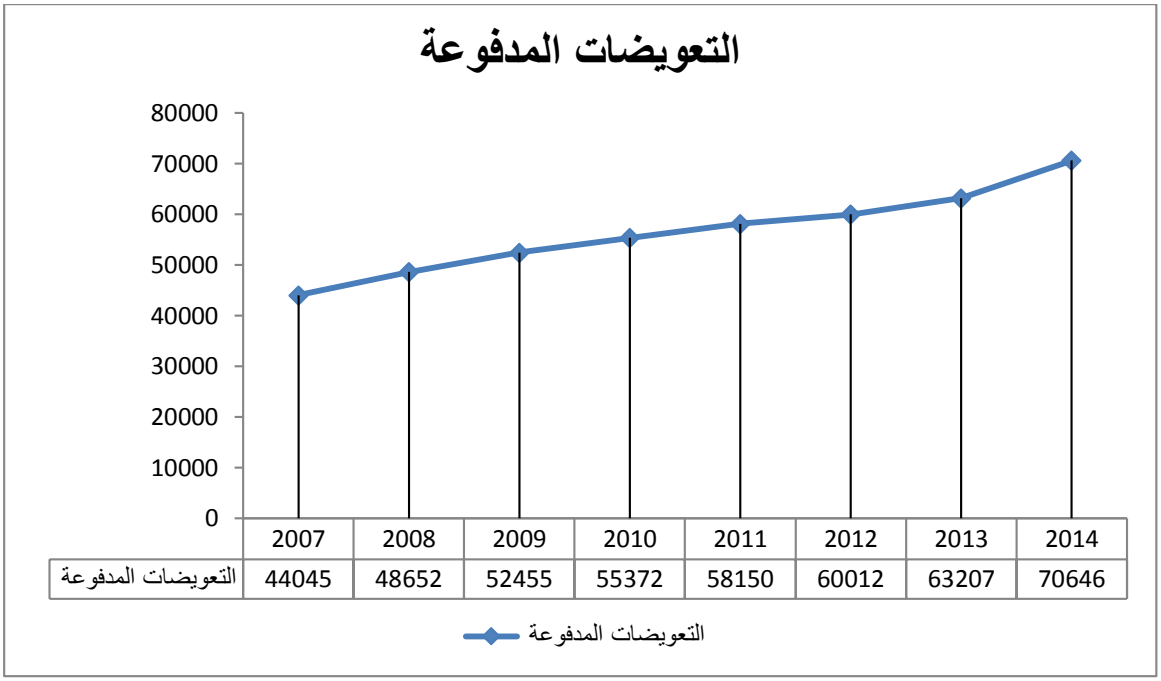

Source : Conseil National de l'Information et des Statistiques –CNIS .

من الشكل نلاحظ أن حجم التعويضات في تزايد مستمر و هذا يبين أن المؤمنين لهم يأخذون حصتهم عند الاستحقاق، و كذلك المؤسسات المطالبة بالتعويض تسعى لتحقيق الخدمة التأمينية على أكمل وجه حيث بلغت التعويضات سنة 2007 "44045 " مليون دينار لترتفع بعد ذلك تدريجيا لتصل سنة 2014 إلى أكثر من 70 مليون دينار جزائري بسبب زيادة عدد المكتتبين في عقود التأمين على الأخطار المتعددة.

رابعا: وضعية التأمين الجزائري

وقد سجل تقرير مديرية التأمينات أن أغلب الشركات التي تنشط في القطاع حققت أرباحا في سنة 2014، حيث بلغت القيمة الإجمالية لهذه الأرباح 11,96 مليار دينار، بزيادة مقدرة بـ11% مقارنة بـ2013. وتتصدر الشركات العمومية الناشطة في هذا المجال قائمة الأرباح المحققة من قبل القطاع، حيث حققت الشركة الجزائرية للتأمين أرباحا صافية مقدرة بـ 3,23 مليار دينار، بارتفاع طفيف يصل إلى 4 ملايين دينار مقارنة بعام 2013، فيما حققت الشركة الجزائرية للتأمين الشامل "كات" أرباحا بـ1,57 مليار دينار، وبلغت أرباح الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين "كار" خلال نفس السنة، 927 مليون دينار، وجاءت شركة "كاش للتأمين" التي تمتلك شركة سوناطراك 82 % من رأسمالها، في المرتبة الرابعة من حيث الأرباح المحققة بـ 819 مليون دينار.

القطاع العمومي لايزال يسيطر على نشاط التأمينات في الجزائر بنسبة 62% من السوق الإجمالية، برقم أعمال يصل إلى 78 مليار دينار من أصل 125,5مليار دينار تمثل رقم الأعمال الإجمالي الذي حققه قطاع التأمينات في الجزائر في سنة 2014، مسجلا نموا بنسبة 10 % مقارنة بعام 2013، فيما سجل القطاع أرباحا ب11,69 مليار دينار خلال نفس السنة، و تبقى الشركة الجزائرية للتأمين صاحبة أكبر حصة من سوق التأمينات في الجزائر والذي يضم 21 شركة تأمين عمومية وخاصة، وذلك برقم أعمال يصل إلى 26,58 مليار دينار، ما يمثل 21 % من السوق، فيما تأتي الشركة الجزائرية للتأمين الشامل "كات" في المرتبة الثانية، برقم أعمال مقدّر بـ20,19 مليار دينار، و16 % من حصص السوق الإجمالية للتأمين، وتحتل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين "كار" المرتبة الثالثة بـ 13% من حصص السوق، ورقم أعمال مقدر بـ16,09 مليار دينار[1].

سجل قطاع التأمينات الجزائري نموا طفيفا قدر بـ2.2 %خلال العام 2015 بحسب الحصيلة سنة 2015 التي تحوز "الجزائر اليوم" نسخة منها، المخاوف الكبيرة لدى شركات القطاع العمومية والخاصة من تسجيل انكماش بفعل التراجع الحاد لقطاع السيارات الجزائري وبوادر الأزمة المالية من جراء تراجع أسعار النفط.

وسجل القطاع رقم أعمال يقدر بـ118.1 مليار دج في مجال التأمين ضد الأخطار، بنمو قدره 0.2% مقارنة مع العام 2014، في مقابل 10.58 مليار دج بالنسبة لنشاط تأمين الأفراد الذي سجل نموا قويا قدر ب23% ويواصل التأمين ضد الأخطار هيمنته على القطاع حيث يمثل 91.8% مقابل 8.2% لتأمين الأفراد، في مقابل 1.6% لسوق إعادة التأمين بقيمة 2.13مليار دج وبزيادة قدرها 40.3% خلال الفترة المرجعية [2]. وأشار تقرير المجلس الوطني للتأمينات، إلى أن فرع السيارات البالغة حصته 56% من أجمالي القطاع، سجل نموا طفيفا

[1] نسرين لعراش، **جريدة المساء الجزائرية**، في 2015/10/16.

[2]Revue de Presse Spéciale des assurances de personnes, CNA, 2015.

عند 1.3% إلى 66.2 مليار دج من 65.4 مليار دج عام 2014 ، وسجل التأمين ضد مخاطر الحرائق والأخطار المختلفة نمو سلبيا بـ0.5- % ورقم أعمال بـ41.1 مليار دج مقابل 41.3 مليار دج العام 2014، وسجل فرع التأمين على النقل تراجعا قويا بـ15.1-% متضررا بالتراجع القوي للتأمين على نشاط الشحن البحري والجوي نتيجة للتراجع القوي في و أدارت الجزائر من جراء الأزمة المالية، وسجل فرع الشحن البحري تراجعا بـ 19.1%، فيما سجل الشحن الجوي تراجعا ب 15.9-%، فيما سجل فرع النقل البري زيادة طفيفة بـ 3.3% و حقق النقل السككي زيادة ايجابية خلال 2015 بـ12.7 مليار دج أما فرع التأمين على النشاط الزراعي سجل زيادة بـ11.4%، فيما سجلت فرع الإنتاج النباتي والحيواني والإخطار المتعددة على الآليات والتجهيزات الزراعية نمو بـ11.2 و24.5 و 7.1%على التوالي، مقابل 13.3% للتأمين ضد الحرائق والأخطار المتعددة في القطاع الزراعي، من جهة أخرى سجل تأمين القروض زيادة محسوسة قدرت بـ17.3% بفضل نمو التأمين على الصادرات والملاءة[1] .

وكان نمو سلبي في الفصل الرابع حيث كشفت أرقام المجلس عن نمو سلبي خلال الفصل الرابع من العام 2015، قدر بـ5.4% بالمقارنة مع الفصل الرابع من العام 2014، حيث تراجع رقم الأعمال الفصلي من 31.9 مليار دج إلى 30.1 مليار دج، وبلغ إجمالي ملفات التعويض على الأضرار التي تم تسويتها إلى نهاية العام 2015ما يعادل 59.2 مليار دج مقابل 56.2 مليار دج إلى نهاية 2014 بزيادة قدرها 5.4%.

[1] WWW.cna.com /08/03/2016 .

المطلب الثاني: واقع نشاط مؤسسات التأمين الخاصة بالجزائر

بلغت سنة 2014 عدد شركات التأمين الخاصة في الجزائر08 منها 06 شركات لتأمينات الأضرار و 02 لتأمينات الأشخاص، هذا من أصل 23 شركة[1]، مثلت نسبة الشركات الخاصة 9% من السوق الجزائري.

أولا: إنتاج لبعض شركات التأمين الخاصة في الجزائر

الجدول(05): تطور إنتاج التأمين المباشر في الشركات التأمين الخاصة و حصتها في السوق

الوحدة مليون دينار جزائري	2012		2013		2014		التغير في النسبة	
	الحصة السوقية	المبلغ الانتاج	الحصة السوقية	المبلغ الانتاج	الحصة السوقية	المبلغ الانتاج	2012 2013	2013 2014
MACIR VIE	%14	977	%1	1 131	%1	1 109	16%	−2%
SAPS	%15	1070	%1	1 199	%1	1 272	12%	6%
Caarama assurance	%26	1799	%2	1 929	%1	1 539	7%	−20%
CARDIF EL−DJAZAIR	%16	1073	%1	1 208	%1	1 374	13%	14%
AXA assurance	%4	251	%1	769	%1	1165	%206	%52
مجموع تأمين الأشخاص	**%92**	**6339**	**% 7**	**7563**	**%6**	**8015**	/	/

[1] **تقرير المجلس الوطني للتأمينات سنة 2014.**

6%	−2%	3 506	%3	3 303	%3	3 373	%4	GAM
12%	23%	4 491	%4	4 015	%4	3 277	%4	SALAMA
−4%	18%	2 613	%2	2 725	%2	2 314	%2	TRUST ALGERIA
7%	12%	4 427	%4	4 150	%4	3 715	%4	ALLIANCE
17%	14%	8 859	%7	7 585	%7	6 680	%7	CIAR
−3%	13%	3 943	%3	4 057	%4	3 595	%4	2A
106%	217%	2491	%2	1211	%1	382	%0	AXA Assurance
/	/	**30330**	**%25**	**27046**	**%25**	**23336**	**%25**	**مجموع تأمين الأضرار**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للوزارة المالية الجزائرية 2012.2013.2014

التعليق:

نلاحظ من الجدول أن شركات التأمين الخاصة لا تزال محتكرة في سوق التأمين من خلال النسبة الضئيلة التي تحتلها هذه الشركات، حيث حافظت كل من GAM ,SALAMA ,ALLIANCE, CIAR على حصتها في السوق الجزائري، فيما تراجع البعض منها رغم من تطور الإنتاج في مكانة سوق التأمين نظرا للفصل بين الأخطار، و نلاحظ أن تعثر حصيلة سلبية لفرع شركة "أكسا للتأمين" المتخصص في الأضرار، حيث سجل هذا الفرع خسارة في النشاط بـ604 ملايين دينار خلال سنة 2014، بالرغم من تضاعف رقم أعمال هذه الشركة الفرنسية، التي حققت نموا في الانتاج محسوسا في فرعيها المتخصصين في التأمين على الحياة والتأمين على الأشخاص.

ثانيا: هيكل تطور إنتاج شركات الخاصة في الجزائر

شركات القطاع الخاص تصدرها من حيث الأرباح المحققة في 2014، الشركة الجزائرية الدولية للتأمين وإعادة التأمين "سيار"، بـ 385 مليون دينار، متبوعة بشركة "أليانس للتأمينات" التي حققت أرباحا بـ 355 مليون دينار.

حققت شركات التأمين المتخصصة في التأمين على الأشخاص، أرباحا محسوسة خلال سنة 2014. وتقدمت هذه الشركات "تالا للتأمينات" بحصة أرباح مقدرة بـ217 مليون دينار، متبوعة بشركة "سابس" بـ 186 مليون دينار، ثم شركة "كارديف الجزائر" التابعة لبنك باريس "بي أن بي باريبا" بـ130 مليون دينار من الأرباح. في حين لاحظ التقرير أن أكبر نسبة نمو في مجال الأرباح لدى شركات التأمين، حققها فرع "سيار" بـ 55%، مع قيمة إجمالية للأرباح مقدرة بـ 66 مليون دينار في 2014. ويلخص الجدول التالي تطور انتاج الشركات الخاصة حسب الفرع .

الجدول(06): هيكل شركات التأمين الخاصة حسب الفرع للفترة الممتدة 2011-2014

بلغ العدد الاجمالي لشركات التأمين سنة2014[1]، 23 شركة تمارس التأمين و كانت مقسومة إلى تأمينات الأشخاص و تأمينات الأضرار و سوف نتكلم على الشركات الخاصة الذي كانت تضم 08 شركات منها 06 مختصة في تأمينات الأضرار، و 02 منها تذهب لتأمينات الأشخاص فيمايلي ندرس تطور رقم انتاجها.

الوحدة: مليون دج		تأمينات الأشخاص	تأمينات الأضرار	التأمين الاجمالي
سنة 2011	**الحصة**	%1	%24	**%25**
سنة 2012	**الحصة**	**%2**	**%23**	**%25**
	المبلغ	**2050**	**22953**	**25003**
سنة 2013	**الحصة**	%2	**%23**	**%25**
	المبلغ	**2338**	**25835**	**28173**
سنة 2014	**الحصة**	%2	**%22**	**%24**
	المبلغ	**2483**	**27839**	**30322**

المصدر: من اعداد الطالبة

[1]Notes de conjonctures du marché des assurance.

الشكل(05):تطور الانتاج من2012 إلى غاية 2014

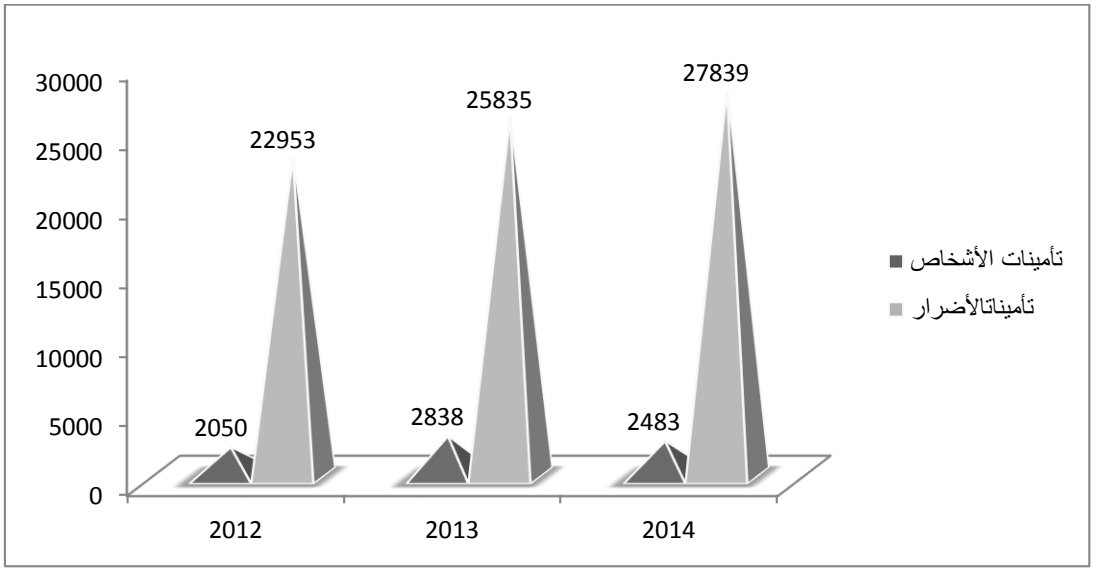

الشكل(06): تطور الحصة السوقية لفروع انتاج شركات التأمين الخاصة للفترة 2014/2011

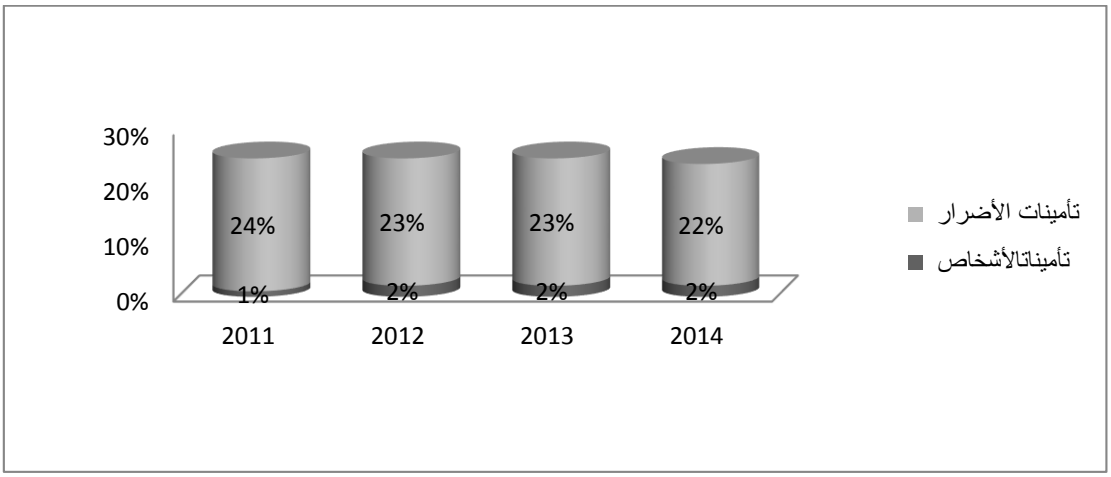

من خلال الشكلين[1]: نلاحظ أن حصة شركات التأمين الخاصة تمثل 25% خلال السنوات الثلاثة 2013/2012/2011 من الحصة الإجمالية للسوق في حين تنخفض إلى 24% سنة 2014، وذلك بتطور في منتجاتها، إذ يتبين أن كلتا الفرعين في ارتفاع مستمر حيث كان الانتاج سنة 2012 يقدر ب 25003 مليون دينار جزائري في حين أصبح سنة 2014 يقدر ب 27839 مليون دينار جزائري، و هذا راجع للنمو الكبير في تأمينات الأضرار مقارنة بتأمين الأشخاص الذي يشكل نسبة 2% من الحصة اجمالية 25%، و في سنة 2014 هناك تناقص في الحصة السوقية لتأمينات الأضرار ب 1% بعد ثباتها في سنتين الماضيتين للوضعية التي تسود البلاد، و رغم ذلك إلا أن هذا الفرع لا يزال يحتكر السوق بمنجاته التأمينية و كل هذا راجع إلى:

[1] Notes de conjonctures du marché des assurances des années, CNA, 2012/2013/2014 .

- معظم أقساط التأمين لفرع الأضرار مصدرها التأمين على السيارات الذي يعتبر إجباري؛
- اهتمام الأشخاص بالتأمين على الخسائر المحتملة عاى البضائع و نقلها؛
- تزايد الأخطار المتعلقة بالمؤسسات.

أما فيما يخص ضعف حصة فرع التأمين على الأشخاص (الأمراض، وفاة، تقاعد) فيعود إلى غياب ثقافة التأمين على الحياة، وكذا انخفاض القدرة الشرائية بسبب معدل التضخم الذي يعتبر أحد العوامل الكابحة لهذا الفرع من التأمين المعتمد على المداخيل الفردية؛

و من الأسباب أيضا عدم وجود ثقافة الخطر عند المواطن، إذ أن شركات التأمين أضحت لا تهتم بتأمين الفرد على اعتباره أنه أساس المجتمع، بل تركز اهتمامها على الأخطار المرتبطة بالشركات و المسيرين باعتبار أن تكاليف تأمينهم تعتبر مرتفعة، كما أن نسبة تعرضهم للخطر أقل مقارنة بالتأمينات الأخرى[1]؛

ونجد ان تأثير التشريع (قانون رقم 375-09) الذي رفع رأس مال شركات تأمين الأشخاص عرقلت تطور نشاط التأمين على الحياة.

[1]Revue de Presse Spéciale des assurances de Personnes, CNA, 2013 .

المطلب الثالث: وضعية شركات التأمين الخاصة في سوق تأمين الجزائري

تساهم كل من المؤسسات العمومية و الخاصة في تحقيق رقم أعمال في إطار متكامل من أجل الوصول للأهداف المرجوة ، و في سبيل التقرب من المؤمن لهم نوعت شركات التأمين من خدمتها التأمينية المقدمة سواء كانت على الأضرار أو الأشخاص، لكن رغم الجهودات المبذولة من قبل شركات التأمين الخاصة إلى أن الشركات العمومية مازلت تهيمن على قطاع التأمين الجزائري. و يظهر هذا من خلال[1] :

حصص مؤسسات القطاع الخاص للتأمينات فتتصدرها الشركة الجزائرية الدولية للتأمين وإعادة التأمين "سيار"، بنسبة 7 %، و رقم أعمال مقدر ب 8,86 مليار دينار، متبوعة بشركة " أليانس للتأمينات " التي تحت 4 % من حصص سوق النشاط في الجزائر، برقم أعمال مقدّر بـ4,43 مليار دينار، مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تُعتبر الشركة الوحيدة في قطاع التأمينات التي دخلت بورصة الجزائر .

تراجع في انتشار ثقافة التأمين في المجتمع في سنة 2014؛ حيث بقي في نسبة تقل عن 1 %، كما لايزال فرع التأمين على السيارات يحتل صدارة فروع التأمين و المنتوجات التي يقدمها هذا القطاع في الجزائر، بنسبة 52 % من إجمالي حصص النشاط في السنة المرجعية، وبرقم أعمال مقدَّر بـ65 مليار دينار، غير أن الحصيلة المسجلة أبانت عن تراجع في نسبة نمو هذا الفرع من 8 و9 % في 2012 و2013 إلى 4,2 % فقط في 2014، وذلك يعود إلى التراجع المسجل في سوق السيارات بالجزائر خلال هذه السنة. و يأتي فرع التأمين على الأخطار الصناعية في المرتبة الثانية من حصص فروع التأمينات في الجزائر بنسبة 34 %، ورقم أعمال مقدر بـ 42.8 مليار دينار، فيما سجل رقم أعمال فرع التأمين على الأشخاص من جهته، ارتفاعا بنسبة 4 % في 2014، حيث بلغ 8,5 مليار دينار في 2014.

وبالنسبة للحصة السوقية لسنة 2015 بلغت حصة شركات التأمين الخاصة في مجال التأمين ضد الأخطار 23.1% وبرقم أعمال إجمالي يقدر بـ27.3 مليار دج ونمو قدره 9.7 %مقارنة مع 2014.

- **آفاق شركات التأمين الخاصة:**

قد تم دعوة شركات التأمين في الجزائر إلى تخصيص احتياطاتها المالية لشراء سندات على مستوى البنوك، والمساهمة في رأس مال المؤسسات لتمويل الاستثمار، لضرورة تشكيل هذا القطاع داعما أساسيا للاقتصاد، من خلال المساهمة في تمويل الاستثمار وتجنيد احتياطاتهم، فعلى شركات التأمين بالمزيد من الحيوية في القطاع،

[1] الموقع الالكتروني المتخصص في أخبار الصحف و الجرائد الوطنية في"**http:// www.aljazairalyoum.com**"

لا سيما عبر تحسين نوعية خدماتها وتنويع منتوجاتها، لتطور السوق الوطنية للتأمينات، التي لا تعكس حجمها الحقيقي، ما يستدعي إعادة النظر في تنظيم المهنة ومستوى الأسعار لخلق مناخ منافسة أفضل بين مختلف الشركات وحتى تحسين مستواها بإعطاء هذه الشركات بعثا جديدا ليتسنى لها بالقيام بالدور و المهام المنتظرة منها. مما سبق يمكن تلخيص جملة أفاق شركات التأمين الخاصة في[1]:

- نشر الوعي التأميني خاصة عن طريق الاتصال الهادف لخلق الحاجة للتأمين و تقوية معدل دخوله ، وبالتالي العمل على ارسال ثقافة التأمين داخل المجتمع ؛
- رفع مستوى الطاقات البشرية عن طريق المزيد من التكوين؛
- تطوير برامج تأمين جديدة تماشيا مع احتياجات المجتمع و البحث عن مقاييس الوقاية؛
- التحضير لمنتجات جديدة مع تشجيع القطاعات الأخرى على التعامل الجدي مع منتجاتها.
- الحفاظ على حصتها السوقية لمواجهة الشركات بأنواعها خاصة القوية منها، و إلغاء الحواجز الجمركية مع الانضمام لمنطقة التجارة العالمية؛
- الالتزام بضوابط المهنة و المنافسة الحقيقية.

[1] بلقوم فريد و خليفة الحاج، **تطور سوق التأمين و آفاقه المستقبلية في الجزائر**– دراسة مقارنة مع الدول المغاربية تونس و المغرب–، مداخلة الملتقى الدولي السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، 04/03 ديسمبر 2012، ص 10.

خلاصة:

لشركات التأمين دور مزدوج، فإن جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها، فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها لتحقيق عوائد و أرباح.

و قد تعددت و تنوعت هذه الشركات بتعدد و تنوع الأخطار التي يتعرض لها الإنسان، سواء في الممتلكات و هنا نشأ التأمين على الممتلكات أو التأمين على الأخطار، أو التي تقع على الإنسان نفسه و هنا أنشأ ما يسمى التأمين على الحياة، ويعتبر هذا الأخير من خلال دراستنا فرع محتكر بمنتوجاته التأمينية في سوق التأمين الجزائري و يمثل 9% من سوق التأمين، و لا يقتصر الغرض من التأمين على تخفيض الخسائر وتوفير الأمان و الاستقرار لأفراد المجتمع، بل يتعدى ذلك إلى توفير الموارد المالية و تنمية و تشجيع الوعي الادخاري للأفراد، هذا ما أدى إلى تعدد و توسع مهام و وظائف شركات التأمين من أجل مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

و من خلال هذا المبحث تم استنتاج أن الشركات العمومية للتأمين في الجزائر هي التي تمثل أكبر حصة سوقية مقارنة بشركات التأمين الخاصة، و على الرغم من التوازن في التعداد بين المؤسسات العمومية والخاصة إلا أن المؤسسات العمومية تتفوق برقم أعمال المنجز بأضعاف تقريبا، و هذا لأسبقيتها في الميدان واكتسابها لخبرة أكبر.

الفصل الثالث

دراسة حالة شركة

للتأمينات ALLIANCE

تمهيد

تؤدي شركات التأمين الجزائرية بكل أنواعها دورا فعالا في تأمين و ضمان الأملاك ضد كل المخاطر التي تهدد وجودها، و لهذا نجد شركات التأمين الخاصة من بين هذه الشركات التي تسعى من خلال ما تعرضه من خدمات التي تتعلق بضمان الأخطار و كذا عمليات التوظيف الخاصة بالاستثمارات و التوظيفات و غيرها في سبيل جو يسوده المنافسة. فأصبح الهدف الأساسي لكل الشركات هو البقاء و الاستمرار.

إن مجتمع الدراسة يتمثل في شركات التأمين الجزائرية الخاصة و سيتم في هذا الفصل إسقاط الجوانب النظرية في الميدان التطبيقي و دراسة إحدى شركات التأمين الخاصة الرائدة في قطاع التأمين الجزائري و هي أليانس للتأمينات بالجزائر، و سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

- تقديم عام لشركة أليانس للتأمينات الجزائر.
- واقع التأمين في الشركة.

المبحث الأول: التعريف بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

أليانس للتأمينات شركة ذات أسس متينة، شركة ديناميكية، شركة تساهم في الاقتصاد الوطني، وتسعى إلى تقديم عروض واضحة و مبسطة من شأنها أن تثمّن لغتها الوطنية، و ذلك عن طريق التقيد بالتزاماتها بالتعويض بالنسبة للحوادث الصغيرة بقدر ما تعوض الحوادث الكبيرة من أجل ثقة زبائنها.

المطلب الأول: تقديم شركة أليانس لتأمينات الجزائر

أولا: تعريف الشركة

أليانس للتأمينات هي شركة خاصة ذات أسهم برأسمال وطني، تأسست في جويلية 2005 بموجب الأمر رقم 07.95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، و الصادر عن وزارة المالية، و المتعلق بفتح سوق التأمينات. وبعد الحصول على موافقة الجهات المختصة (رقم 122/05)، انطلق نشاط الشركة سنة 2006، بواسطة القيام بجميع عمليات التأمين و إعادة التأمين، و هي تمتلك شركتين فرعيتين[1]:

- **الأولىATA**(Algérie Touring Assistance): شركة ذات أسهم الموجهة لمساعدة المؤمنين spa الرائدة في السوق، تأسست سنة 2006 بالشراكة بين النادي السياحي الجزائري، تمتلك أليانس حولي 74.99% من رأسمالها.
- **الثانية ORAFINA:** المتخصصة في أجهزة الاعلام الآلي Sarl، شركة ذات مسؤولية محدودة، تأسست سنة 2008، و تمتلك أليانس للتأمينات حوالي 60% من رأسمالها.

إن التطور الذي عرفته شبكتها التجارية سمحت مع نهاية سنة 2009، بافتتاح 116 مركز إنتاج مهيكلة تحت مظلة ثمانية وكالات رئيسية، و35 وكالة مباشرة و46 وكيلا، و27 ملحقة موزعة على 35 ولاية وهي متواجدة في جميع مناطق الجزائر.

ومنذ تاريخ تأسيسها إلى يومنا هذا تمكنت من تحقيق نمو في رقم أعمالها الذي انتقل من 302 مليون دينار جزائري إلى 4.15 مليار في الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2013 على غرار النتائج المحققة في مجال المحاسبة والتي ارتفعت 367 مليون دينار جزائري.

اليوم تستحوذ الشركة على حوالي 4 % من حصة سوق التأمينات الجزائري، نسبة تعبر عن طموحات كبيرة و آفاق نمو واعدة و هذا بفضل انتهاج مخطط مدروس يرمي إلى انتشار محكم للوكالات عبر كامل التراب الوطني، و التي بواسطتها يتم ابتكار و تطوير منتجات و خدمات تأمين جديدة تحكم أفضل في التكاليف

[1]www.Allianceassurances.com.dz/presentation consulté le :06/04/2016.

العملياتية لتجسيد مستقبل واعد, بالإضافة إلى السهر على تقديم خدمات تحظى يرضى الزبائن على مدار 24 ساعة و كافة أيام الأسبوع.

توفر أليانس للتأمين طاقما محترفا من إطارات كفؤة تحرص على التزاماتها بتقديم نوعية تسيير متميز, بفضل التحفيزات التي يحظى بها العاملون في شبكتها , الشيء الذي يجعل أليانس للتأمينات واحدة من أكثر الشركات أداء و حركية في سوق التأمين الجزائري.

ثانيا: الآفاق المستقبلية للشركة

شركة "أليانس" تعتبر من أكثر الشركات ديناميكية في السوق الوطنية، لأنها حافظت بفضل أدائها التجاري على مرتبتها الثانية في سوق التأمينات سنة 2014، حيث تتواجد عبر 42 ولاية، ولديها 200 وكالة للتأمين وتضم 770 عامل، وتجاوزت شركة "أليانس" 1.5 مليون عقد منذ تأسيسها، ويتوقع أن تصل 2 مليون عقد مكتتب مع الزبائن نهاية 2015. و على لسان السيد خليفاتي الذي أكد أنّ شركة "أليانس" للتأمينات قامت بتعويض 450 ألف حادث بقيمة 15 مليار دينار سنة 2014، وأضاف أنّ الصعوبات التي تواجهها شركته هي صعوبات قانونية، مطالبا أن يُعاد النظر في بعض قوانين التأمين خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة. تطوير سوق التأمينات بالجزائر ورفع مساهمة سوق التأمينات في الجزائر إلى نسبة 3 بالمائة بعد 10 سنوات، وذلك بتظافر الجهود بين الدولة وشركات التأمين[1].

مع استمرار نمو رقم أعمال الشركة، أصبح تعزيز القدرات المالية والزيادة من هامش الملاءة المالية أكثر من ضروري. كل ذلك تجسد بتدشين الشركة مرحلة جديدة من وجودها في السوق الجزائري و ذلك من خلال إعادة رسملة أصول الشركة المتوقعة هذه السنة بواسطة الدخول إلى بورصة الجزائر، و إصدار أسهم جديدة في السوق من أجل التوصل إلى رفع رأسمالها الاجتماعي.

رابعا: الهيكل التنظيمي للشركة

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للشركة من خلال الشكل التالي[2]:

[1] كلمة السيد شيخاوي رياض المدير العام للشركة، خلال الندوة الصحفية الحصيلة المالية لعام 2014 لشركة "أليانس".

[2] http://www.allianceassurance.com/presentation, date de consultation: 14/01/2014.

الشكل(07): الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائر

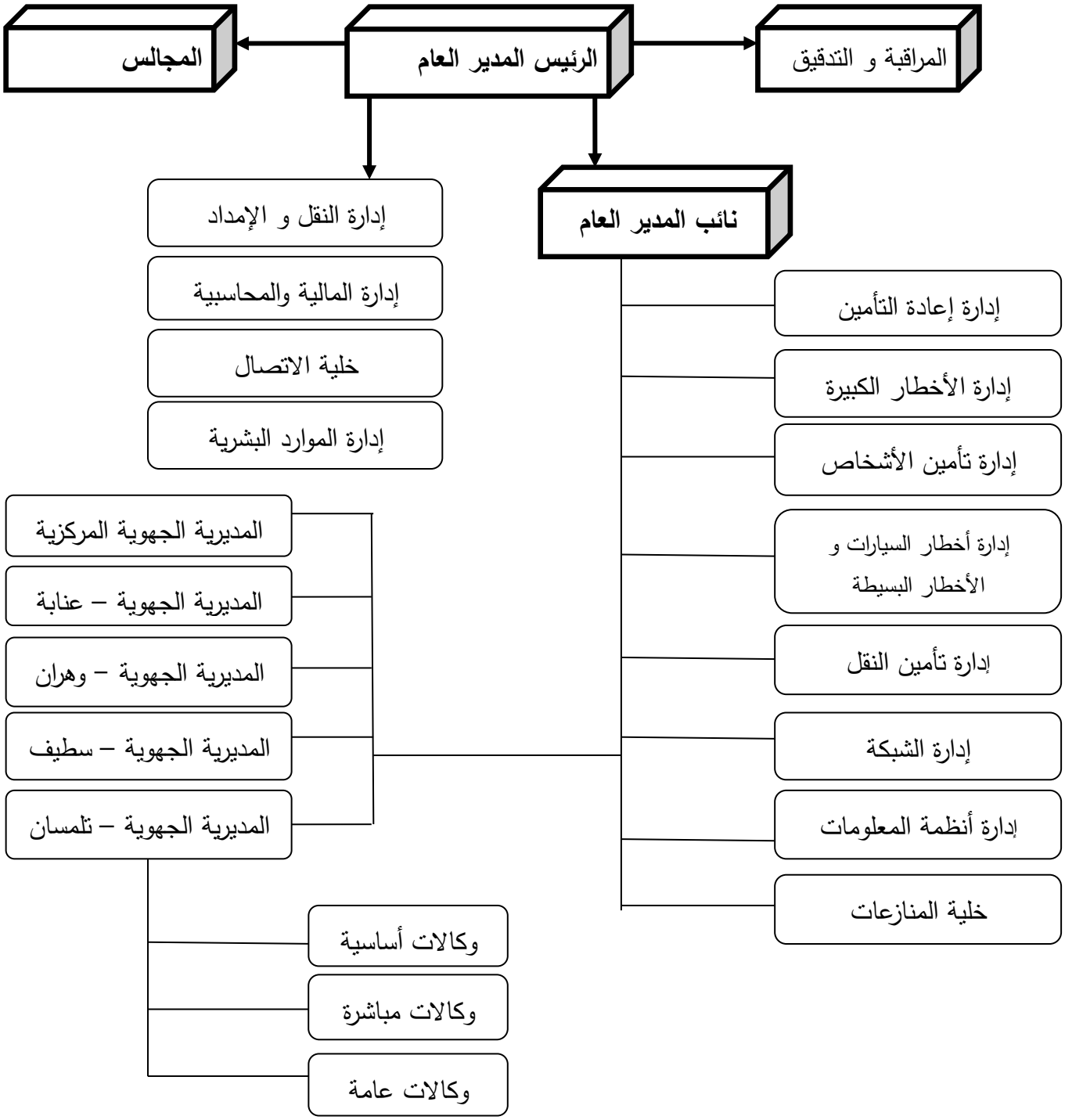

Source :alliance assurances, notice d'informtion, augmentation de capital de 1433 million daviaun appel public a l'epargne et introduction du titre en bourse, visa cosob n◦2010/02 du 08 aout 2010 insertion boal 59 du 24,p32 .

المطلب الثاني: محتوى أنشطة شركة أليانس

أولا: مجالات نشاط الشركة

تقترح أليانس للتأمينات منتجاتها لمختلف القطاعات و لجميع النشاطات و بالأخص[1]:

. مخاطر الأفراد .

. المهن الحرة و الحرفيين.

. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

. المؤسسات الصناعية الكبرى.

. الإدارات العمومية و الجماعات المحلية.

. أنشطة نقل الأجسام بمختلف أنواعها البرية والبحرية و الجوية.

. أنشطة البنوك و المؤسسات المالية.

. مشاريع الهياكل القاعدية و الضخمة.

ثانيا: منتجات الشركة

تضمن الشركة سلة منتوجات و خدمات أليانس التأمينية، حسب الطلب و حاجة الزبائن، أو في شكل باقة تم إعدادها بمراعاة الاحتياجات الخاصة للزبائن بفروع مختلفة. و تكمن في:

أ/ فرع أخطار السيارات: يتضمن هذا النوع سبعة ضمانات، تكون إجبارية و اختيارية و تشمل:

- **المسؤولية المدنية:** يعتبر ضمان إجباري، و تضمن الشركة للمؤمن له المتابعات المالية الناتجة عن الأضرار الجسمانية و المادية التي يسببها للغير أثناء سير السيارة،و يحدد قسط التأمين حسب قوة الأحصنة و التي تعبر عن قوة السيارة.
- **أضرار التصادم:** و هي من الضمانات الاختيارية، و تتضح مصداقيتها في حالة و قوع اصطدام خارج المرائب المستأجرة أو المملوكة من طرف المؤمن له، حيث تضمن الشركة تعويض الأضرار اللاحقة بالسيارة بسبب نفقات المؤمن له عليها نتيجة الاصطدام، و ذلك في حدود المبلغ المحدد في العقد.

[1] www.allianceassurance.com,op.cit.

- **كسر الزجاج:** تضمن الشركة للمؤمن له الأضرار الناتجة عن رمي الحجارة، و التي تلحق بالزجاج الأمامي و الخلفي و المرايا الجانبية، و يسري مفعول هذا الضمان سواء كانت السيارة في حالة السير أو متوقفة.
- **السرقة و الحريق:** تضمن الأضرار الناجمة عن فقدان السيارة أو حريقها، و كذا المصاريف المدفوعة بصفة شرعية من قبل المؤمن له أو بوافقة الشركة من أجل إسترجاعها. أما فيما يخص الحرق تكفل الشركة الحريق التلقائي كسقوط الصاعقة و الانفجار، ولا تضمن الأضرار الناجمة عن المتفجرات المنقولة داخل السيارة.
- **الدفاع و المتابعة:** تضمن الشركة للمؤمن له و في حدود المبلغ المحدد في عقد التأمين، دفع كافة مصاريف المعاينة و المحاماة و الاستشارة المساعدة في وقوع حادث للسيارة المؤمن عليها و سببه الغير، و تتكفل بمتابعة شركة المتسبب في الضرر.
- **ضمانات تعاقدية لصالح الركاب:** تدفع الشركة تعويضات للركاب إثر وقوع الأضرار، فإذا أدى الحادث للوفاة تقوم بدفع مبلغ محدد للراكب، أما إذا كانت هناك إعاقة جزئية تدفع مبلغ آخر، وكذلك إذا أدى الحادث إلى جروح تكون مصاريف العلاج محددة.
- **كافة الأخطار:** تضمن الشركة دفع نفقات إصلاح السيارة المؤمن عليها عند اصطدامها بسيارة أخرى أو مع جسم ثابت أو متحرك أو عند انقلابها.

ب/ فرع الأخطار المتعددة: يتم تأمين ممتلكات الشركات الأفراد من الأخطار المتعلقة بالحرائق و السرقة.

ج/ فرع تأمينات الأشخاص: تقوم بالتأمين على الفرد و التأمين الجماعي لعمال الشركات ضمانا لسلامتهم، تعويض الرياضيين في حالة وقوع حادث لهم عند التدريب و في المباريات، كما تتكفل بتأمين الرحلات المدرسية و السياحية حسب مدتها.

د/ فرع نقل البضائع: تعمل الشركة على تأمين البضائع من الأخطار التي قد تتعرض لها تتمثل في: الحريق، السرقة، و الإتلاف [1].

[1] www.allianceassurance.com.dz/présentation consulté le:06/ 01/ 2014.

و الشكل الموالي يبين منتجاتها بالتفصيل: تسعى الشركة لتقديم خدماتها بواسطة القيام بعمليات التأمين و إعادة التأمين و هذا كما يلي[1]:

الشكل(08): منتجات شركة أليانس للتأمينات

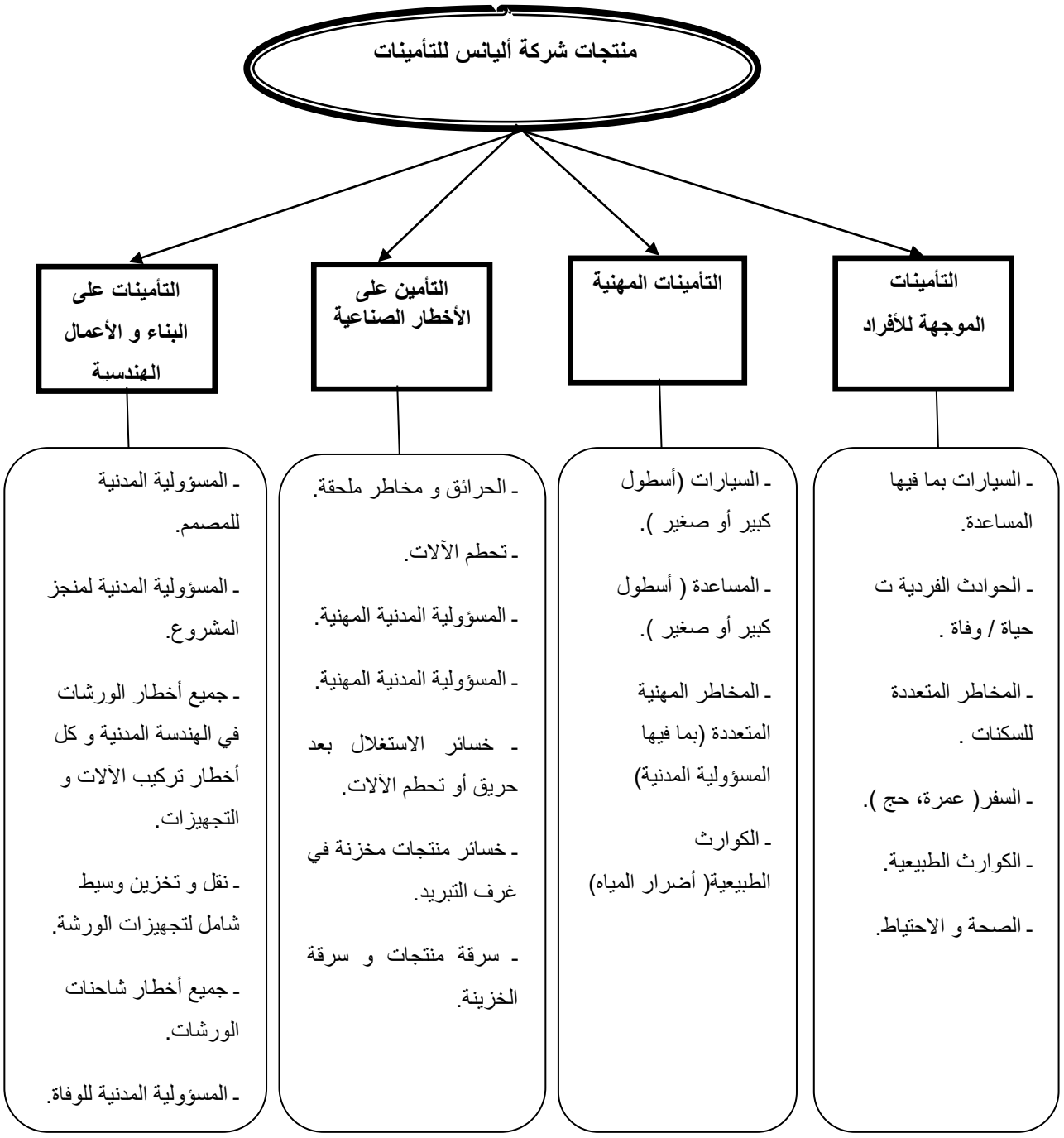

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الشركة .

[1] www.allianceassurance.com,op.cit.

المطلب الثالث: قيم فروع التأمين في شركة أليانس

يعتمد إنتاج الشركة على مختلف أنواع التأمين التي تغطي أخطارها، فشركة أليانس للتأمينات حققت تطور ملحوظ في رقم أعمالها، حيث قدرت نسبة التطور ب 7.09% بين سنتي 2013 -2014 ، و الجدول الموالي يوضح قيم فروع التأمين في شركة أليانس للتأمينات.

الجدول(07): تطور قيم فروع التأمين و نسبها المئوية لشركة أليانس للتأمينات لسنتي 2013- 2014 .

فروع التأمين	رقـــــم الأعمـــال				التغير بالنسبة
	2013	النسبة %	2014	النسبة %	
تأمين السيارات	3 090 942 246	74.77	3 339 535 380	75.44	%8.04
الأخطارالبسيطة	170 234 608	4.12	241 185 116	5.45	%41.68
الأخطارالمتعددة	631 752 007	15.29	647 863 025	14.64	%2.55
تأمين النقل	240 747 131	5.82	198 154 140	4.47	-17.69 %
المجموع	4 133 675 992	100	4 426 737 661	100	%7.09

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير السنوي 2014 لشركة أليانس للتأمينات

من خلال الجدول نلاحظ أن شركة أليانس للتأمينات حققت تطور مستمر في رقم أعمالها في سنتي 2013 - 2014، حيث حققت زيادة في رقم أعمالها قدره 7.09% مقارنة بنسبة 2013، حيث بلغ مبلغ التأمين على منتج السيارات 246 942 090 3 سنة 2013، أما في سنة 2014 بلغ رقم أعمال الشركة 380 535 339 3 دج، أي بنسبة زيادة قدرت ب8.04%.

الشكل(09): نسب فروع التأمين لشركة أليانس للتأمينات

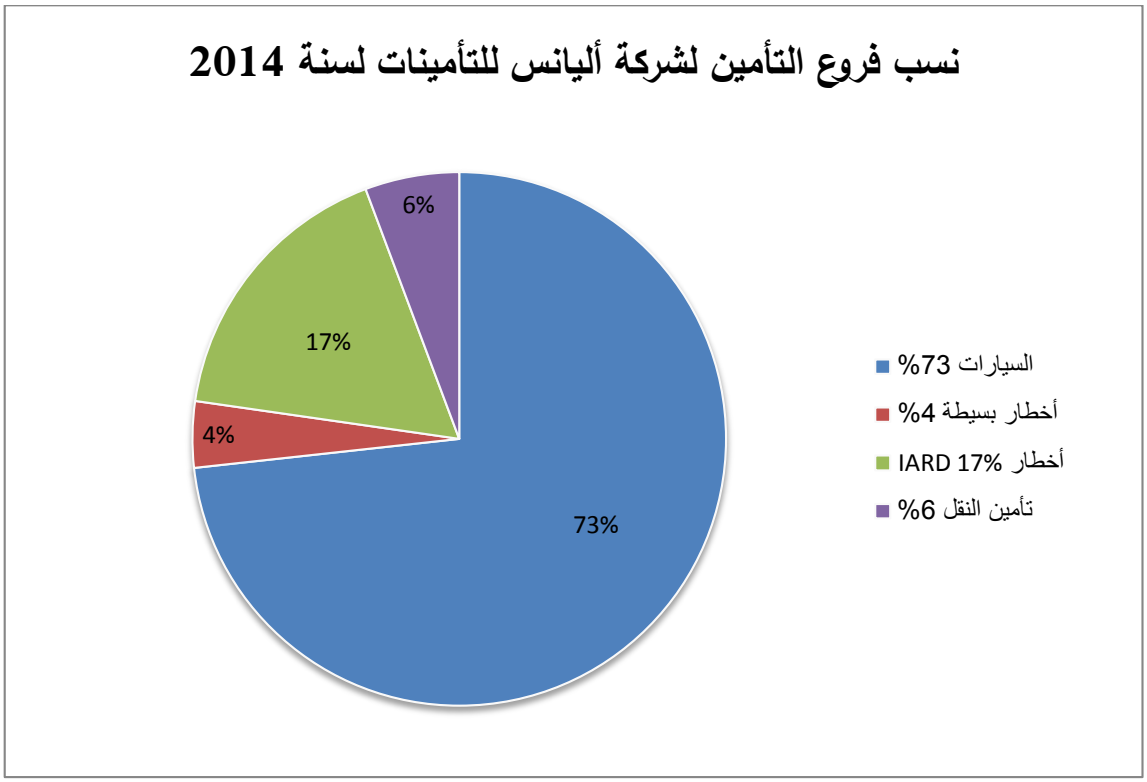

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (07)

من الشكل يتبين أن النسبة الكبيرة هي لصالح الفرع التقليدي ألا و هو فرع التأمين على السيارات الذي يغطي 73% من إنتاج شركة أليانس سنة 2014 كونه إجباري، في حين الفرع تأمينات الحريق، الحوادث و الأخطار المتعددة سجل 17% لكنه يبقى بعيدا مقارنة بنظيره فرع السيارات، فرع IARD يأخذ نسبة 17 لاعتبار التأمين على الكوارث الطبيعية تأمين إجباري و هو يمثل مختلف التأمينات على المساكن و مختلف الممتلكات العقارية بما فيها محتويات، أما الأخطار البسيطة و النقل فهما يتميزان بنسبة قليلة لعدم اهتمام المجتمع بالموضوع.

المبحث الثاني: واقع التأمين في شركة أليانس لتأمينات الجزائر

من أجل تحليل الواقع التأميني يتوجب عملية عرض النتائج و مناقشتها و هذا يتطلب استخدام أدوات و طرق مختلفة، لتسهيل حل إشكالية الدراسة، و لهذا سنحاول في هذا الجزء عرض طريقة النتائج المتحصل عليها وتفسيرها بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من التقارير السنوية لشركة أليانس للتأمينات و تلخيصها في أشكال مختلفة لتسهيل عملية قراءة النتائج المتحصل عليها و بشكل دقيق.

المطلب الأول: تطور نتائج شركة أليانس للتأمينات

سيتم في هذا الجزء عرض أشكال الخاصة بتطور شركة أليانس للتأمينات :

أولا: تحليل الوضعية المالية لشركة

1. مجموع الأصول:

الجدول(08): تطور مجموع الأصول لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011 – 2014 .

الوحدة: دينار جزائري

السنة	2011	2012	2013	2014
مجموع الأصول	6 629 808 095	6 554 707 900	7 079 840 532	7 358 539 404

المصدر: التقارير السنوية 2014/2013/2012/2011 لشركة أليانس.

الشكل(10): تطور مجموع الأصول لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011-2014

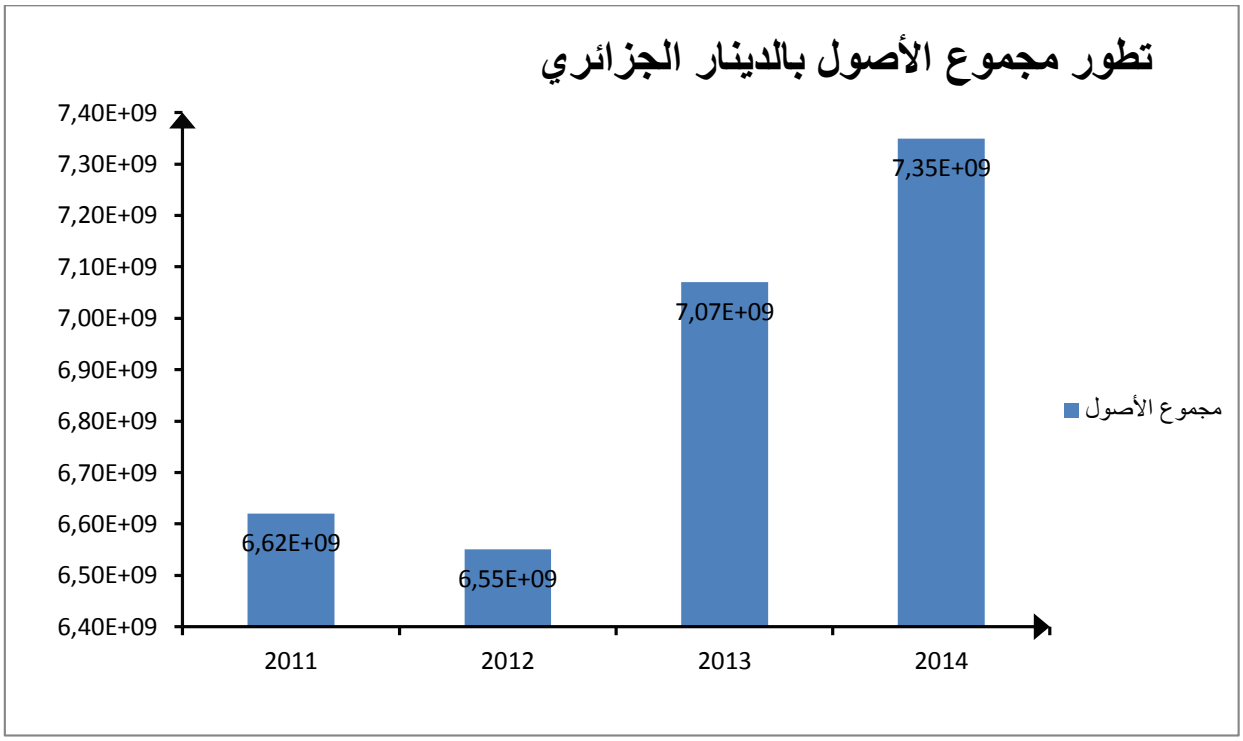

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (08)

التعليق:

نلاحظ من الجدول أن قيمة الأصول بالنسبة لشركة أليانس كانت متذبذبة ،فكانت في سنة 2011 بقيمة 6629808095 دينار جزائري ثم انخفضت بنسبة 1.13% في سنة 2012 ليرتفع سنة 2013 إلى 7079840532 دينار بنسبة ارتفاع 7.24% و واصلت الارتفاع سنة 2014 بنسبة 4%.

2- رقم الأعمال:

الجدول(09): تطور رقم الأعمال لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011 – 2014.

الوحدة: دينار جزائري

السنة	2011	2012	2013	2014
رقم الأعمال	2 205 000 000	3 656 000 000	4 150 000 000	4 427 547 000

المصدر: التقارير السنوية 2014/2013/2012/2011 لشركة أليانس.

الشكل(11): تطور رقم الأعمال لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011 – 2014 .

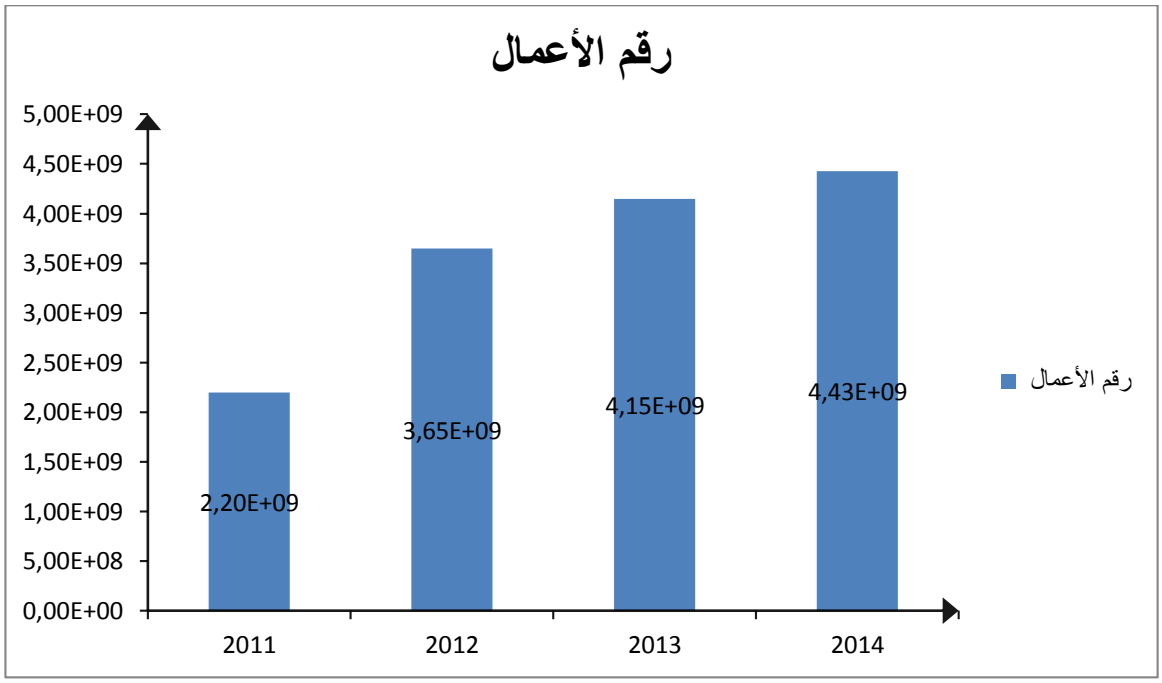

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (09)

التعليق:

من خلال الجدول (09) نلاحظ أن قيمة رقم الأعمال لشركة أليانس للتأمينات لاحظ نمو جيدا في السنوات الثلاثة حيث بلغت سنة 2012 قيمة 3.656 مليار جزائري بنسبة نمو وصلت إلى 65.80% عن سنة 2011 التي كانت قيمته 2.205 مليار دينار ، وواصل في النمو لتصل إلى 4.15 مليار سنة 2013 ليرتفع بنسبة 13.51%وإلى 7% سنة 2014 بقيمة 4.43 مليار دينار، وهذا الارتفاع راجع للزيادة في حجم الخدمات التأمينية على المستوى الوطني و هذا ما أثر ايجابيا على مجموع الأصول الخاصة لها.

أما فيما يخص تطور رقم الأعمال لأهم الإدارات الإقليمية لشركة أليانس وذلك بوجودها الفعلي في 41 ولاية، تعمل على تعزيز وجودها في جميع المناطق في سنتي 2013 /2014 و هذا ما يبينه الشكل.

الشكل(12): تطور رقم الأعمال لمناطق الجهوية لسنتي 2013 / 2014:

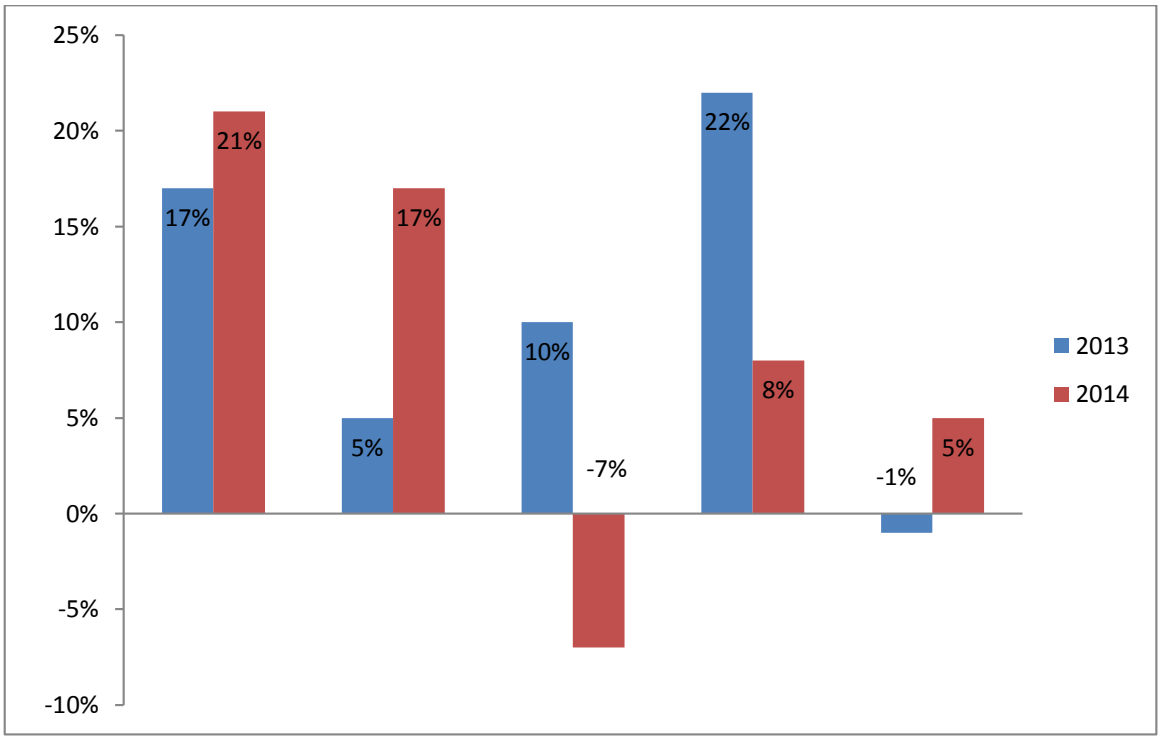

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير السنوية ل 2014/2013.

و من الشكل نلاحظ أن رقم أعمال للمناطق الجهوية لشركة أليانس للتأمينات شهد تذبذب في تطوره و هذا راجع للمجهودات الخدمات المبذولة من قبل مدرائها في تحقيق التطور و تعظيم الأرباح. و هذا ما مكن أليسانس من أن تكون قوة جهوية، من خلال الخدمات المرتفعة والنوعية المقدمة في كل من عنابة سطيف ووهران.

3. الأموال الخاصة:

الجدول(10): حجم الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011- 2013 .

الوحدة دينار الجزائري

السنة	2011	2012	2013	2014
الأموال الخاصة	1 967 821 093	2 188 034 188	2 568 710 605	2 737 079 269

المصدر: التقارير السنوية 2014/2013/2012/2011 لشركة أليانس .

الشكل(13): حجم الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011- 2014.

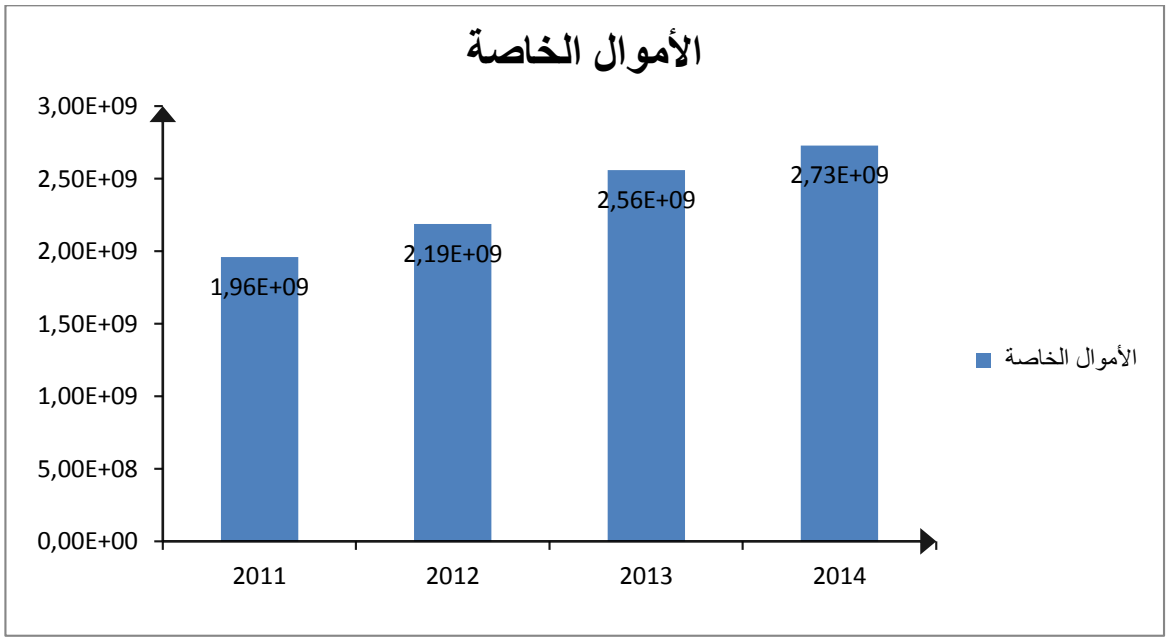

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (10)

التعليق:

شهدت شركة أليانس للتأمينات ارتفاع مستمر في قيمة الأموال الخاصة لا سيما بسبب الربحية، فقد قدرت قيمتها في سنة بحوالي 1.967 مليار دينار جزائري و ارتفعت في سنتي 2012 و 2013 بنسبة وصلت إلى 89.93% و 85.47% على التوالي، أما بالنسبة لسنة 2014 قدرت قيمتها ب 2.737 مليار دينار جزائري .

4. توزيع المحفظة التأمينية:

الجدول(11): نمو فروع التأمين أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011 – 2013 .

الوحدة دينار جزائري

نوع التأمين	قيم فروع التأمين						النمو بين 2011-2013
	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
تأمين السيارات	2745762	70.24	2690847	74.38	3053304	75.91	307542
تأمين ضد الحريق و الحوادث المختلفة الأخرى	653467	16.68	640398	17.70	7558255	18.12	69434
تأمين النقل	269341	6.89	215953	5.97	240161	5.97	- 29225
تأمين الأشخاص	234351	6.00	70305	1.97	/	/	- 234351
المجموع	3902921	100	3617503	100	10851720	100	113400

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية 2014/2013/2012/2011 لشركة أليانس .

الشكل (14): نمو التأمين لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2013/2011

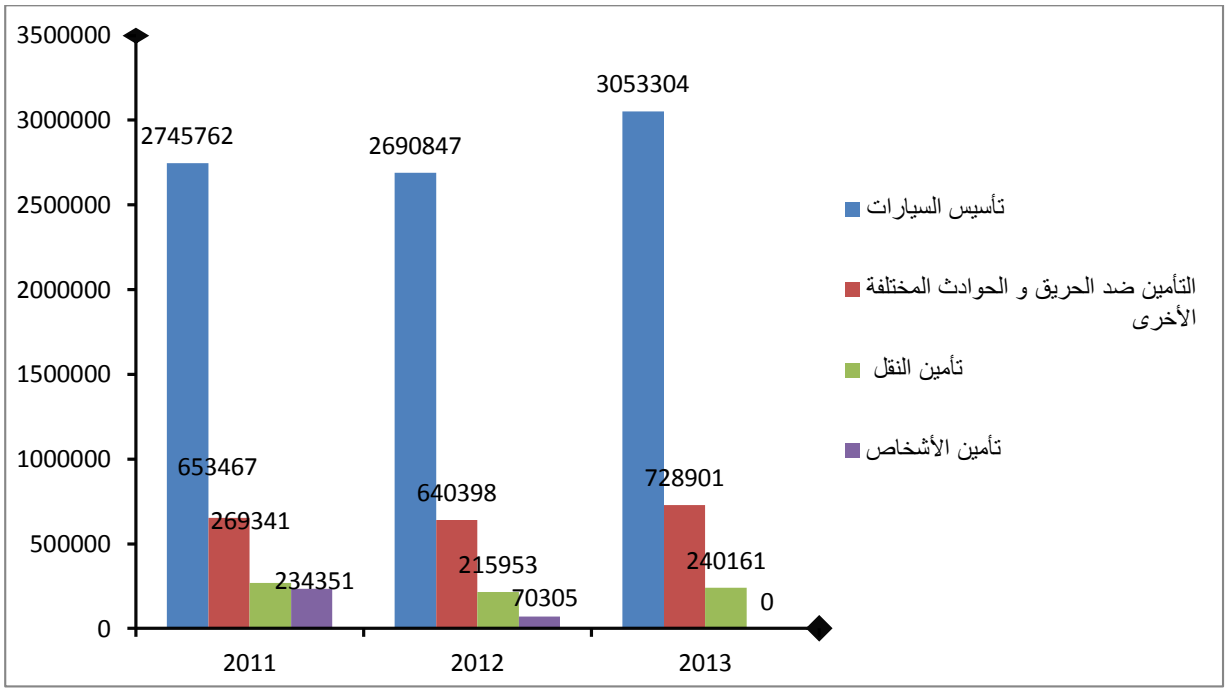

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (11).

التعليق:

من الجدول(11) نلاحظ أن الشركة محل الدراسة ركزت بنسبة كبيرة على قطاع تأمين السيارات، حيث حضي القطاع تأمين السيارات سنة 2011 على نسبة 70.24%، و 16.87% (IRD) لقطاع تأمين ضد الحريق والحوادث المختلفة الأخرى، 6.89% لتأمين الأشخاص.

رغم أن قيمة التأمينية سنة 2012 كانت أقل من قيمتها سنة 2011 إلا أن قطاع تأمين السيارات كان غالب لدى الشركة بنسبة 74.38%، على غرار تأمين النقل فانخفض ليصل إلى 50.97%، حيث قام الشركة بعدم الاعتماد على تأمين الأشخاص الذي وصلت نسبة في سنة 2012 إلى 1.94

وفي سنة 2013 حافظت الشركة على النمو في ارتفاع نسبة تأمين السيارات في المحفظة التأمينية بنسبة 75.91% و قامت بإلغاء تأمين في نفس السنة .

أما في سنة 2014 يمكن تلخيص المحفظة الاستثمارية من خلال الشكل التالي:

الشكل(15): محفظة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية لسنة 2014

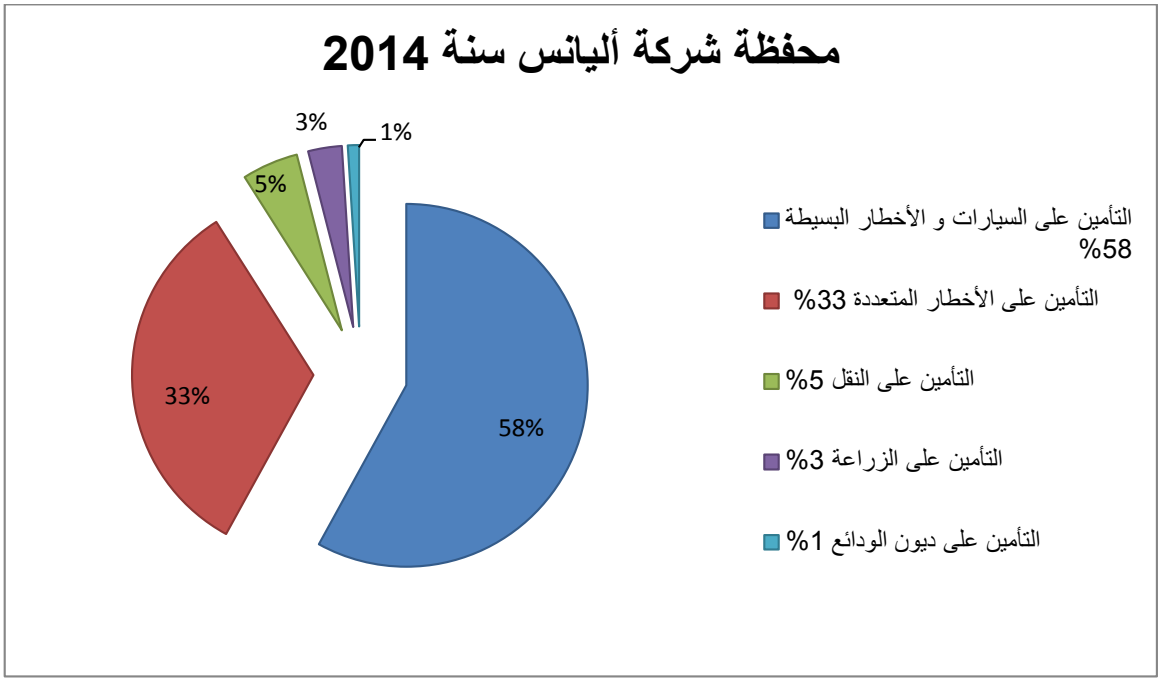

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لسنة 2014.

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل أن حصة التأمين على السيارات تأخذ حصة الأسد في تشكيل محفظة شركة أليانس و هذا راجع لسببين، السبب الأول متعلق بإلزامية التأمين على السيارات في قانون التأمينات الجزائري، و السبب الثاني متعلق بأن الشركة تقوم بتمييز منتجاتها التأمينية على السيارات حيث روجت في سنة 2012 لمنتوج التأمين الشامل "+" و كان على وقع كبير في أوساط المستأمنين.

أما بالنسبة لمنتوج التأمين على الأشخاص فقد عرف تراجعا بسبب قانون فصل تأمين الأضرار عن تأمين الأشخاص، و فيما يخص تأمينات النقل و تأمينات الأخطار الموجه للمؤسسات تعتبر قليلة مقارنة بسوق التأمين الجزائري، و تسعى شركة أليانس لإيجاد صيغ تأمينية تساعدها على جذب المؤسسات الاقتصادية إليها.

5. أرباح السنة:

الجدول (12): أرباح السنة لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011-2014

الوحدة: الدينار الجزائري

السنة	2011	2012	2013	2014
أرباح السنة	206347669	154140000	367000000	355369919

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد التقارير السنوية 2014/2013/2012/2011 لشركة أليانس.

الشكل (16): أرباح السنة لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2014/2011

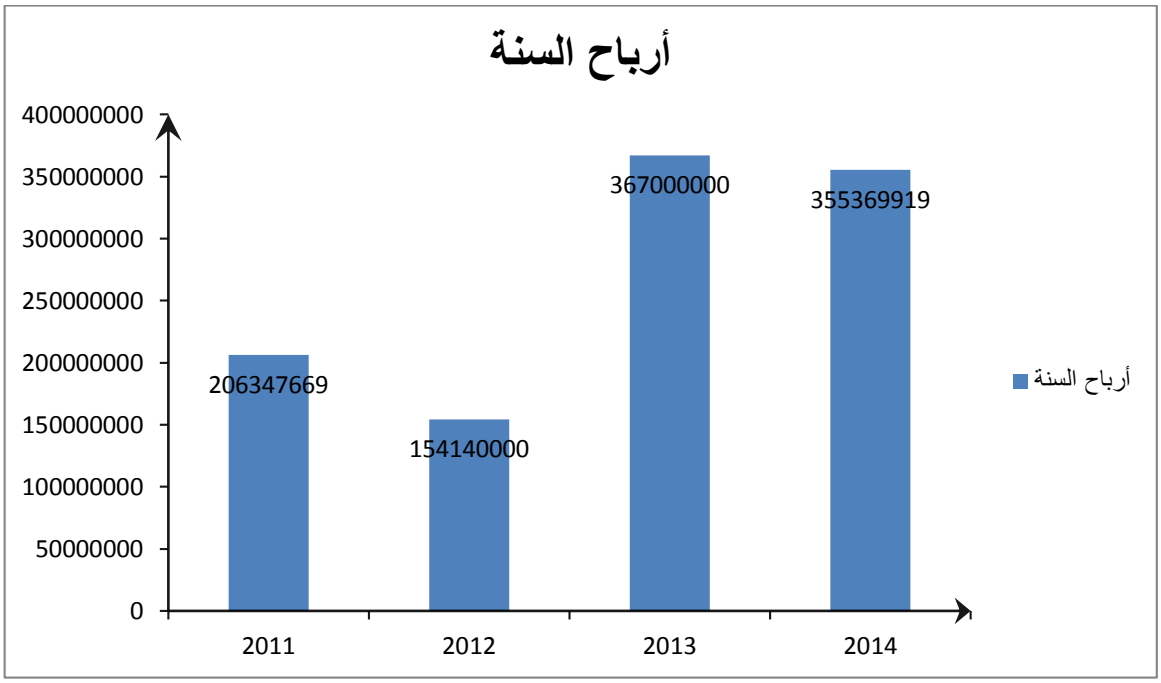

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (12)

التعليق:

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن الشركة لم تكن في استقرار من ناحية قيم الأرباح للسنوات 2014/2013/2012/2011، فقد كانت قيمة الأرباح سنة 2011 حوالي 206 مليون دينار جزائري لتنخفض في السنة الموالية بنسبة 25.30%، ثم ارتفعت سنة 2013 إلى 367 مليون دينار جزائري، في حين سنة 2014 تميزت بانخفاض ملحوظ في الأرباح المحققة، وهذا التذبذب الناتج عن تخليها الجزئي على تأمين الأشخاص ما أدى إلى التقليل من قيمة أرباحها.

المطلب الثاني: رأسمال الشركة ودخولها البورصة

قدر رأسمال شركة أليانس للتأمينات فور انطلاق نشاطها ب500 مليون دج سنة 2006، ليصل في سنة 2009 إلى 800 مليون دج[1]، و يرجع سبب هذا الارتفاع في دمج الاحتياطات بقيمة 360 مليون دج و نظرا لسياسة الشركة التوسعية من جهة، ووفق للمرسوم (375-09) الصادر في 16 نوفمبر 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي (344-95) الصادر في 30 أكتوبر 1995 الذي يحدد الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين، تعتبر أول شركة خاصة تلتزم بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر و كذا هذا سنة 2009 من خلال الكلمة التي ألقاها الرئيس المدير العام للشركة بالملتقى الذي ناقش الحكم الراشد في المؤسسات الجزائرية، حيث جاء تبني أليانس للتأمينات لهذا الميثاق في سياق تحضيرها لدخولها بورصة الجزائر لكسب ثقة المستثمر الجزائري، حيث قررت الشركة في الجمعية غير العادية في جويلية 2010، برفع رأسمالها عن طريق الاكتتاب العام أين لجأت إلى بورصة الجزائر في 2010/10/03 و هذه الزيادة في رأس المال هي جزء من الخطة الاستراتيجية المعتمدة من طرف الشركة ، بعد منحها رخصة الدخول رقم: 2010/02 من لجنة تنظيم عمليات البورصة [2].

و تعتبر شركة أليانس أول مؤسسة من القطاع الخاص تدخل إلى البورصة، و لقد بلغت الأموال التي تم رفعها ب1.4 مليار دينار، و قد اشترك في هذه العملية جمع بطاقات الاكتتاب البنوك التالية[3] :

- القرض الشعبي الجزائري CPA ، مسؤول الفريق؛
- بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBDL؛
- البنك الخارجي الجزائريBEA؛
- البنك الوطني الجزائريBNA؛
- صندوق الادخار و الاحتياط CNEP BANQUE؛
- سوسيتي جنيرال الجزائرSGA؛
- بي أن بي باريبا الجزائرBNP PARIBAS.

و لقد كان رأسمال هذه الشركة يبلغ قبل رفعه 100 مليون دج و هذه القيمة تم اكتتابها و تحريرها من طرف المساهمين الآتي ذكرهم:

[1] Revue-de-presse ALLIANCE ASSURANCE, 2009, p21 .

[2] Rapport annuel alliance assurance 2011.

[3] لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها، تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها السنوي 2010، ص28.

الجدول(13): الفئات المساهمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية قبل دخولها بورصة الجزائر

المساهمين	عدد الأسهم /دج	النسبة %
حسان خليفاتي	2000000	**50**
رشيد خليفاتي	600000	**15**
محمد رحمون	560000	**14**
محمد عيساتي	400000	**10**
عربات المغرب ش.ذ.أ	200000	**5**
عبد الحكيم أورحمون	160000	**4**
أيترابا، شركة ذات مسؤولية محدودة	60000	**1.5**
إيجيترابا،شركة ذات مسؤولية محدودة	20000	**0.5**
المجموع	**4000000**	**100**

Source :alliance assurance, notice d'information, Op.cit, p 22.

و تسعى شركة أليانس إلى تحقيق جملة من الأهداف، حيث اعتبر الرئيس المدير العام لشركة أليانس للتأمينات رفع رأس مال الشركة عن طريق البورصة عملية تاريخية بالنسبة للشركة و السوق المالية، كما أكد بأن هناك أهداف استراتيجية ستحقق من وراء العملية الأولى من نوعها في تاريخ السوق المالية الجزائرية و من بين الأهداف التي ذكرها:

- رفع رأسمال الشركة تطبيقا لشروط قانون التأمينات 2009؛
- توسيع قاعدة الشركة بمساهمين جدد عن طريق الادخار العام؛
- اقتسام الثروة الناجمة عن العملية من خلال إعطاء فرصة جديدة للجزائريين لتوظيف أموالهم عن طريق وسائل جديدة للادخار؛
- المساهمة في تفعيل بورصة الجزائر من قبل المتعاملين العموميين و الخواص.

أليانس للتأمينات ستواصل سياستها في مجال تجديد وتنويع شبكتها، حيث تهدف في المقام الأول لافتتاح وكالة رئيسية في عاصمة كل الولايات لبلوغ 2000 وكالة على الأقل تقوم بعرض و توزيع خدماتها التأمينية عبر التراب الوطني، كما ستواصل أيضا على البحث و تطوير خدمات و عروض جديدة ملائمة لجميع

الحاجات في مجال التأمين، وحسب اتجاهات السوق الجزائري و الشركات و المؤسسات الاقتصادية و الهيئات العاملة فيه مع منح الأفضلية ل[1] :

- الاستثمارات القادرة على تحسين تسيير المخاطر مع أولوية الوقاية ؛
- تطبيقات مخاطر التسيير (تحديد المخاطر، تحليلات خرائط .....) من أجل مرافقة المؤسسات في مشاريعها الاستثمارية و نظم ٱلإدارة فيها و كذا في مجال تحديد احتياجاتها الأساسية في مجال التأمينات؛
- السرعة في تسديد مبالغ التعويض عن الحوادث.

كما تسعى الشركة للوصول إلى الأهداف التالية:

- زيادة الحصة السوقية للشركة؛
- ابتكار منتجات جديدة؛
- توظيف مهارات جديدة و تحسين نظام الحوافز و قياس الأداء؛
- زيادة التواصل مع المساهمين.

[1]Revue-de-presse ALLIANCE ASSURANCE, 2009, p22 .

المطلب الثالث: وضعية شركة أليانس للتأمين في سوق التأمين الجزائري

أولا: تطور الحصة السوقية لشركة أليانس من إجمالي سوق التأمين الجزائري

تقدر حصة شركة سلامة بنسبة 4% من السوق ككل تحتل بهذا المرتبة الثانية من القطاع الخاص كنسبة متوسطة للسنوات الأربعة الأخيرة ، ورغم ضعف هذه النسبة إلا أنها تعد بالمهمة نظرا للتطور الذي تشهده في رقم الأعمال سنويا ويوضح الجدول التالي تطور حصة أليانس من السوق خلال المرحلة 2011-2014 .

الجدول(14): حصة شركة أليانس للتأمين من قيمة السوق التأميني الجزائري

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2011	2012	2013	2014
إجمالي السوق	86.675	99.630	113.995	125.505
حصة أليانس من السوق	%5	%4	%4.07	%4

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الوزارة المالية

الشكل(18): تطور مساهمة شركة أليانس في السوق التأمين الجزائري خلال 2011-2014

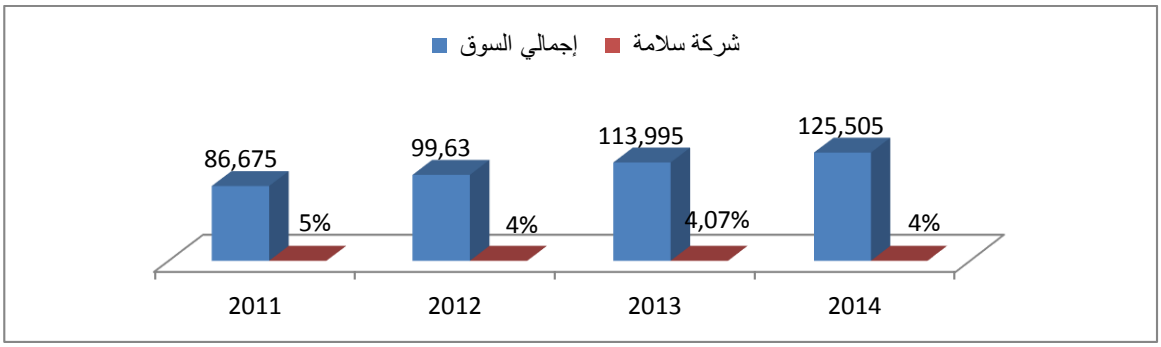

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (14)

التعليق:

من الشكل رقم (18) نلاحظ أن شركة أليانس حافظت على مركزها في سوق التأمين الجزائري الذي اتسم بالارتفاع جيد في قيمته، وتحتل الشركة المركز السابع في ترتيب رقم الأعمال في السوق، حيث أن نسبة رأسمالها في السوق كانت بين 5% و 4% في السنوات الأخيرة فهي أحسن حالا من بعض الشركات الخاصة (2A،GAM ...)، فهي تعد من أنجح شركات التأمين في الجزائر و يعزى هذا النجاح إلى مالك الشركة والمدير التنفيذي.

ثانيا: سعر سهم أليانس للتأمينات

بلغ عدد الأسهم في 2016 لشركة أليانس511 804 5 سهم بقيمة اسمية 200 دج و القيمة السوقية العائمة للشركة 902255500.00 دينار جزائري[1]. و الجدول التالي يوضح تطور القيمة السعرية لسهم أليانس للتأمينات .

الجدول(15): تطور سعر سهم أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011-2014

الوحدة: دينار للسهم

السنة	2011	2012	2013	2014
سعر السهم	830	830	650	622.5

Source :http://www.djazairess.com/echcgaab/15377 ,13/04/2015.

الشكل(19): تطور سعر سهم أليانس للتأمينات خلال الفترة 2011-2014

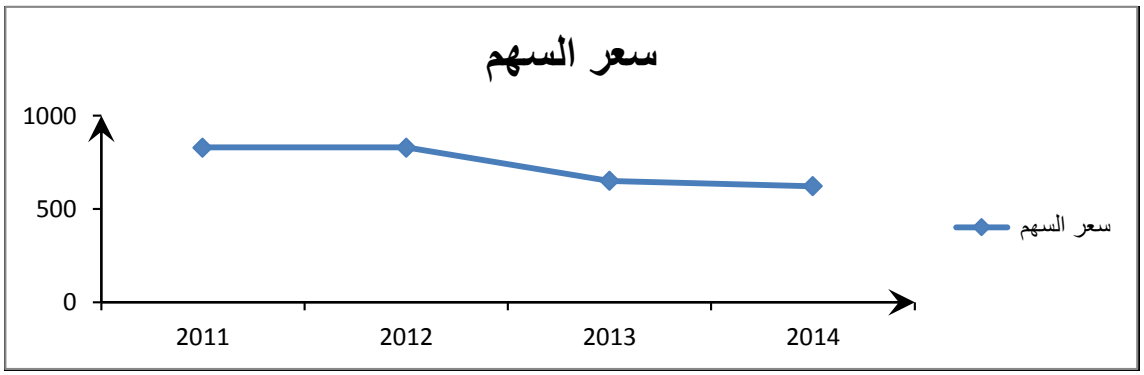

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول(15)

التعليق:

لم يلحظ سهم أليانس للتأمينات تطور كبير في قيمته حيث استقر سنتي 2011 و 2012 على 830 دينار للسهم، ليخفض بعد إلى 200 دينار للسهم، و هذا تراجع يفسره تخلي الأشخاص (طبيعيين، مؤسسات) في الإقبال على شراء سهم أليانس.

[1]WWW.Sgbv.dz/ar/?page=ligne-societe,04/05/2016.

ثالثا: خصوصية شركة أليانس في الفترة 2015-2016

تنص المادة 37 من الدستور الجديد عن امتناع التمييز بين المؤسسات العمومية والخاصة، لهذا لا يوجد أي مبرر للتمييز والاحتكار الذي تمارسه وزارة الشؤون الخارجية في تعاملها مع شركة تأمين واحدة فقط من القطاع العام، رغم أنّ توسيع قاعدة تعاملها إلى شركات القطاع الخاص يسمح بتنشيط المنافسة وتنويع المنتجات ويرفع قدرات تحصيل العملة الصعبة، وذلك من خلال طرح منتجات موجهة للجالية في الخارج، ودعا بقوة إلى التعجيل في إحداث إصلاحات شاملة في قطاع التأمينات الحيوية والاستراتيجية، وتمكين شركات القطاع الخاص من نفس الامتيازات التي تحوز عليها مؤسسات القطاع العام، فمن الضرورة إتاحة الفرصة لشركات التأمين الخاصة الدخول إلى سوق الصفقات العمومية[1].

أما المتعاملين في القطاع، يعلقون أمالا كبيرة على ورقة الإصلاح الاقتصادي التي سيعلن عنها الوزير الأول عبد المالك سلال لاحقا. من جانب آخر بالنسبة للقرض السندي الذي أطلقته الحكومة مؤخرا هو "فرصة تاريخية" لشركات التأمين لتوظيف فوائضها المالية، وكذا كل المؤسسات الأخرى على اختلاف مجالات نشاطاتها وعموم المدخرين، فقد تكون المشاركة بقوة في هذه العملية للمساهمة في إعطاء نفسا جديد للاقتصاد الوطني، وبمناسبة صالون السيارات "أتو غرب" 2015، عرف القطاع بعض الانكماش نتيجة الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من استيراد السيارات خلال العام الجاري و كذا مداخيل الدولة من العملة الصعبة بسبب تراجع أسعار النفط. و رغم هذا واصلت أليانس للتأمين العمل على الرغم من متاعب القطاع من خلال ابتكار منتجات تمكن من تجاوب هذه المتاعب. من خلال الإصلاحات المالية والاقتصادية الشاملة التي تنتظرها السوق، من شأنها أن تعود "بقطار التنمية إلى السكة"، و تطوير السوق المالية هو الفرصة الأساسية لفك كبوة الاقتصاد الوطني كلجوء الحكومة للاقتراض الداخلي أي بالعملة المحلية لأنها تجنّب البلاد الكثير من المخاطر من ضمنها تقلبات أسعار الصرف. من جانب آخر سجل انكماش حاد في قطاع التأمينات بالجزائر خلال العام الجاري 2016، بسبب تقليص حجم الإنفاق العمومي وتراجع عدد السيارات الجديدة المرقمة في الجزائر، فضلا عن انكماش لافت في مجال استحداث شركات جديدة، مفيدا بأن القطاع سجّل نموا طفيفا جدا لم يتجاوز 0.2 % خلال السنة الماضية 2015 من جراء الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، و هناك جهود كبيرة لإصلاح منظومة التأمين وعلاقاتها مع الزبائن من خلال تخفيض مدة معالجة الملفات وتعويض الخسائر إلى أقل من شهرين، فضلا عن تقديم أوراق إصلاح شاملة لوزارة المالية من أجل تطوير أكثر للقطاع، لتمكينه من المساهمة بفعالية في تمويل الاقتصاد واستحداث القيمة المضافة .

[1] www.allianceassurance.com, op.cit,15/12/2015.

بعض الحلول المتوقعة لتخطي الانكماش[1]:

. ابتكار عروض رائدة على غرار عرض "أوتو كلم" الذي تم إطلاقه شهر ماي 2015 ويسمح للزبائن بدفع تأميناتهم حسب الكيلومتر الذي تم قطعه، إذ يعد هذا العرض ابتكار جديد سرعان ما تبناه المستهلك الجزائري. هذا العرض جلب 30000 زبون في الصيغة 80% منهم زبون جديد، عرفت هذه الصيغة إقبالا قياسيا وسمحت بتسليط الضوء على خدمة التامين حسب الطلب لتلبية حاجيات شرائع متنوعة من المجتمع على أساس احتياجاتها وسلوكها الاستهلاكي.

. تنوع المنتجات فشركة "أليانس للتأمينات" وفرت 9 منتجات على المستوى الوطني تشمل قطاعات التربية والصحة والنقل العمومي ومدارس السياقة والنقل العمومي للمسافرين والسيارات النفعية، مضيفا أنها قطاعات جاذبة جدا حيث سجلت الشركة بيع 8200 عقد لمنتجاتها الجديدة منها 80% زبائن جدد، و قررت الشركة إطلاق الجزء من التشكيلة في الأسبوع الأخير من العام 2015 بعد تزويدها بضمانات وتنوع أكثر.

. بمناسبة الصالون "أتو غرب " 2015 شاركت "أليانس للتأمينات" بمنتج جديد يدعى "أتو غرب " وهو منتج تم إنشاءه وتخصيصه حصريا هذا الحدث وهو عرض مميز جدا، و كذا العروض الخاصة بالفروع التابعة للشركة على غرار نظامها المعلوماتي الموجه نحو الإرشاد القراري وهو منتج مطور بموارد 100% جزائرية من قبل فرع أورافينا للتكنولوجيا ويساعد على اتخاذ القرار في الوقت المناسب ويسمح هذا البرنامج للشركة بإدارة وحداتها وفق المعايير العالمية.

وبفضل الجهود التي بذلتها شركات القطاع الخاص خصوصا في مجال تنويع المنتجات وتقديم خدمات بمقاييس عالمية للزبون جعل القطاع يسجل نقاط إيجابية عديدة في الفترة الأخير. و فيما يخص "أليانس للتأمينات" حاليا هي في وضع مالي مريح، وقررت تنويع مشاريعها الاستثمارية إلى قطاعات أكثر جاذبية ومعدلات نمو مشجعة على غرار قطاع التطوير العقاري، حيث أعلن عن شراء قطع أرضية في العاصمة لإنجاز مساكن، بالإضافة إلى شراء شركة توزيع منتجات غذائية، وشركة أخرى في مجال البرمجيات والخدمات الصحية، وهي الشركة التي انتهت من وضع أول برنامج 100% جزائري متكامل في مجال التسيير الصحي[2].

[1] www.allianceassurances.com, op.cit.

[2] بيان الشركة الصادر في 2016/04/19 .

خلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية لهذا الفصل تمكنا من التعرف على شركة "أليانس للتأمينات" و أهم أهدافها المسطرة خلال فترة 2011-2014 و التي تهدف بالدرجة الأولى إلى توفير أفضل خدمات للزبائن عن طريق سعيها إلى تنويع منتجاتها التأمينية المعروضة، بإدماج أحسن الطرق العالمية المستخدمة في مجال التأمين، بغرض الحصول على أنسب العروض التجارية في السوق الوطنية.

كما تهدف إلى الأولوية للوقاية من المخاطر و الحوادث في إطار تحسين الخدمات المبنية على آراء الخبراء الدوليين، بالإضافة إلى تحليل و إدارة المخاطر لمساعدة الشركات الوطنية الراغبة في التعامل مع أليانس على الاستثمار في المشاريع و تحسين طرق العمل الخاصة بها من أجل زيادة رأسمالها و تفادي الاختفاء و من بين هذه الطرق قيام أليانس بفتح جزء من رأسمالها و طرحه في البورصة لتحقيق مردودية. و بالفعل تمكنت الشركة من ذلك رغم الفترة القصيرة لتواجدها في سوق التأمين الجزائري. و هذا ينعكس بالإيجاب على الشركة من خلال زيادة حصتها السوقية من سنة لأخرى، و التحكم في رقم أعمالها بشكل جيد خلال فترة الدراسة، حيث تخلت الشركة عن تأمين الأشخاص.

دراسة واقع و آفاق الاستثمار الخاصة في الجزائر

الخاتمة:

يعد نظام التأمين من الأنظمة التي شهدت تطورا كبيرا في الحياة المعاصرة، فالتأمين في جوهره هو تنظيم يضم عددا من الأشخاص يجمعهم هاجس التحسب لخطر معين سعيا لتوفير الضمان والاستقرار لمن يلحق به الضرر عن طريق توزيع عبئه على الجميع.

و بتعدد الأضرار التي يتعرض لها الإنسان تعددت صور و أنواع التأمين، هذا ما أدى إلى نشوء عقد التأمين الذي يعتبر اتفاقا بين شخصين فأكثر يهدف إلى إنشاء علاقة قانونية، و يقوم هذا العقد على مبادئ و خصائص تميزه عن بقية العقود الأخرى.

و لشركات التأمين بأنواعها دور مزدوج، فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها، فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها لتحقيق عوائد و أرباح.

و للأهمية التي تميز هذه الشركات، كانت دراستنا على واقع شركات التأمين الخاصة في الجزائر بعد تحرير القطاع و إعطاء فرصة للخواص محليين أو أجانب في ساحة سوق تأمينات الجزائر لتبيين كفاءتهم، فكانت الشركة العالمية للتأمين و إعادة التأمين الCIAR هي الشركة الأولى الخاصة في السوق بحصة سوقية 6% و من أجل الإجابة على مدى تطبيق التأمين في شركات التأمين الخاصة كان بحثنا هذا قد توصل إلى أن السوق التأمين الجزائري يتميز باحتكار شبه تام للشركات العمومية مقارنة مع الشركات الخاصة، و قدرت الحصة السوقية للتأمين على الأضرار نسبة تفوق 91% من إجمالي الإنتاج المحقق من قبل شركات التأمين، مقابل ضعف حصة التأمين على الأشخاص نظرا لغياب ثقافة التأمين على الحياة باستثناء التأمين الإجباري المقتطع من الرواتب و الأجور.

❖ **نتائج الدراسة:**

استطعنا في الأخير تحديد مجمل نتائج الدراسة و التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- مفهوم التأمين مرتبط مباشرة بمفهوم الخطر و الذي يعد محل التأمين، لذا فليس كل خطر قابل للتأمين وإنما يجب توفر مجموعة من الشروط لكي يصبح الخطر قابل للتأمين؛
- لقد حقق قطاع التأمين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تطورات هائلة على المستوى المحلي و هذا راجع لجهود الدولة المبذولة، محاولة منها لجعله يواكب التطورات العالمية؛
- في ظل البيئة الجديدة لم يعد التأمين ذلك النشاط الذي يهدف إلى تغطية المخاطر فقط، و إنما أصبح أحد مكونات القطاع المالي في الاقتصاد، و الذي ازدادت أهميته مع تطور نشاط التأمين و إعادة التأمين، حيث أصبح مكملا للنشاط المصرفي بل و لا يقل عنه من حيث الأهمية فيما

يخص الأصول المتداولة لديه، و الموارد المالية التي يجمعها و الموجهة إلى تمويل الاقتصاد من خلال القروض المقدمة أو الاستثمارات المباشرة؛

- تطورت العلاقة بين التأمين و البنوك حيث أصبح البنك يلجأ إلى شركات التأمين للاستفادة من خدماتها سواء المتعلقة بالتأمين على القروض و التأمين على الودائع، و من جهة أخرى أصبحت شركة التأمين العمومية و الخاصة تلجأ إلى البنك للاستفادة من شبابيكه لتقديم الخدمات التأمينية للجمهور؛
- الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث انتهجت في بداية سياسة احتكار الدولة لكل النشاطات الاقتصادية بما فيها قطاع التأمين، و قامت بإنشاء عدة شركات؛
- بعد اتباع الجزائر إصلاحات اقتصادية إعادة النظر في قطاع التأمين و هذا لمواكبة التغيرات التي أفرزها اقتصاد السوق، من خلال إحداث أطر قانونية تنظم القطاع و تعمل على تحريره، من خلال فتح المجال أمام المستثمرين الخواص و الذين يفعل المنافسة التأمينية؛
- شركات التأمين العمومية تأخذ حصة الأسد كحصة السوقية مقارنة بشركات التأمين الخاصة التي كانت تمثل 9% من سوق تأمينات الجزائر؛
- الأثر الإيجابي لدخول إحدى شركات التأمين الخاصة البورصة، و هي أليانس لتأمينات حيث ساهم دخولها في التدعيم المالي للبورصة.

❖ **اختبار الفرضيات:**

من خلال النتائج المتوصل إليها كانت الفرضيات كالآتي:

- من خلال تعريفنا للتأمين و التعرف على الحصة السوقية لشركات التأمين الخاصة في سوق التأمينات، وكذا تقييمنا لأصول الشركة أليانس و رقم أعمالها و كذا فروع التأمين التي تقدمها شركة أليانس للتأمينات، تعرفنا على مجالات نشاطها و هذا ما يثبت صحة **الفرضية الأولى** التي تنص على " تعمل شركات التأمين منها الشركات الخاصة التي تنشط في السوق المساهمة في تطور سوق التأمين بالجزائر و الحفاظ على حصتها السوقية في جو تسوده المنافسة ".
- من معرفتنا على المؤسسات الناشطة في سوق تأمينات الجزائر، و تطور رقم أعمال قطاع التأمين عبر الزمن و هيمنة مؤسسات التأمين العمومية في قطاع التأمين مقارنة بمؤسسات التأمين الخاصة و الحجم الحصة السوقية للشركات التأمين العمومية خلال السنوات الأخيرة، هذا أثبت صحة **الفرضية الثالثة و الثانية** التي تنص على "أن شركات التأمين الخاصة لا تزال تشكل نسبة قليلة من سوق التأمين الجزائري، و رغم هيمنة القطاع العمومي على قطاع التأمين الخاص استطاعت المؤسسات الخاصة اقطاع حصة من السوق و هي في تنامي مستمر".

- حافظت شركة أليانس للتأمينات على مركزها في سوق التأمين الجزائري في المركز الثاني، والمرتبة السابعة في ترتيب شركات التأمين الجزائرية، بما في ذلك دخولها البورصة و كذلك رغم انخفاض أسعار أسهمها أبقت على تطور فروعها التأمينية و زيادة حجمها، وهذا أثبت صحة الفرضية الرابعة " حققت شركة أليانس للتأمينات تطورا منذ ظهورها في السوق و دليل ذلك دخولها البورصة رغم العراقيل.

❖ **الاقتراحات و التوصيات:**

للنهوض بسوق التأمين في الجزائر لابد من:

- توسيع مجال التوعية و التحسيس بأهمية هذا العامل في الحياة العصرية، خصوصا و أن الجزائر مرت بكوارث طبيعية كان من الواجب الاستثمار فيها لزيادة حجم النوعية، وهذا لتطوير قطاع التأمين الذي يكمن في مدى انتشار الثقافة التأمينية و إلغاء الفكرة السلبية على هذا القطاع؛
- ضرورة التحرير التام لقطاع التأمين لما يترتب عليه من أثار إيجابية سواء بالنسبة للخدمات المقدمة أو الأسعار و غيرها؛
- وضع تشريع خاص للتأمينات الاختيارية مثل التأمين على الحياة يتم من خلاله منح امتيازات للمشتركين على غرار تخفيض الاشتراكات؛
- تنويع الخدمات المقدمة و السماح لشركات التأمين الخاصة من ممارسة أنواع التأمين دون الفصل كتأمين الحياة و غير الحياة و هذا سوق واعد؛
- تذليل الصعوبات التي تقف في وجه المستثمر من البيروقراطية و العراقيل الإدارية.

❖ **آفاق الدراسة:**

بعد استعراضنا للبحث تم استنباط أن موضوع شركات التأمين الخاصة من المواضيع الشائكة و تحتاج العديد من الدراسات، تناولت دراستنا جانبا من جوانب هذا الموضوع و يحتاج هذا الموضوع مزيد من الدراسات نقترح منها:

- مستقبل شركات التأمين الخاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- توسيع اسهامات شركات التأمين الخاصة في تنشيط السوق المالية الجزائرية؛
- الوصول إلى إصلاحات تشريعية من حيث السماح للشركات الخاصة بمزاولة النشاط، لكي تبقى سلطة تخلق منتوجات جديدة و طرح عقود تأمين جديدة بالسوق.

قائمة المراجع

دراسة واقع و آفاق شركات التأمين الخاصة في الجزائر

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أ/ الكتب:

1/ عبد العزيز فهمي هيكل، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية"، بيروت، دار النهضة العربية، 1980.

2/ محمد جودت ناصر، "إدارة اعمال التأمين بين النظرية و التطبيق"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،1998.

3/ صلاح عز الدين، "**التامين: مبادئه و أنواعه**"، دار أسامة للنشر، عمان، 2007.

4/ مختار الهانس و ابراهيم عبد النبي حمودة، "**مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية و التطبيق**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999.

5/ حربي محمد عريقات و سعيد جمعة عقل، "**التأمين و إدارة الخطر بين النظرية و التطبيق**"، دار وائل للنشر والتوزع.

6/ رمضان أبو السعود، "**أصول التأمين**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000، الطبعة الثانية، 2000.

7/ سليمان بن ابراهيم بن ثنيان، "**التأمين و أحكامه**"، دار ابن حزم، بيروت ، الطبعة الأولى، 2003 .

8/ احمد حلمي جمعة، "**محاسبة عقود التأمين**"، دار صفاء للنشر و التوزع، عمان، 2010.

9/ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، "**التأمين و رياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة و إعادة التأمين**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002- 2003.

10/ عبد الإله نعمة جعفر، "**النظم المحاسبية في البنوك و شركات التأمين**" ، دار المناهج للنشر و التوزع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

11/ مؤيد عبد الرحمان دوري، فلاح حسن حسين، "**إدارة البنوك**"، دار وائل للنشر و التوزع، عمان، 2000.

12/ مختار محمد الهانسي و آخرون، "**التأمين التجاري و الاجتماعي**، مطبعة الإشعاع، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

13/ عبد اللطيف محمود المحمود، "التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية"، دار النفائس، لبنان، الطبعة الأولى، 1996.

14/ جابر أحمد عبد الرحمان، "**أثر التأمين على الالتزام بالتعويض**"، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2006.

15/ محمد جودة ناصر، "**إدارة أعمال التأمين بين النظرية و التطبيق**"، دار محمد لاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1998.

16/ راشد راشد، "**التأمينات البرية في ضوء قانون التأمين الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

17/ جديدي معراج، "**مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

/ المذكرات:

1/ بن عمروش فائزة، "**واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة التسويقية، جامعة بومرداس، 2007 – 2008 .

2/ برغوتي وليد،" **تقييم جودة خدمات شركات التأمين و أثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية (2009/1995)– دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات–saa**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، 2013– 2014.

/ مجلات:

1/ عبد الجبار محمد عبيد السبهاني، "**شبكات الأمان و الضمان الإجتماعي في الإسلام**"، مجلة الملك عبد العزيز، رقم 23 عدد 1، المملكة العربية السعودية، 2010.

2/ مجلة الشركة الجزائرية للتأمينات، العدد 33، مارس 2000، ص ص17 – 19.

/ الجرائد و القوانين:

1/ قرار يتضمن اعتماد شركات التأمين على الأضرار مؤرخ في 14 يوليو 2011.

2/ قرار مؤرخ في 14 يوليو 2011، "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية"، العدد 56.

3/ المادة 60 من الأمر 06/04 المتعلق بالتأمينات و الصادر في 08 مارس 1995.

4/ قرار المؤرخ في 19 أكتوبر 2010.

5/ قرار مؤرخ في 11 أوت 2011 الجريدة الرسمية، العدد 56.

6/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 08 جوان 1963، العدد 39.

7/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في26 أوت 2003.
8/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في29 أوت 2004، و الصادرة في 01 سبتمبر 2004، العدد 55.
9/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25 جانفي 1995، و الصادرة في 08 مارس 1995، العدد 13.

10/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المؤرخة في 10 يناير 1996 و الصادرة في 14 جانفي 1996، العدد 03.

11/ نسرين لعراش، جريدة المساء الجزائرية، في 2015/10/16 .

ل التقارير:

1/ تقارير المجلس الوطني للتأمينات2007-2014

2/ التقارير السنوية للوزارة المالية الجزائرية 2012.2013.2014

3/ تقرير المجلس الوطني للتأمينات سنة 2014

4/ التقارير السنوية 2014/2013/2012/2011 لشركة أليانس.

5/ بيان الشركة الصادر في 2016/04/19

6/ لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها، تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها السنوي 2010، ص286.

ل الملتقيات والمؤتمرات:

1/ مختار أبو بكر، "الحل الشرعي للتأمين على الحياة"، مؤتمر الدولي حول الصيرفة الإسلامية، التوجيهات النظرية و الممارسات العملية، 15- 16 جوان 2010.

2/ بلقوم فريد و خليفة الحاج، **تطور سوق التأمين و آفاقه المستقبلية في الجزائر**- دراسة مقارنة مع الدول المغاربية تونس و المغرب، مداخلة الملتقى الدولي السابع، الصناعة التأمينية واقع العملي و آفاق التطور، جامعة حسيبة بن بوعلي، 04/03 ديسمبر 2012.

أ مراجع باللغة الفرنسية:

1/ Monnier Philippe est paris dunod, bancaires, techniques outre, 2008.

2/ Boualem Tafiani, "**Les assurances en Algérie**", office de publication universitaire, Alger 1978 .

3/ Boualem Tafiani, "**Les assurances en Algérie** : étude pour une meilleure contribution à la stratégie de développement", édition ENAP, Alger, 1988.

4/ Ali Hassid, "**Introduction à l'étude des assurances économiques**", édition ENAL, 1984.

5/ Conseil National de l'Information et des Statistiques –CNIS.

6/ Office National des Statistiques(ONS).

7/ Société Nationl d'assurance, police d'assurance contre les effets des catastrophes naturelles 02/08/2008.

8/ Dictionnaire Général de l'assurance présente par Kamal collection.

9/ Revue Algérienne des assurances, publication trimestrielle, 2ditée par l'UAR, Mai 1997 N°=04.

10/Revue-de-presse ALLIANCE ASSURANCE, 2009.

11/ Revue de Presse Spéciale des assurances de personnes, CNA, 2015.

12/ Revue de Presse Spéciale des assurances de Personnes, CNA, 2013 .

13/ Notes de conjonctures du marché des assurance, Ibid.31

14/ Notes de conjonctures du marché des assurances des années, CNA,2012/2013/2014.

15/ alliance assurances, notice d'informtion, augmentation de capital de 1433 million daviaun appel public a l'epargne et introduction du titre en bourse, visa cosob n◦2010/02 du 08 aout 2010 insertion boal 59 du 24

ل المواقع الالكترونية:

1/ http://www.allianceassurance.com/presentation.html

2/ WWW.Sgbv.dz/ar/?page=ligne-societe

3/ http://www.cna.dz

4/ Http ://www.assurances.com

5/ http:// www.aljazairalyoum.com

6/ www.algeriesite.com

7/ www.allianceassurance.com.dz/presentation.

الملاذ

دراسة واقع و آفاق حركات الخاصة في الجزائر

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Finances

Direction Générale du Trésor

Activité des Assurances en Algérie

2012

Direction des assurances

SOMMAIRE

INTRODUCTION 03

Première partie : - Activité technique des sociétés d'assurances 06

I/- ASSURANCE DIRECTE : 06

1/- Production 06

2/- Indemnisations 18

II/- REASSURANCE. 24

III/- ASSURANCES SPECIALISEES. 29

Deuxième partie : - Activité financière et Solvabilité 31

1/- Placements 31

2/- Marge de Solvabilité 37

3/- Représentation des engagements réglementés 41

II/ - GESTION GENERALE 45

III/ - RESULTATS TECHNIQUES ET COMPTABLES DES SOCIETES D'ASSURANCE 48

CONCLUSION 54

Nb : ***Ce rapport est établi sur la base des documents comptables et techniques transmis, au titre de l'exercice 2012, par les sociétés d'assurances.***

Première partie : Activité technique des sociétés d'assurance

I/-ASSURANCE DIRECTE :

1/-PRODUCTION :

A/- Production du marché par société

En 2012 et grâce à la branche automobile, le marché des assurances a connu un développement plus important, comparé à 2011. En effet, la production globale du marché est passée de 86,6 milliards de DA en 2011 à 99,6 milliards de DA en 2012, soit, un taux d'évolution de 15%.

Production globale.

Unité : Millions DA

	2011	2012	Variation	
			En valeur	En %
Sociétés « dommages »	84 972	92 714	7 742	9%
Sociétés « Ass. Personnes »	1 703	6 916	5 213	306%
Total Général	**86 675**	**99 630**	**12 955**	**15%**

Exceptée une société, cette évolution est observée par l'ensemble des sociétés d'assurance qui ont pu améliorer leur niveau de production avec des tendances allant de 3% à 24% (anciennes sociétés).

La production du marché garde la même structure qu'en 2011, se caractérisant par une relative concentration. Ainsi, sur 20 sociétés d'assurance directe du marché, quatre sociétés (SAA- CAAR - CAAT et CASH) réalisent 61% de la production avec des parts de marché variant de 9% à 25%.

Tableau de la production par société d'assurance « dommages ».

Unité : Millions DA

	Année 2011		Année 2012		Variation 2011/2012	
	Montant	**Part**	**Montant**	**Part**	**valeur**	**%**
SAA	21 147	25%	23 163	25%	2 016	10%
CAAR	13 740	16%	14 097	15%	357	3%
CAAT	14 637	17%	15 502	17%	865	6%
Trust Alg.	1 868	2%	2 314	2%	446	24%
CIAR	6 113	7%	6 680	7%	567	9%
2A	3 203	4%	3 595	4%	392	12%
CASH	7 900	9%	8 376	9%	476	6%
Salama Ass.	2 797	3%	3 277	4%	480	17%
Alliance Ass.	3 903	5%	3 715	4%	-188	-5%
GAM	2 849	3%	3 373	4%	524	18%
MAATEC	81	0%	157	0%	76	95%
CNMA	6 732	8%	8 085	9%	1 353	20%
AXA Dommage	2	0%	382	0%	380	-
TOTAL	**84 972**	**100%**	**92 714**	**100%**	**7 742**	**9%**

Tableau de la production par société d'assurance de personnes.

Unité : Millions DA

	Année 2011		Année 2012		Variation 2011/2012	
	Montant	**Part**	**Montant**	**Part**	**valeur**	**%**
Cardif Al.Djazair.	901	53%	1 073	16%	172	19%
SAPS	241	14%	1 070	15%	829	343%
TALA	561	33%	1 169	17%	608	108%
CAARAMA	-	-	1 799	26%	1 799	-
AXA Vie	-	-	251	4%	251	-
MACIRVie	-	-	977	14%	977	-
Le Mutualiste	-	-	578	8%	578	-
TOTAL	**1 703**	**100%**	**6 916**	**100%**	**5 213**	**306%**

Le chiffre d'affaires réalisé par les compagnies d'assurance de personnes passe de 1,7 milliard DA en 2011 à 6,9 milliards DA en 2012, soit une production additionnelle de 5,2 milliards. Il convient de préciser que le montant de la production de 2011, soit 1,7 milliard DA, n'intègre pas les réalisations des sociétés d'assurance dommages.

Pour rappel, les sociétés d'assurance dommages ont réalisé un chiffre d'affaires en assurance de personnes de 5 milliards DA, en 2011.

a/- Structure de la production par type de société**:**

Unité : Millions DA

	Sociétés Publiques		Sociétés privées		Sociétés mixtes		Mutuelles		**Total**
	Dommages	Vie	Dommages	Vie	Dommages	Vie	Dommages	Vie	
Production	**61 137**	**2 968**	**22 953**	**2 050**	**382**	**1 321**	**8 242**	**578**	**99 630**
Part en 2012	**61%**	**3%**	**23%**	**2%**	**0%**	**1%**	**8%**	**1%**	**100%**
Part en 2011	**66%**	**1%**	**24%**	**1%**	**0%**	**0%**	**8%**	**0%**	**100%**

b/- <u>Contribution des sociétés dans la formation du niveau de prime additionnel :</u>

Unité : Millions DA

	Sociétés Publiques		Sociétés privées		Sociétés mixtes		Mutuelles		**Total**
	Dommages	Vie	Dommages	Vie	Dommages	Vie	Dommages	Vie	
Production	**3 713**	**2 407**	**2 220**	**1 149**	**380**	**1 080**	**1 429**	**578**	**12 955**
Part en 2012	**29%**	**19%**	**17%**	**9%**	**3%**	**8%**	**11%**	**4%**	**100%**
Part en 2011	**60%**	**11%**	**20%**	**4%**	**0%**	**5%**	**0%**	**0%**	**100%**

La production additionnelle de 2012 et dont le montant s'élève à 12,9 milliards de DA, provient essentiellement :

- des compagnies publiques dommages à hauteur de 29% ;
- des compagnies publiques vie à hauteur de 19% ;
- des compagnies privées dommages à hauteur de 17% ;

- des deux mutuelles dommages à hauteur de 11%.

Par segments de marché, cette production additionnelle émane, à hauteur de :

- 60%, des sociétés dommages ;
- 40%, des sociétés de personnes.

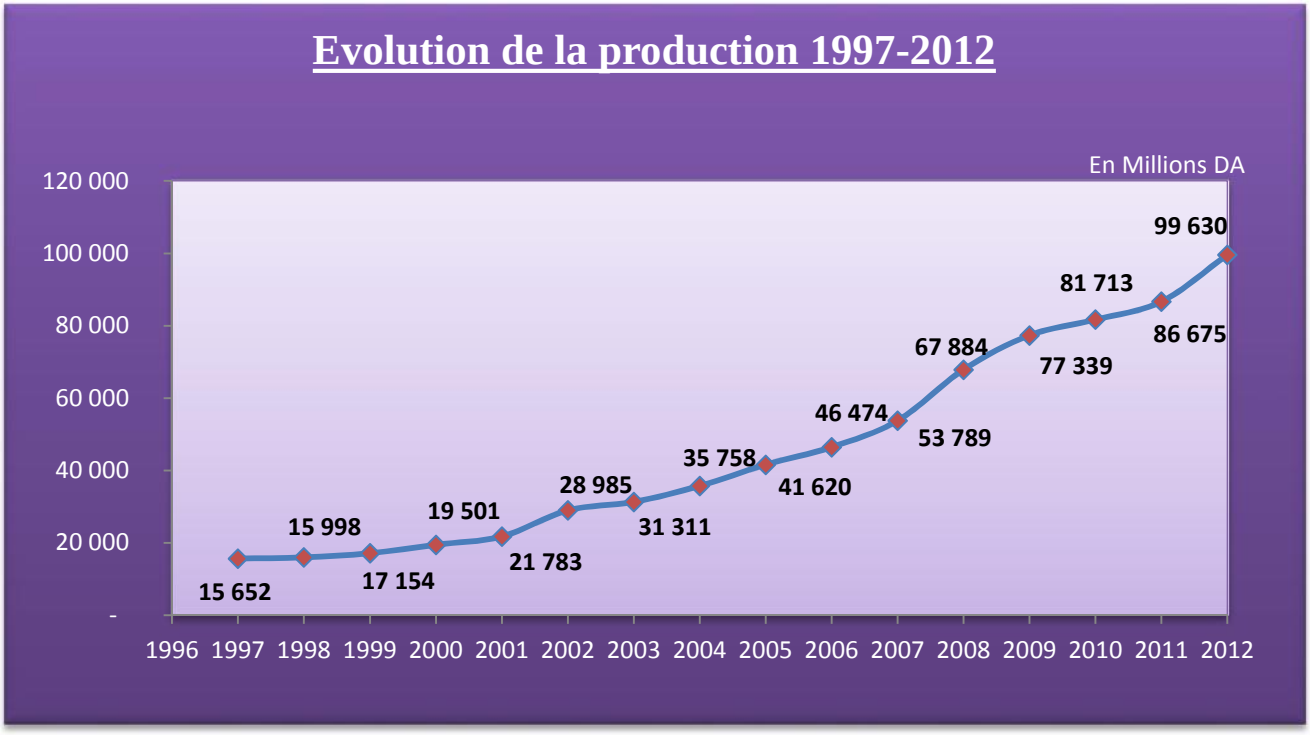

B/-Production du marché par branches d'assurances.

L'assurance automobile, en tant que branche principale du marché, a connu une progression de 21%. Le volume de primes réalisé, se situe à 53 milliards de DA contre 44 milliards de DA en 2011, soit, une variation positive de 09 milliards de DA. Cette hausse est la traduction du volume, de plus en plus important, du parc de véhicules. Pour les cinq (05) dernières années, le montant des primes générées par cette branche est passé de 29,5 milliards DA en 2008 à 53 milliards DA en 2012, marquant, ainsi, une évolution de 80%.

Cette situation exige, des compagnies d'assurance, une réorientation de leur stratégie de développement vers des branches peu développées ou qui connaissent une baisse d'activité. C'est le cas de la branche « Transport » qui a enregistré, en 2012, une baisse de 7%, difficilement explicable en raison du niveau, grandissant, de l'activité transport (maritime, aérien et terrestre) en Algérie.

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Finances

Direction Générale du Trésor

Activité des Assurances en Algérie

2013

Direction des assurances

En 2013, l'activité du marché est générée essentiellement, par les sociétés publiques dont la part de marché représente 63%. Avec 25%, les sociétés privées maintiennent la même part qu'en 2012. Le reste est détenu par les mutuelles avec 10% et 3% pour les nouvelles sociétés créées en partenariat (sociétés mixtes).

Production par société d'assurance.

En Millions DA

	Année 2012		Année 2013		Variation 2012/2013	
	Montant	**Part**	**Montant**	**Part**	**valeur**	**%**
SAA	23 163	23%	25 759	23%	2 595	11%
CAAR	14 097	14%	15 198	13%	1 101	8%
CAAT	15 502	16%	18 114	16%	2 612	17%
Trust Alg.	2 314	2%	2 725	2%	411	18%
CIAR	6 680	7%	7 585	7%	905	14%
2A	3 595	4%	4 057	4%	462	13%
CASH	8 376	8%	9 720	9%	1 344	16%
Salama Ass.	3 277	3%	4 015	4%	738	23%
Alliance Ass.	3 715	4%	4 150	4%	435	12%
GAM	3 373	3%	3 303	3%	-70	-2%
MAATEC	157	-	397	-	240	153%
CNMA	8 085	8%	9 593	8%	1 508	19%
AXA Dommage	382	-	1 211	1%	829	217%
Total Dommage	**92 714**	**93%**	**105 827**	**93%**	**13 113**	**14%**
Cardif Al.Djazair.	1 073	1%	1 208	1%	135	13%
SAPS	1 070	1%	1 199	1%	129	12%
TALA	1 169	1%	1 327	1%	158	13%
CAARAMA	1 799	2%	1 929	2%	131	7%
AXA Vie	251	-	769	1%	518	206%
Macir Vie	977	1%	1 131	1%	154	16%
Le Mutualiste	578	1%	606	1%	29	5%
Total Ass.de Personnes	**6 916**	**7%**	**8 168**	**7%**	**1 252**	**18%**
Total Général	**99 630**	**100%**	**113 995**	**100%**	**14 365**	**14%**

Pour leur deuxième année de plein exercice, les nouvelles filiales spécialisées en assurance de personnes, y compris Cardif Al Djazair, ont réalisé une production additionnelle de 1, 2 milliard DA. Leur niveau de prime passe de 6,9 milliards DA en 2012 à 8,1 milliards DA en 2013, soit une progression de 18%.

a/- Structure de la production par type de société :

En Millions DA

	Sociétés Publiques		Sociétés privées		Sociétés mixtes		Mutuelles		**Total**
	Dommages	Vie	Dommages	Vie	Dommages	Vie	Dommages	Vie	
Production 2013	**68 791**	**3 256**	**25 835**	**2 338**	**1 211**	**1 968**	**9 990**	**606**	**113 995**
Part en 2013	**60%**	**3%**	**23%**	**2%**	**1%**	**2%**	**9%**	**1%**	**100%**
Part en 2012	**61%**	**3%**	**23%**	**2%**	**-**	**1%**	**8%**	**1%**	**100%**

b/- Contribution des sociétés dans la formation du niveau de prime additionnel :

En Millions DA

	Sociétés Publiques		Sociétés privées		Sociétés mixtes		Mutuelles		**Total**
	Dommages	Vie	Dommages	Vie	Dommages	Vie	Dommages	Vie	
Primes additionnelles 2013	**7 653**	**289**	**2 882**	**289**	**829**	**647**	**1 748**	**29**	**14 365**
Part en 2013	**53%**	**2%**	**20%**	**2%**	**6%**	**5%**	**12%**	**-**	**100%**
Part en 2012	**29%**	**19%**	**17%**	**9%**	**3%**	**8%**	**11%**	**4%**	**100%**

La production additionnelle de 2013 et dont le montant s'élève à 14 milliards de DA, provient essentiellement :

- des compagnies publiques, pour 55 % ;
- des compagnies privées, pour 22% ;
- des mutuelles, pour 12%.
- des sociétés mixtes, pour 11%.

Par segments de marché, cette production additionnelle émane, à hauteur de :

- 91%, des sociétés dommages ;
- 9%, des sociétés de personnes.

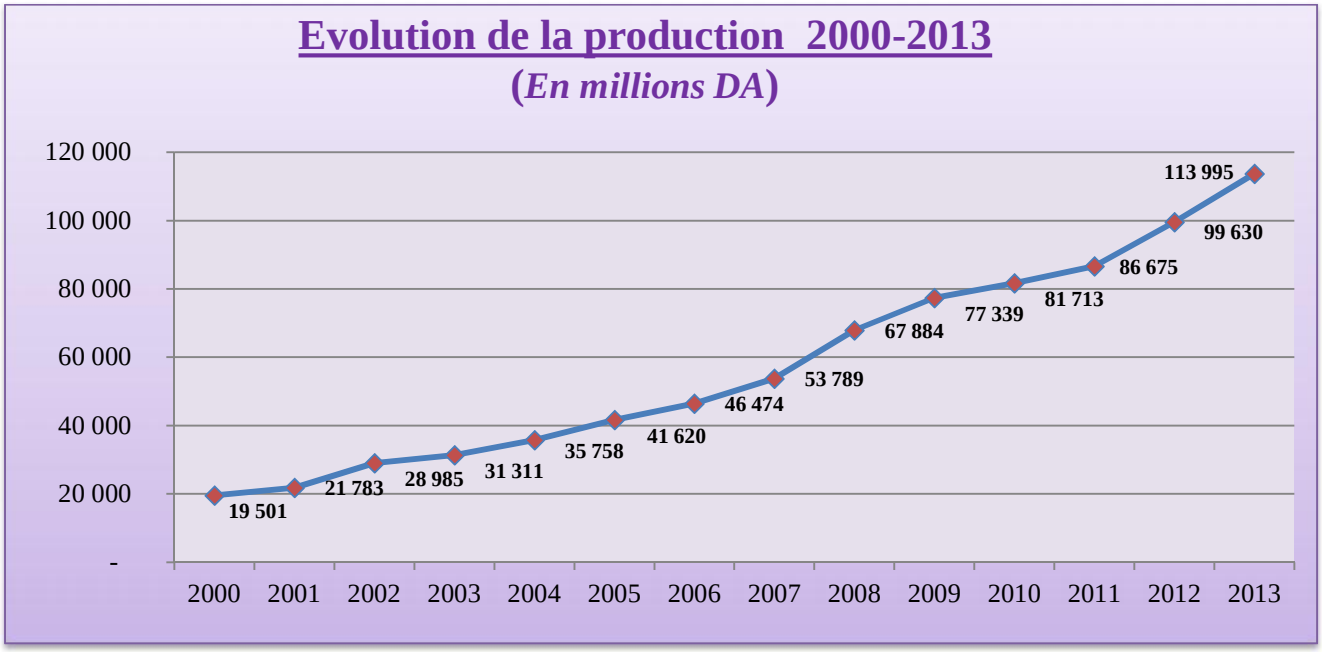

B/-Production du marché par branches d'assurances :

B.1 – Branches d'assurances de dommages :

La prépondérance des assurances dommages qui constitue une des caractéristiques du marché algérien des assurances, s'est confirmée en 2013. Deux grandes branches d'assurance représentent, seules, 86% de la production. Il s'agit de la branche "Assurance Automobile" et la branche "Assurance Dommages aux biens".

L'assurance automobile, en tant que branche principale du marché a connu une progression de 15%. Le volume de primes réalisé est de 61 milliards de DA contre 53 milliards de DA en 2012, soit, une variation positive de 7,9 milliards de DA.

Scindée en garantie obligatoire et en garanties facultatives, l'assurance automobile bénéficie de l'accroissement du parc automobile national et de l'amélioration de l'offre des produits. Plusieurs formules plus adaptées sont proposées aux assurés dans le cadre, notamment, de la garantie dommage-collision et de la garantie « tous risques ».

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Finances

Direction Générale du Trésor

Direction Des Assurances

Activité des assurances en Algérie

2014

Parts des sociétés d'assurance dans la production

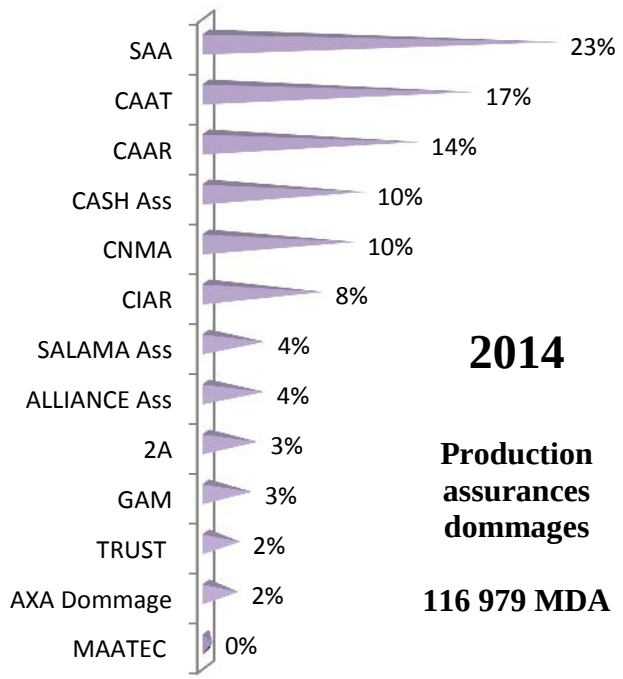

2014

Production assurances dommages

116 979 MDA

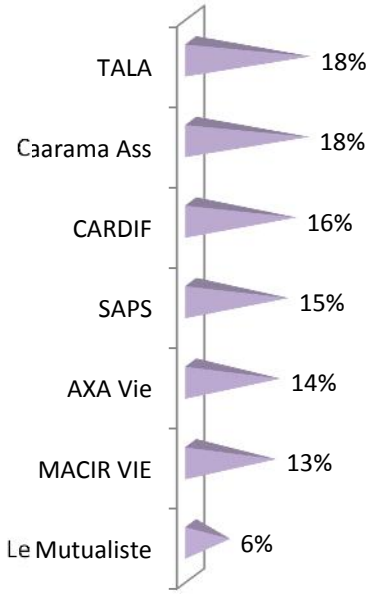

2014

Production assurances de personnes

8 527 MDA

a/- Structure de la production par type de sociétés:

Unité : Millions DA

	Sociétés Publiques		Sociétés privées		Sociétés mixtes		Mutuelles		Total
	Dommages	de pers	Dommages	de pers	Dommages	de pers	Dommages	de pers	
Production	**74 869**	**3 095**	**27 839**	**2 483**	**2 491**	**2 437**	**11 780**	**512**	**125 505**
Part en 2014	**60%**	**2%**	**22%**	**2%**	**2%**	**2%**	**9,4%**	**0,4%**	**100%**
Part en 2013	**60%**	**3%**	**23%**	**2%**	**1%**	**2%**	**9%**	**1%**	**100%**

a/- <u>Assurances de dommages</u> :

Deux branches d'assurances dominent ce segment de marché : L'assurance automobile et l'assurance des dommages aux biens. Elles représentent 86% du portefeuille d'assurance.

Le reste est détenu par les assurances transport avec 5% et les assurances agricoles avec 2%. Ces deux branches connaissent des évolutions très en deçà des potentialités existantes et des activités couvertes.

Ainsi, l'assurance transport couvre trois volets importants : le transport maritime, le transport aérien et le transport terrestre.

En assurance Transport, le montant des primes continue à progresser en 2014 par rapport à 2013. Il passe de 5,7 milliards de DA en 2013 à 6,4 milliards de DA en 2014, soit, une évolution de 12%. Cette augmentation reste marginale par rapport au potentiel du marché du transport en Algérie.

En assurance Transport, le montant des primes continue à progresser en 2014 par rapport à 2013. Il passe de 5,7 milliards de DA en 2013 à 6,4 milliards de DA en 2014, soit, une évolution de 11%. Cette augmentation reste marginale par rapport au potentiel du marché du transport en Algérie.

Les risques agricoles, en dépit de leur taux d'évolution de 17% par rapport à 2013, continuent de contribuer, timidement, soit de 2% à la constitution du portefeuille du marché.

b/- <u>Assurances de personnes</u> :

Quant aux assurances de personnes, elles ont enregistré un taux de progression de 5% et occupent une part de 7% dans la production globale du marché en 2014. Le portefeuille des assurances de personnes présente la structure suivante:

Introduction

En 2014, l'activité des assurances a connu un taux d'évolution de 10% par rapport à l'exercice 2013. Un repli est ainsi constaté comparativement aux taux d'évolution enregistrés au cours des deux derniers exercices où le marché des assurances avait connu des taux d'évolution à deux chiffres avec 14% en 2013 et 15% en 2012.

Evoluant, en 2014, dans une conjoncture défavorable caractérisée par une baisse des revenus extérieurs due à une baisse des cours du pétrole, le secteur des assurances a réalisé, au terme de cet exercice, 125,5 milliards DA de primes contre 113,9 milliards DA, en 2013, soit, une augmentation de 11,5 milliards DA.

Cette augmentation reste inférieure à celle enregistrée en 2013 où la hausse avait été de 14 milliards DA par rapport à 2012.

La contreperformance du marché est ressentie, essentiellement, au niveau de la branche d'assurance automobile qui demeure la première branche du secteur avec un niveau de primes de 65 milliards DA et une part de 52% en 2014. Cette branche a connu, en termes absolus, une augmentation de 4,2 milliards DA par rapport à 2013 et ce, contrairement aux exercices précédents où les augmentations enregistrées par l'assurance automobile avaient atteint 9 milliards DA en 2013 et 8 milliards DA, en 2012.

Le reste de l'activité est réalisé essentiellement, dans le segment de marché lié aux risques industriels qui, avec 42,8 milliards DA, représente 34% du marché.

Quant aux assurances de personnes, la progression de l'activité reste relativement modeste. En effet, les filiales spécialisées en assurance de personnes ont réalisé une production additionnelle de 359 millions DA. Leur niveau de primes passe de 8,1 milliards de DA, en 2013 à 8,5 milliards DA en 2014, soit une progression de 4%.

Agréées à partir de 2011, à l'exception de Cardiff El Djazair (2006), ces nouvelles filiales ont pu maintenir, au même niveau, la part des assurances de personnes dans l'activité des assurances et ce, malgré la réforme structurelle mise en application en 2011 et qui aurait pu engendrer des perturbations de l'activité.

Sur le niveau général des assurances, l'accroissement des émissions de primes a eu un effet positif sur la densité d'assurance (primes d'assurances/habitant). Les primes payées par habitant passent de 2 976 DA en 2013 à 3 209 DA en 2014, soit, de 33,8 à 36,5 $ Us. Par contre, le taux de pénétration du secteur n'a pas évolué et reste inférieur à 1%. La part des assurances dans le PIB est estimée, pour 2014, à 0,73% contre 0,68% en 2013.

Au plan commercial, le marché des assurances dispose, en 2014, d'un réseau de distribution constitué de 2 092 points de vente, répartis sur trois réseaux distincts : un réseau direct avec 1 071 agences, un réseau d'agents généraux avec 990 agences et un réseau de 28 courtiers d'assurances. A cela, s'ajoutent les agences bancaires au titre de la bancassurance, ainsi que 66 caisses régionales et 390 bureaux locaux, au titre de la mutualité agricole. En terme d'activité, les agences directes demeurent le réseau principal de distribution des assurances (71%) tandis que les intermédiaires (agents généraux et courtiers) réalisent 29%, soit, 35,9 milliards DA.

En matière d'indemnisation, le montant des sinistres réglés s'établit à 61,8 milliards DA dont 44,7 milliards DA au titre de l'assurance automobile. Les sinistres de cette dernière enregistrent une augmentation de 4,2 milliards DA. Cette augmentation traduit le nombre, de plus en plus important, des accidents de la route.

Sur le volet financier, les compagnies d'assurances ont cumulé, au 31/12/2014, un encours de placements de 216,9 milliards DA en hausse de 8% par rapport à 2013. Les valeurs d'Etat, avec 93,5 milliards DA, représentent 43% suivis par les dépôts à terme avec 34%.

L'activité financière, même si elle reste fragilisée par la baisse des taux de rémunération, a permis aux compagnies d'assurances de dégager des revenus financiers de 3,8 milliards DA, en augmentation de 21% par rapport à 2013 et de renforcer, par ailleurs, leur solvabilité. En 2014, les actifs financiers couvrent à hauteur de 111% les engagements réglementés des assureurs directs. En matière de marge de solvabilité, les assureurs directs cumulent un montant de 109 milliards DA, en hausse de 2% par rapport à 2013.

Comme support à l'activité technique, l'activité financière a, également, contribué à la formation de résultats comptables positifs de la plupart des compagnies d'assurance. Le montant cumulé de ces résultats positifs s'établit, en 2014, à 12 milliards DA en hausse de 11% par rapport à 2013. Ce qui a permis au secteur des assurances de réaliser un taux de rentabilité des fonds propres de 8%, soit le même taux que celui observé en 2013.

التقرير السنوي
2013

ليانس للتأمينات

الحصيلة الى غاية 31 ديسمبر 2013

الخصوم

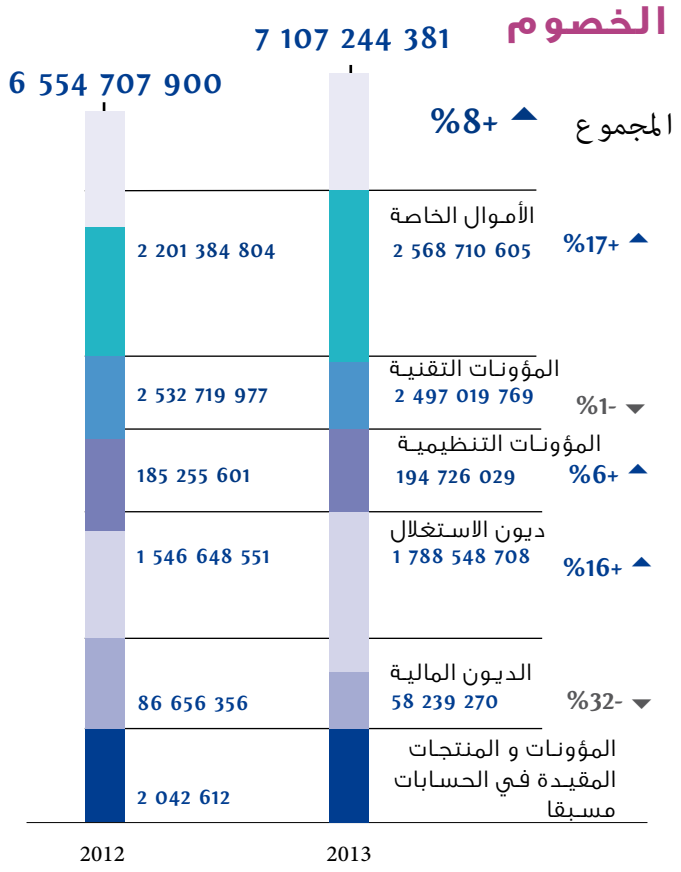

الأصول

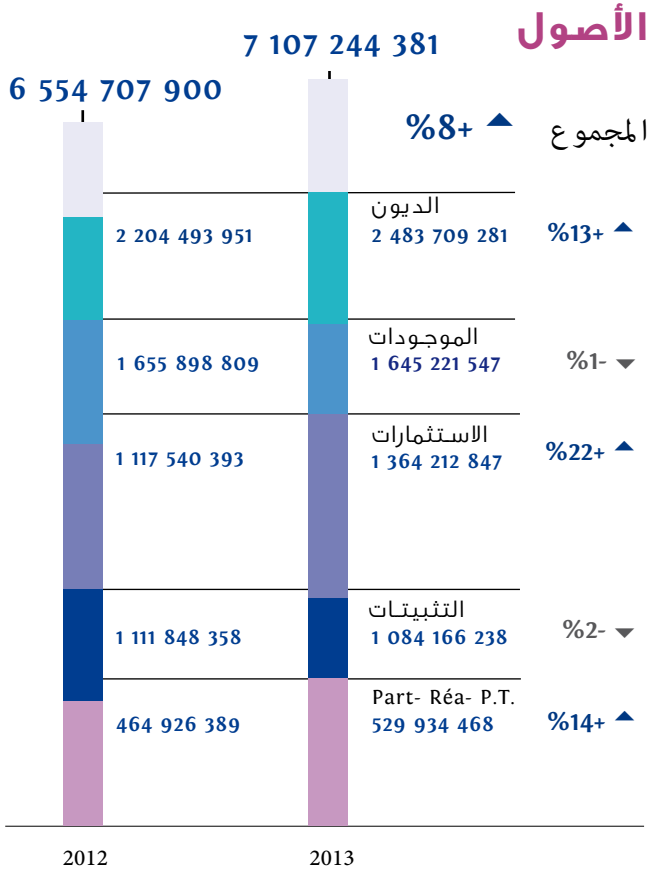

Activités du Conseil d'Administration 2014

Date	Résolutions	Etat
Le 30 Avril 2014	Résolution N°1 : Après avoir délibéré, le CA arrête définitivement les termes du rapport de gestion de l'exercice 2013 à présenter à l'Assemblée Générale.	*Fait*
	Résolution N°2 : Le CA arrêtent les comptes sociaux à présenter à l'Assemblée Générale Ordinaire.	*Fait*
	Résolution N°3: Convocation des Actionnaires en Assemblée Générale le 19/06/2014	*Fait*
	Résolution N°4: Concrétisation du projet de création d'un IOB, poursuivre les effort de développement de la Compagnie et Approbation de la proposition de ventilation d'une création recouvrée.	*En cours*
	Résolution N°5 : Approbation des Conventions réglementées et prise de participation au capital social du BUA. Reste à soumettre la résolution à l'AGO.	*En cours*

ALLIANCE ASSURANCES

Activités du Conseil d'Administration 2014

Date	Résolutions	Etat
Le 15 Mai 2014	Résolution N°1 : Après avoir délibéré, le CA arrête définitivement les termes du rapport de gestion de l'exercice 2013 à présenter à l'Assemblée Générale.	*Fait*
	Résolution N°2 : Après avoir délibéré, le CA arrête définitivement le Projet de résolutions à soumettre au vote des actionnaires lors de l'Assemblée Générale Ordinaire.	*Fait*
	Résolution N°3 : Réactivation des comités de gouvernance, mise en œuvre des résolutions des CA, organisation d'un séminaire de vulgarisation du domaine des assurances, présentation des travaux des DGA lors des CA et mise en œuvre d'au moins 06 Réunions du CA par exercice.	*En cours*
Le 28 septembre 2014	Résolution N°1 : Le CA adopte le rapport d'activité de la compagnie ainsi que les résultats d'exploitation au titre du 1er semestre de l'exercice 2014.	*Fait*
	Résolution N°2 : Le CA prend acte des résultats du 1er semestre 2014 et arrête les compte sociaux tels que présentés.	*Fait*
Le 08 Octobre 2014	Résolution N°1 : Le CA décide la mise en conformité des statuts de la Compagnie, pour rendre la cession des actions libres, suite à l'omission survenue lors de la modification opérée le 30/12/2010.(à soumettre à l'approbation de l'AGO)	*En cours*

ALLIANCE ASSURANCES

PERFORMANCES FINANCIÈRES

- La compagnie dégage au premier semestre 2014 un résultat bénéficiaire brut de **288.2 MDZD** ramenant ainsi le résultat net semestriel à **216.4 MDZD** et ce, en prenant en compte à titre de prudence, la constitution de provisions de sinistres. Comparativement au semestre de l'année 2013, le résultat net du semestre en cours se maintient à un niveau identique.

- Le Return on Equity (ROE) annuel par simple interpolation linéaire, correspond parfaitement à la performance enregistrée, soit à plus de **17 %** traduisant une rentabilité saisonnière acceptable.

- Le Return on Assets (ROA) est quant à lui, en utilisant la méthode d'interpolation, affiche un taux de plus de **6 %** traduisant ainsi le taux de rendement des actifs investis.

ALLIANCE ASSURANCES

ANALYSE DU CHIFFRE D'AFFAIRES DU 1ER SEMESTRE 2014

- Globalement, la production du 1er semestre 2014 enregistre une hausse de 4,98 % avec environ 2 427 MDA. Le CA hors branche AP a connu une progression à périmètre égal de 5,42 %. Cette production permet d'atteindre 84% des objectifs fixés. Ceci conforte la stratégie de la Compagnie arrêtée fin 2013 qui a permis de dégager une marge de progression appréciable.

- Les branches Automobile et Risques Simples enregistrent une croissance de +10,92% par rapport à l'exercice précédent; l'extension du réseau, une politique commerciale plus offensive favorisant le cross selling consistant à équiper les clients mono détenteurs de produits tels que la MRP, MRH et CATNAT, ou packs proposés tels que le Pack Brasil et OTO + LAKI... ainsi qu'une politique de règlement sinistres nettement plus rigoriste ont servi de levier de croissance et ont définitivement contribué à faire progresser cette branche.

- Les branches IARD et Transport enregistrent respectivement une régression de l'ordre de-7,59% et -30,24% principalement dues au non renouvellement d'affaires notamment, en TRC & RCD.

- Dans la structure du portefeuille le « Particulier » représente 57,62% et « l'Entreprise » 42,38%. La branche automobile « Particulier » reste prédominante avec 57,36%.

ALLIANCE ASSURANCES

25

RÉPARTITION DE LA PRODUCTION DU 1ER SEMESTRE 2014 PAR STATUT

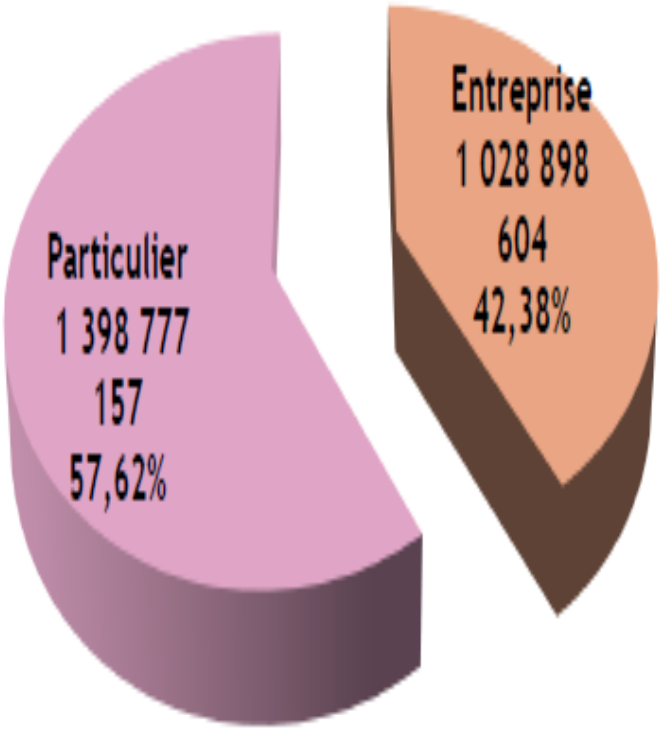

ALLIANCE ASSURANCES

ÉVOLUTION DES RÉALISATIONS 1ER SEMESTRE 2013 VS 1ER SEMESTRE 2014

classe	Chiffre d'Affaires		Évolution en %
	Jan-Juin 2013	Jan-Juin 2014	
Automobile	1 686 567 652	1 832 225 429	8,64%
Risques Simples	92 335 952	140 908 679	52,60%
IARD	391 813 387	362 072 948	-7,59%
Transport	131 395 785	91 659 348	-30,24%
Total Général	2 302 112 776	2 426 866 404	5,42%

Le Chiffre d'Affaires enregistre une croissance nette de **124 753 628 DA** générée par une volumétrie de **25 985** contrats.

classe	Nombre de souscriptions		Évolution en %
	Jan-Juin 2013	Jan-Juin 2014	
Automobile	85 421	102 003	19%
Risques Simples	15 524	25 391	64%
IARD	3 795	3 232	-15%
Transport	4 180	4 279	2%
Total Général	108 920	134 905	24%

ALLIANCE ASSURANCES

23

PRODUCTION DE LA COMPAGNIE

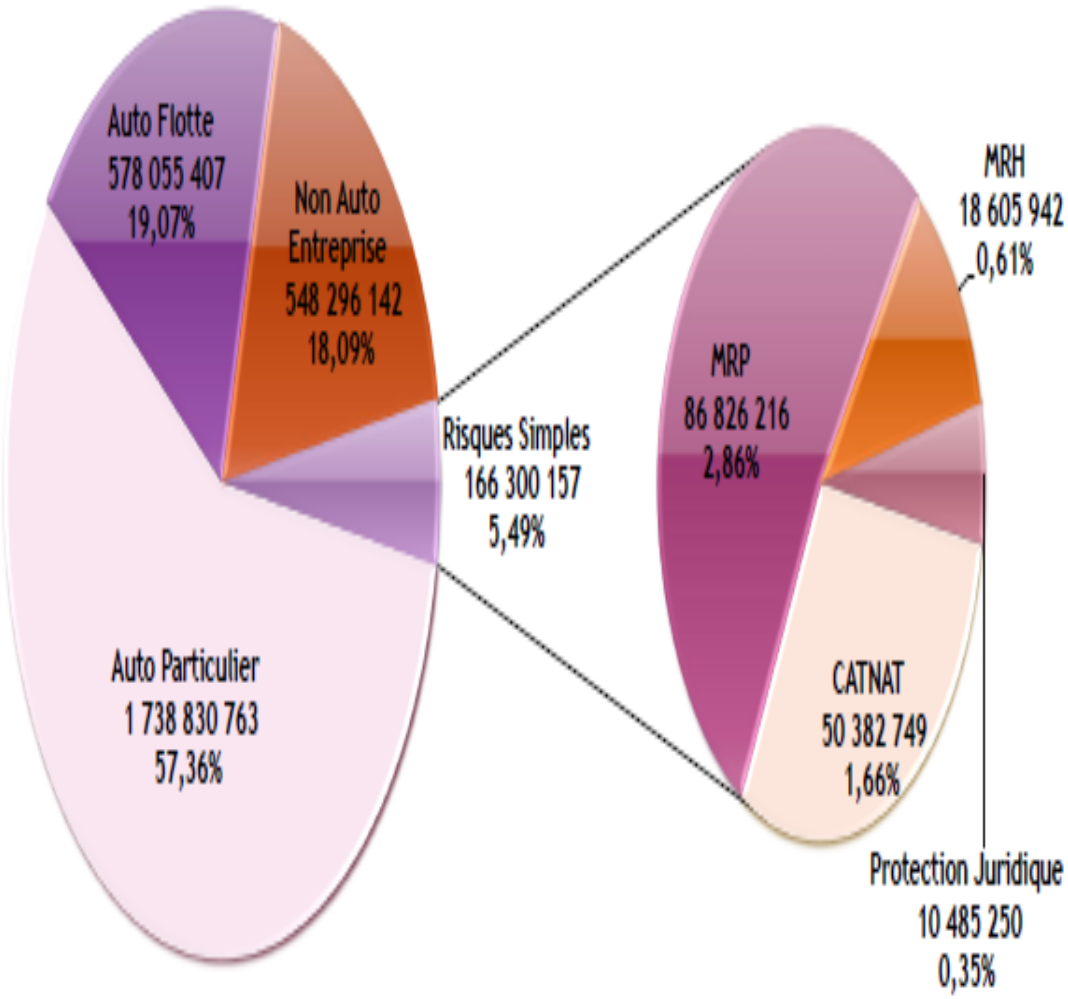

ALLIANCE ASSURANCES

22

STRUCTURE DU PORTEFEUILLE DU SECTEUR PAR BRANCHES

Le marché Algérien reste dominé par la branche Auto et Risques Simples avec une part de Marché de l'ordre de **59%**.

Les risques industriels arrivent en deuxième position avec **33%**.

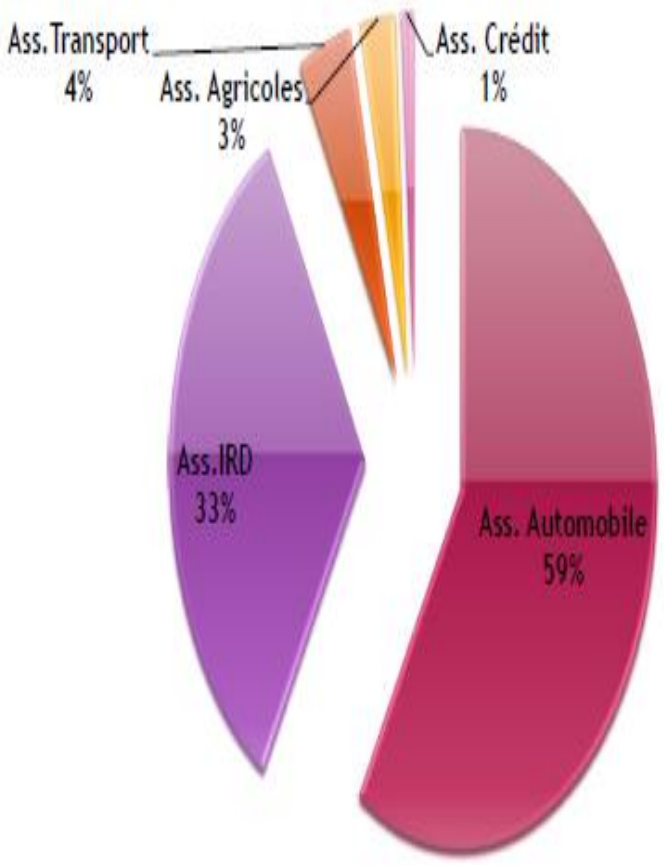

ALLIANCE ASSURANCES

21

PARTS DE MARCHÉ DES COMPAGNIES D'ASSURANCES

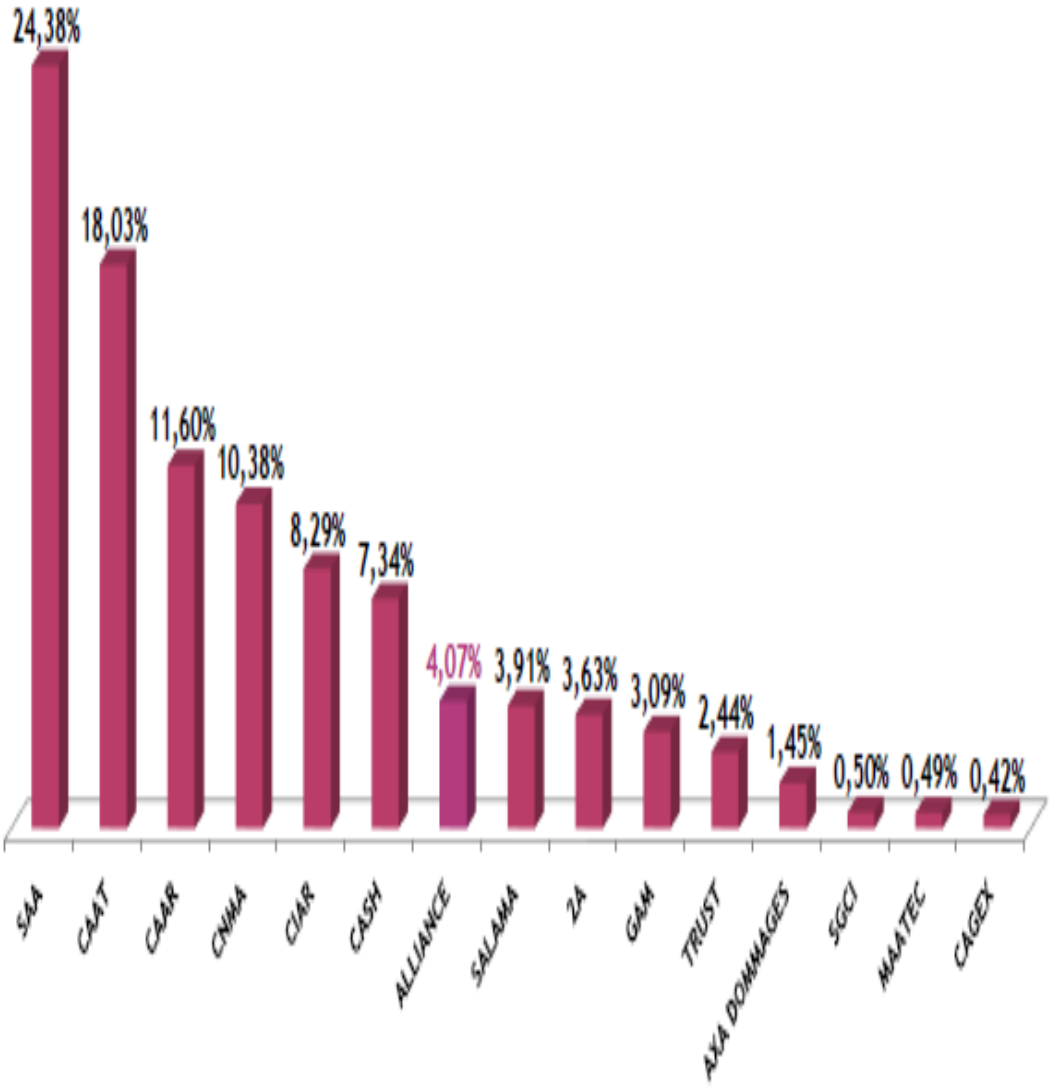

ALLIANCE ASSURANCES

20

2004	Création administrative d'Alliance Assurances SPA avec un capital initial de 500 millions de dinars algériens.
2006	Lancement effectif de l'activité.
2007	Lancement du programme développement commercial 2007-2010. Multiplication du chiffre d'affaires par trois par rapport à 2006. Lancement d'Algérie Touring Assistance 'ATA' en partenariat avec Touring Club Algérie.
2008	Alliance Assurances conquiert la seconde place du secteur privé. Optimisation de la politique de communication.
2009	Lancement de la filiale ORAFINA dédiée au développement d'un ERP et vouée à devenir une SSII.
2010	Lancement de l'opération d'appel public à l'épargne. Déploiement du progiciel intégré (RIS) développé par ORAFINA. Extension du réseau commercial à près de 200 agences.
2010	Alliance Assurances devient la première compagnie privée cotée à la Bourse d'Alger. Signature du contrat de liquidité avec le Crédit Populaire Algérien (CPA). Lancement du plan stratégique 'nouvelle Alliance 2015'
2012	Mise en page des comités de gouvernance. Concrétisation du plan stratégique avec une croissance retrouvée.
2013	Lancement d'une stratégie de recouvrement. Signature d'un partenariat de sponsoring avec le Comité Olympique et Sportif Algérien jusqu'en 2017

الملحق رقم(01)

الملحق رقم (05)

ALLIANCE
ASSURANCES

CHARTE D'AUDIT